الاثنين 6 كانون الأول 2021
العدد 4506 السنة السادسة عشرة
lundi 6 Décembre 2021 nº 4506 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
نعمة التحويلات vs نقمة الهجرة

● **محمد وهبة**
فجوة أم خسائر؟

● **عبيدة الحنا**
فرصة للتغطية الصحية الشاملة

مجزرة مخيم الباغوز

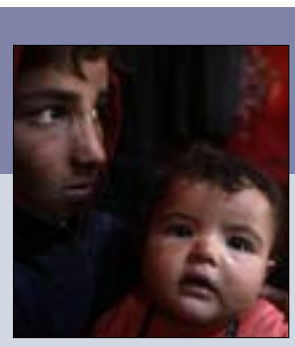

واشنطن تذبح... واشنطن تحقّق! [10]

تحالف سياسي - مصرفي لحماية المصارف من دعاوى الخارج [4]

ابن سلمان يجرّ ماكرون: الأزمة مستمرّة [2]

(مروان بو حيدر)

المشهد السياسي

هل تبنّت فرنسا استراتيجيّة الرياض في لبنان؟

لن تعيد زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون العلاقات اللبنانية ــ السعودية إلى سابق عهدها، ولن تدفع الرياض إلى فتح «الحنفية» التي اعتاد لبنان أن يعتاش منها مقابل الولاء المطلق. فالبيان المشترك الذي خرج بعد لقاء ماكرون ــ ابن سلمان ليس سوى اشتباك مع حزب الله، نجح وليّ العهد السعودي في جرّ الرئيس الفرنسي إليه

ماكرون التزم البيان السعودي لتحصيل مكاسب على أبواب الانتخابات الفرنسية (أ ف ب)

فرنجيّة له يمين بديلاً

لا يزال رئيس تيّار المردة سليمان فرنجيّة عند موقفه الذي أبلغه الى الرئيس نجيب ميقاتي وشقيقه طه، قبل ثلاثة أسابيع، بأنه في حالة استقالة الوزير جورج قرداحي لن يقدم على تعيين بديل منه، ويفضل ترك الأمر لغيره. ولا يبدو أن هناك حماسة لدى أيّ من رئيسَي الجمهورية والحكومة لاختيار بديل من قرداحي سريعاً، وخصوصاً أنه يشغل حقيبة لا ينظر إليها على أنها أساسية.

من جهة أخرى، لا يبدو أن النقاش حول البديل مرتبط بما أشيع عن تنازع مقرّبين من فرنجية على المنصب. إذ إن السوابق تشير الى أن الأخير لا يحتاج الى عقد تسويات في فريقه عندما يقرّر من يمثله في الحكومة أو في أيّ منصب آخر، كما أن البحث لم يتطرّق الى الفكرة التي تقول إن وجود وزير بديل سيكون له تأثيره على وضعية الحكومة لناحية التصويت أو الثلث الضامن، في ظل تفاهمات تبدو قائمة بأن أي قرار استثنائي لن تتّخذه الحكومة من دون وجود توافق واضح بين القوى المشكّلة للحكومة نفسها.

كيف سيُترجم البيان السعودي ـ الفرنسي المُشترك بعد زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون لجدّة والتي كان لبنان جزءاً من جدول أعمالها؟ وأيّ مفعول سيكون لهذه الزيارة على الأزمة الأخيرة التي افتعلتها السعودية، هذان، وغيرهما كثير من الأسئلة طغت في اليومين الأخيرين على المشهد الداخلي، مع تظهير أن الرياض تعاملت مع استقالة وزير الإعلام جورج قرداحي كبادرة حسن نية من لبنان، وفتحت باب «الرحمة» مجدّداً تجاهه، علماً بأن لا الاستقالة ولا الزيارة ستؤسّسان لعودة العلاقات اللبنانية ـ السعودية. وليس أدلّ على ذلك من بيان «الانتداب السعودي ـ الفرنسي» الذي لا يُمكن قراءته إلا من زاويةِ تسعير الأزمة مع لبنان، بطرحه عناوين سياسية «انقسامية» تَصب كلها في وجه حزب الله، تصفية لحساب قديم ـ جديد. أما ما قبل «عن مساعدات إنسانية للشعب اللبناني»، فيؤكّد أن استعادة لبنان لعافيته الاقتصادية ـ المالية ليس من أولويات وليّ العهد محمد بن سلمان.

أول من أمس، أعلن ماكرون عن مبادرة فرنسية ـ سعودية مشتركة لمعالجة الأزمة بين بيروت والرياض، مُشيراً إلى أنه تحدّث مطوّلاً مع ابن سلمان عن لبنان، وأنهما اتّصلا معاً برئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وشدّدا على أن «السعودية وفرنسا ستلتزمان معاً العمل لدعم الشعب اللبناني والرغبة في أن تتمكّن الحكومة اللبنانية من الاجتماع والعمل بسرعة والقيام بالإصلاحات المطلوبة». تلا هذا الإعلان موقف لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي، أشار فيه إلى الاتصال معتبراً أنه «خطوة مهمّة نحو إعادة إحياء العلاقات التاريخية مع المملكة العربية السعودية» وفقاً لتغريدة نشرها على «تويتر»، ومن ثم اتصالات أجراها رئيس الحكومة مع عدد من القوى السياسية أكد فيها أن ابن سلمان «كان إيجابياً جداً» معه، وأنه رحّب به وبزيارته المملكة «في أقرب وقت»، واعداً «بمساعدة لبنان والحكومة».

وقد خُيّل لميقاتي، كما لكثيرين، أن المبادرة الفرنسية ـ السعودية هي خشبة خلاص للبنان من الانهيار الذي يواجهه. وأن الرياض قررّت أخيراً «الصفح» عن لبنان واللبنانيين والعودة الى «فتح الحنفية» التي اعتاد فريقها في لبنان أن يتغذّى منها سياسياً ومالياً. إلا أن تدقيقاً صغيراً في البيان المشترك، كما في المواقف التي خرجت على لسان مسؤولين سعوديين وصحف سعودية، يؤكّد أن «السعودية لم تُغيّر في موقفها قيد أنملة»، بل أكثر من ذلك يبدو أن الرياض نجحت في جرّ ماكرون إلى تبنّي العنوان السياسي الذي تريده، وهو «الاشتباك مع حزب الله»، علماً بأن باريس حرصت بعد انفجار المرفأ ودخولها مباشرة على خط الأزمة على أن تبتعد عن تأزيم العلاقة مع حزب الله.

في الشق المتعلق بلبنان، جرى التشديد على «ضرورة حصر السلاح بيد الشرعية اللبنانية، وألا يكون لبنان منطلقاً لأي أعمال إرهابية تزعزع أمن المنطقة واستقرارها، ومصدراً لتجارة المخدّرات»، كما «على ضرورة تطبيق القرارات 1559 و1680 و1701، وأهمية تعزيز دور الجيش اللبناني في الحفاظ على أمن لبنان واستقراره، وإنشاء آلية سعودية ـ فرنسية للمساعدة الإنسانية في إطار يكفل الشفافية التامة»، والعزم على «إيجاد الآليات المناسبة بالتعاون مع الدول الصديقة والحليفة للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني».

مصادر سياسية قرأت في البيان «عودة إلى فترة عام 2005 بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وكان عنوانها آنذاك أيضاً تطبيق القرار 1559». واعتبرت المصادر أن «ما يُحكى عن انفتاح سعودي على لبنان غير صحيح، بل إن البيان يؤكد أن الرياض نجحت في دفع فرنسا إلى تبنّي مشروعها السياسي الذي يثير انقساماً حاداً». فهي من خلال «ما جرى التشديد عليه في البيان تطلب مجدداً أن يقوم فريق لبناني بمواجهة فريق لبناني آخر، كما سعت دائما ولم تنجح».

ثم إن ماكرون الذي حاول دفع اللبنانيين الى الاعتقاد بأنه «نجح في إقناع الرياض بإعادة وصل ما انقطع من خلال تفعيل التعاون الاقتصادي، وإعادة التمثيل الدبلوماسي وفتح خط الصادرات ليس صحيحاً». حتى الآن، لم تقدم المملكة على خطوة تؤكد نيّتها المساعدة. فضلاً عن أن كل ما يتعلق بالمساعدات «سيأتي الى لبنان ليس عبر الحكومة، وإنما سيُقدّم للجمعيات عبر باريس»، وبالتالي «لا وعود مثلاً بمساعدات مالية كبيرة للخزينة أو لمصرف لبنان».

واعتبرت المصادر أن «ماكرون الذي قبل بحكومة الحدّ الأدنى لأسباب انتخابية داخلية، وافق على الشروط السعودية في ما يتعلق بلبنان من أجل تحصيل مكاسب أخرى عشية البدء بالحملات الانتخابية في المعركة الرئاسية الفرنسية التي يسعى فيها إلى الفوز بولاية جديدة».

ومهما حاول الرئيس الفرنسي الإيحاء بإيجابية المبادرة، إلا أن الموقف الحقيقي للمملكة يُمكن رصده في ما قالته صحيفة «عكاظ» السعودية التي اعتبرت أن «من السذاجة اعتبار تصريح مسيء للسعودية من مسؤول لبناني هو لبّ المشكلة وكلّ القضيّة، وأنّ خروجه من التركيبة الحكوميّة سيحلّها وبعيد العلاقات إلى ما كانت عليه»، وأشارت إلى أن «التركيبة السياسية الراهنة اختارت الرضوخ لهيمنة حزب الله والخروج من الفلك العربي، والإساءة إلى أكبر الداعمين للبنان وأخلصهم، وعندما يصرّح الرئيس الفرنسي ماكرون بأنّه سيبحث بعودة الدعم الاقتصادي للبنان من الدول الخليجية، فإنّ ذلك ليس بالسهولة التي يتصوّرها، ولن يتحقّق لمجرّد أنّه طلب من الحكومة اللبنانية إقالة قرداحي (...) المشكلة أعمق بكثير من هذه الشكليّات، فلبنان أصبح خطراً على نفسه وعلى محيطه العربي، بتحوّله إلى بؤرة تحتضن واحدة من أخطر الميليشيات الإرهابيّة، التي تصدّر كوادرها للإخلال بأمن دول الخليج، تنفيذاً لتعليمات إيران، وقد أصبح هذا الحزب الشيطاني هو المسيطر الحقيقي على كلّ شيء في لبنان، وبالتالي لن ينجو هذا البلد إلّا بعلاج الداء الحقيقي الذي يعانيه».

(الأخبار)

> أبلغ ميقاتي قوى سياسية داخلية أن ابن سلمان رحّب بزيارته المملكة قريباً

ابراهيم الأمين

هدية مجانية لماكرون وابن سلمان يبتسم

مشكلة لبنان في إدارة علاقاته الخارجية لم تكن يوماً منفصلة عن مشكلته في إدارة علاقاته الداخلية، خصوصاً أن القوى المحلية تربط، صراحة، علاقاتها ومواقفها بتحالفاتها الخارجية. وهذا ينسحب على السياسيين والاقتصاديين والناشطين والإعلاميين أيضاً. لنأخذ، مثلاً، صاحب إحدى المؤسسات الإعلامية البارزة في لبنان، الذي تربطه صداقة بوزير الإعلام المستقيل جورج قرداحي. إذ إن هذا، عندما طالبه الأخير - من باب الصداقة - ألا يكون شريكاً في سفك دمه، ردّ بأنه يتقاضى راتبه من السعودية وليس من قرداحي نفسه. الرواية - حتى ولو نفاها الطرفان – تعبّر عن طريقة تعامل اللبنانيين مع أزمات من هذا النوع. هل يمكن، مثلاً، أن نجد إعلامياً أو سياسياً أو ناشطاً أو حزباً أو رجل أعمال يرتبط بعمل أو علاقة دخل مع دول الخليج العربية، يبادر بانتقاد أي خطأ يقع في أي من هذه الدول. هل عثر أحد على ملاحظات نقدية لبرامج التدريس أو التعبئة الدينية أو السياسات الاقتصادية أو الاستهلاكية في هذه الدول، قبل أن نسأل عما إذا كان كل أدعياء الحريات قد علقوا على جريمة قتل وتقطيع الصحافي جمال الخاشقجي؟

> **الانقسام اللبناني لا يقتصر على الهوية الوطنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بل حول مفهوم الكرامة أيضاً**

الوثائق المسرّبة من عواصم ممالك القهر والموت كافية - ما نشر منها وما لم ينشر - لتشرح لنا طبيعة علاقة طبقة من السياسيين والإعلاميين والاقتصاديين مع هذه الدول وممثليها. ما من دونية يمكن أن تنزل إلى قعر أعمق مما حيث هم اليوم. لا يجرؤ أحد - أي أحد - على انتقاد أو توجيه ملاحظة. هل تتخيّلون، مثلاً، أنه يوم وقعت انفجارات في ميناء دبي في تموز الماضي، لم يجرؤ لبنانيون كثر على التواصل في ما بينهم للسؤال عما يحصل. تماماً كما هي الحال مع عاملين ومقيمين في السعودية ممن يتحدثون، عندما يعودون إلى بلدانهم، عن الحرب على اليمن وآثارها الداخلية.

ويهمسون عن تعرّض قصور ملكية في الرياض لإصابات مباشرة بالقصف. أما السؤال حول كيفية تعامل اللبنانيين المقيمين هناك مع الإعلام الوارد من لبنان، فلهذا فصل آخر. إذ إن جلهم عمد إلى كل الخطوات التقنية التي تحول دون العثور في حواسيبهم أو هواتف أولادهم أو حتى في باقة القنوات الخاصة بشاشاتهم الصغيرة، على أي أثر قد يعرّضهم لـ«خطر» الاستماع أو قراءة أو متابعة ما يصدر عن جهات قريبة من محور المقاومة. وبالمناسبة، فإن الضغط في هذا المجال لم يعد يقتصر على العاملين اللبنانيين في السعودية، بل حتى على العاملين مع السعوديين ممن يقيمون في بلدان أخرى.

وبلغت الأمور حدّ تجنّب وسائل إعلام لبنانية وعربية، قدر المستطاع، استضافة من يحتمل أن يوجه انتقادات مباشرة أو انتقادات لسياسات السعودية ودول الخليج.

عملياً، نحن في مواجهة آلة من الشر تقودها السعودية بمشاركة الغرب. وعندما يتجاوز رئيس فرنسا كل أطروحاته حول الحريات وحقوق الإنسان، ولا يخشى أن يصافح قاتلاً كمحمد بن سلمان، فهو يفعل ذلك لأنه يعرف أنه لا يوجد في فرنسا نفسها من يحاسبه، ولأنه يريد تحصيل ما أمكن من عقود توفر أموالاً لشركات بلاده، مع إدراكه بأن الرياض بقيادة ابن سلمان تتجه إلى تولي الإدارة المباشرة لعشرات الشركات التي كانت تتخذ من دبي أو الدوحة أو الكويت أو حتى المنامة مقراً لإداراتها الإقليمية، وبدأت إبلاغ شركات عالمية كبرى بأن عليها نقل مكاتبها الإقليمية إلى جدة أو إلى نيوم (بعد اكتمالها) تحت طائلة عدم التعاون معها (وزيارة السعودية من بوابة جدة تبدو تعايشاً سعودياً مع الوجهة الجديدة لابن سلمان بنقل كل شيء إلى جدة وإلى الساحل القريب من البحر الأحمر، ونيته جعل جدة العاصمة السياسية والتجارية والدينية ومنطلق الأنشطة السياحية والإعلامية). ولا يأخذ ابن سلمان بالاعتبار، في ذلك، غضب شيوخ أبو ظبي ودبي الذين باتوا يستشعرون هذه الخطوات التي ستدفع بعشرات الشركات للانتقال إلى السعودية، وبينها ما يشغّل عشرات الآلاف في الإمارات، كما هي الحال بالنسبة لوسائل إعلامية كبيرة تخشى على نفسها إن جرى إلزامها الانتقال إلى السعودية، وفي مقدمها شبكة «mbc».

عملياً، يتصرّف ماكرون في السعودية كأنه نعمة طعمة! الأخير مقاول مستعد لمراضاة آخر مولود في عائلة آل سعود إذا كان في ذلك ما يحفظ له عقود عمله في السعودية. وهذا الأخير، شأنه شأن غيره من رجال الأعمال في لبنان ومصر وسوريا والأردن، مستعد لممارسة كل أنواع الضغط في بلده لتحسين صورة السعودية. هذا، بالضبط، ما فعله ويفعله ماكرون الذي يسعى إلى تحقيق جملة من المكاسب في هذه المرحلة، لكنه لا يريد صرفها إلا في الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقبلة. في هذه النقطة بالتحديد، نجح ماكرون في جرّ طبقة سياسية لبنانية بأكملها نحو مربعه، لخدمته في تنظيم علاقة خاصة مع الرياض لا نتائج لبنانية لها سوى أن «مملكة الخير» قد تفكّر في «العفو» عن لبنان، إذا ما استكمل خطوة استقالة قرداحي بخطوات عملية أخرى.

لكن ما هي هذه الخطوات؟

ظاهرياً، يحق لنجيب ميقاتي الزهو بأنه حقّق انتصاراً إعلامياً كبيراً في نجاحه بدفع قرداحي إلى الاستقالة، وهو يعتبر أنه انتصر على جمع كبير من القوى في لبنان، من حزب الله وميشال عون إلى سليمان فرنجية وآخرين، كما نجح في التنمّر على حلفائه - خصومه من نادي رؤساء الحكومات بأنه أقدر على الوصول إلى ابن سلمان منهم، بالتالي لا يحتاجهم لتحقيق ذلك، ومن دون أن يقدم تنازلات من كيسه. وفوق ذلك، انتزع التغطية التي تتيح له الاستمرار في الحكومة وطي صفحة «البحث» في استقالته أو استقالتها. لكن ميقاتي يعرف أن ما حصل في الرياض لا يعدو كونه كلاماً بكلام، لأن تحقيق ما تطلبه السعودية يتطلّب حرباً أهلية في لبنان. فالدب الداشر يريد من اللبنانيين جميعاً، ومن الفرنسيين أيضاً، الدخول في معركة مع حزب الله كرمى لعيونه، وإلا سيظل غاضباً... والويل لكم من غضبه. كل ذلك في مقابل «تنازله» بقبوله الاتصال بميقاتي، في حضور ماكرون وبإصرار منه، أو الطلب إلى وزير خارجيته فيصل بن فرحان تسهيل «زيارة عمرة» لرئيس الحكومة وترتيب لقاء معه، من دون ضمانة مسبقة بأن يستقبله ابن سلمان نفسه.

لكن، ما الذي حصّله لبنان من هذا كله؟

أمر واحد، وهو تأكيد أن الانقسام ليس فقط حول السياسات الخارجية والاقتصادية والمالية والإدارية والانتخابية، بل هو انقسام حول مفهوم الكرامة الوطنية، خصوصاً عندما لا يرف جفن جيش كبير من التافهين، سياسيين واقتصاديين ورجال أعمال وإعلاميين، إزاء ما حصل، بل يواصلون إعطاء الدروس في كيفية بناء العلاقات مع الدول... وإذا كانوا بهذه الوضاعة أمام ابن سلمان، فكيف ستكون صورتهم أمام ماكرون، وهم الذين يعانون دونية مستمرة تجاه الرجل الأبيض...

تقرير

دعوى جديدة ضد البيطار

لم يتوقّف المسار القضائي ضد المحقّق العدلي في جريمة انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار. ورغم قرارات الهيئة العامة لمحكمة التمييز قبل أسبوع بإسقاط دعاوى مداعاة الدولة ضد البيطار والغرفتين الأولى والخامسة لمحكمة التمييز، علمت «الأخبار» أن الوزير السابق يوسف فنيانوس تقدّم مجدداً، عبر وكيله القانوني المحامي نزيه الخوري، بدعوى جديدة لدى الهيئة العامة لمحكمة التمييز (دعوى مداعاة الدولة في شأن المسؤولية الناجمة عن أعمال القاضي بيطار).

وفيما أشّر المسار السابق الذي اتخذه القضاء بردّ الدعاوى كلها (المقدمة من فنيانوس ومن الوزراء الآخرين المدعى عليهم علي حسن خليل وغازي زعيتر ورئيس الحكومة السابق حسان دياب) إلى التمسك بدعم البيطار حتى النهاية، ومنع أي إجراء قانوني في حقه، إلا أن القوى السياسية المتضرّرة لا تزال تُصّر على أن آلية حصر صلاحيات المحقق العدلي يجب أن تخرج من القضاء. وفي الإطار قالت مصادر متابعة إن «فنيانوس نفسه غير متفائل بأن يكون مصير هذه الدعوى مختلف عن الدعاوى التي سبقتها»، ويبدو ذلك منطقياً بما أن القرار يحتاج إلى 3 أصوات من الأعضاء الخمسة للهيئة التي تضمّ إلى جانب رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود، كلاً من القضاة سهير الحركة، روكز رزق، عفيف الحكيم وجمال الحجار. ويبدو أن النتيجة منوطة باتصالات سياسية مع مرجعيات يبدو أنها تمون على القضاة الآخرين، كما هي حال القاضي عبود الذي صار جزءاً من ماكينة سياسية.

وبما أن ملف البيطار لم يتحرّك في اتجاه الحل، لفتت مصادر مطلعة أن «أزمة الحكومة لن تنفرج». فتعليق الجلسات ورفض وزراء حزب الله وحركة أمل حضور جلسات مجلس الوزراء لا علاقة له بالأزمة التي افتعلتها المملكة العربية السعودية، كما أن استقالة وزير الإعلام جورج قرداحي لن تقدم أو تؤخر، ولا علاقة لمصير الحكومة بالمبادرة الفرنسية – السعودية تجاه لبنان، «والباب الوحيد لعودة الحكومة إلى الاجتماع هو فصل التحقيقات في ملف المرفأ» على ما تقول المصادر.

قضية اليوم

«كابيتال كونترول» بلا موافقة صندوق النقد

تحالف سياسي - مصرفي لحماية المصارف من دعاوى الخارج

بدعوة من الرئيس نبيه بري، تعقد لجنتا المال والموازنة والإدارة والعدل النيابيتان جلسة مشتركة اليوم لدرس مشروع قانون الـ«كابيتال كونترول» بنسخته الثالثة، بعدما فشلت هذه اللجان في تمرير القانون الأربعاء الماضي لأنه لا يحظى بموافقة صندوق النقد الدولي، إضافة إلى كثير من الملاحظات من بينها ثغرة واسعة في المادة الثامنة التي تحاول إلغاء مفاعيل الدعاوى القانونية المرفوعة في لبنان والخارج

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تشهد جلسة لجنتي المال والموازنة والإدارة والعدل، في مجلس النواب اليوم، منازلة حول مشروع الـ«كابيتال كونترول»، لا سيما النسخة التي تبنّاها رسمياً مستشار رئيس الحكومة النائب نقولا نحاس. تتضمن هذه النسخة تعديلات عدة، أبرزها إضافة وزارة المال كشريك في الصلاحيات الاستنسابية المعطاة لمصرف لبنان في كل ما يتعلق بتطبيق المشروع. غير أن نسخة نحاس لا تتضمن تعديلات في موجبات المشروع المتصلة بإبراز موافقة صندوق النقد عليها. ففي الجلسة السابقة اعترض رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان على الصيغة المعروضة باعتبار أن إعدادها، في ظل نسختين أعدّتا في اللجنتين، يأتي تلبية لطلب صندوق النقد في إطار التفاوض معه على برنامج تمويلي.

إلا أنه بمعزل عن هذا السجال الدائر بين جبهتي التيار الوطني الحر ورئيس مجلس النواب الذي استعجل دعوة اللجان المشتركة قبل يوم واحد من عقد هيئة عامة، فإن هناك قناعة سائدة لدى الخبراء القانونيين بأن المادة الثامنة من اقتراح القانون المكرر المعجل لا لزوم لها سوى محاولة حماية المصارف من الدعاوى المحلية والخارجية المرفوعة ضدّها من المودعين. هذه المحاولة غير محسومة النتائج لجهة الدعاوى خارج لبنان، إذ لا شيء يلزم المحاكم الأجنبية تطبيق القانون اللبناني، ولا شيء يلزمها بأن تتعامل مع دعاوى سابقة مرفوعة أمامها، وفق قانون لبناني يعمل بمفعول رجعي بل قد تعتبره تلاعباً بحقوق المستهلك.

وتنصّ المادة الثامنة من اقتراح القانون الذي تبنّاه نحاس، على «أن أحكام هذا القانون هي استثنائية، ومن النظام العام، وتطغى على كل نصّ يتعارض معها، وتطبّق فوراً بما في ذلك على التحاويل التي لم تنفّذ بعد، كما تطبّق على الدعاوى والمنازعات في الداخل والخارج التي لم يصدر فيها حكم مبرم وغير قابل لأي طريق من طرق المراجعة وذلك خلال مدّة نفاذه».

تبنّي نحاس لهذا المشروع لا يعني أنه اقتراحه حصراً، بل هو ثمرة اتفاق مشترك مع فريق العمل الذي يرأسه نائب رئيس الحكومة سعاده الشامي. وأحد العاملين الرئيسيين على إعداده هو مروان مخايل الذي عيّن أيام حكومة الرئيس حسان دياب عضواً للجنة الرقابة على المصارف واستقال في تشرين الثاني 2020 لينضم إلى صندوق النقد الدولي. لكن مخايل طلب من الصندوق استيداعاً من وظيفته يمتد لغاية توقيع اتفاقية القرض مع صندوق النقد، للعمل ضمن فريق ميقاتي. أما نحاس، فتولّى الإشراف النهائي على اقتراح القانون لجهة وضع الملاحظات والتعديلات، وأعدّ «الأسباب الموجبة» لتبرير منح الصلاحيات الاستنسابية لمصرف لبنان.

على أي حال، جرى تبرير المادة الثامنة، بأمرين:

- توفّر حماية لخروج الأموال من لبنان بفعل أي دعاوى خارجية. وبحسب مصدر في فريق العمل الحكومي فإنه من «الصحيح أننا نريد استباق الدعاوى الخارجية حتى نوقف تحويل أموال المودعين إلى الخارج في حال صدر الحكم ضدّ المصارف وفرض عليها ردّ الوديعة، وليس من أجل حماية المصارف. قد يكون هدفنا تلاقى مع مصلحة المصارف، ولكن ليس هذا الهدف».

- يوفّر حماية لنصيب المودعين في لبنان مما تبقى من أموال. فليس من العدل أن يحصل مودعون لديهم جنسية أجنبية أو مسجلون كمقيمين في بلدان أجنبية، ولديهم قدرة على رفع الدعاوى خارج لبنان والفوز فيها، أموالاً لن ينالها أي مودع في لبنان.

هل توفّر هذه المادة الحماية للمصارف؟

داخل لبنان، توفر هذه المادة الحماية بشكل قطعي، إنما في الخارج الأمر مشكوك فيه. والسؤال الذي تثيره المادة هو الآتي: هل المحاكم الأجنبية ملزمة بتطبيق القانون اللبناني؟ وهل هي ملزمة بتطبيق قانون يأتي بمفعول رجعي؟

بحسب الباحث القانوني حسين العزّي، هذه الأسئلة تحيلنا إلى الأمر الأساسي في هذه المسألة: أي قانون واجب التطبيق. فإذا كان القانون الواجب التطبيق في الخارج هو غير القانون اللبناني، عندها يصبح مفعول هذه المادة محصوراً بمنع التنفيذ، أي منع قاض لبناني من تنفيذ حكم صادر في الخارج، لكن لا يمكن منع تنفيذ حكم كهذا في الخارج. ويضيف: «يجب التوقف عند مسألة أساسية، وهي أن العقود الدولية التي تبرمها المؤسّسات والمنظّمات مثل صندوق النقد وغيرها، تمنع أي حصانة قانونية تجاه مسائل من هذا النوع. بل إن هذه العقود تتضمن تنازلاً عن السيادة القضائية للبنان، وعندها لا معنى لمنع تنفيذ الحكم في لبنان».

> **ترجيح إهمال المحاكم الأوروبية المفعول الرجعي للقانون والتعامل معه كـ«غشّ ضدّ المودع»**

إذاً، المسألة كلّها محصورة بما إذا كان القانون اللبناني واجب التطبيق من قبل المحاكم الأجنبية أم لا؟

يقول محام لبناني يعمل في الخارج منذ فترة طويلة ومتخصص في هذا النوع من العقود، إن الدعاوى المرفوعة ضدّ لبنان في محاكم أوروبا تحديداً، مبنية على حقوق المستهلك التي تعطي هذه المحاكم صلاحية تجاوز ما يتضمنه العقد لجهة المحاكم الصالحة للنظر في القضية. لكن جرت العادة أن يطبّق القانون اللبناني في الخارج، وخصوصاً في فرنسا. غير أن المحامي نفسه لا يستبعد عدم قبول المحاكم الأوروبية بالمفعول الرجعي لقانون الـ«كابيتال كونترول»، لا بل يوافق على أنه من المعقول اعتبار صدور هذا القانون كأنه غشّ ضد المستهلك وتلاعب بحقوقه، ولا سيما أنه في الوقت الذي رفعت فيه الدعاوى جرت تحويلات إلى الخارج. «هذا الأمر لا يمكن إسباغ الصدقية عليه من دون تحقيق جدّي حول التحويلات (الأموال المهرّبة) يفضي إلى نتائج واضحة في توزيع المسؤوليات والمحاسبة».

في ظل هذا النقاش، تبدو الحكومة بعيدة عن أهدافها الضيقة. فحتى لو أرادت حماية المصارف، ستكون مضطرة لأن تواجه قضاء حقيقياً في الخارج، وستضطر للتنازل عن السيادة القضائية في لبنان إذا أرادت توقيع برنامج مع صندوق النقد الدولي. إدراج المادة الثامنة بهذا الشكل سيلغي حقوق المودعين الذين لا قضاء آخر يلجأون إليه، وسيترك الخارج مفتوحاً على محاولة محفوفة بمخاطر الغشّ والتلاعب.

(الأخبار)

ضغوط سياسية وتباين نيابي

1 - يجري الحدث عن ضغوط تُمارس على النواب للموافقة على الصيغة المُقدّمة ومن دون أي تعديل و«الانتهاء من الموضوع الثلاثاء»، لوجود معلومات عن صدور أحكام بحقّ مصارف لبنانية أمام محاكم أوروبية خلال الأسبوعين المقبلين». لذلك، يستعجل فريق العمل الحكومي الذي عمل على اقتراح القانون بصيغته الحالية، استباق صدور الأحكام، لإيقاف المسار القضائي وإسقاط الدعاوى.

2 – عقد يوم الجمعة الماضي اجتماع بين فريق عمل نائب رئيس الحكومة سعاده الشامي وممثلين عن صندوق النقد الدولي، قدّم خلالها الأخير ملاحظات إضافية على اقتراح القانون. وبحسب مصادر فريق العمل فقد «أدخلت هذه التعديلات على الاقتراح، لكن صندوق النقد لا يمكن أن يُعطي موافقة كاملة على قانون الكابيتال كونترول إن لم يكن ضمن خطة شاملة. لذلك من الممكن أن نُدخل أيضاً تعديلات عليه بعد صدور الخطة».

3 - حتى مساء أمس لم تكن كل المواقف من مشروع الـ«كابيتال كونترول» قد تبلورت بشكل واضح. الموقف الأكثر وضوحاً منه هو موقف التيار الوطني الحرّ الذي يشير إلى أن قانون الشامي - نحاس يضرب المودعين في عقر دارهم. ويُنقل عن حزب القوات أنه يؤيد التيار لكنه لم يعلن أي موقف بعد، بينما تدعمه حركة أمل بقوّة، ويعتقد أن «الاشتراكي» سيكون إلى جانب «أمل» في هذه المعركة. فيما موقف حزب الله يبدو غير محسوم حتى اللحظة، رغم أن لديه ملاحظات جديّة على القانون.

ملاحظات على القانون: سلامة يسيطر على «وحدة التحاويل»

وردت من جهات مختلفة ملاحظات على اقتراح قانون الـ«كابيتال كونترول» الذي تناقشه لجنتا المال والموازنة والإدارة والعدل اليوم، يمكن إيرادها على النحو الآتي:

- من غير الواضح إذا كانت حسابات المصارف ودائعها لدى مصرف لبنان مشمولة بهذا القانون، حيث يفترض أن تحظر تحاويل الحسابات والتحاويل إلى الخارج وسحوبات الأوراق المالية.

- يحصر القانون صلاحية وضع الشروط والحدود على سحوبات الليرة اللبنانية بقرار من المجلس المركزي في مصرف لبنان بموافقة وزير المالية، بينما يفترض أن تحدد الشروط والحدود المذكورة بموجب مرسوم في مجلس الوزراء كونها تتعلق بحقوق أساسية للعملاء وتمسّ بمدخراتهم، ونظراً إلى الخلل الجسيم في أداء المصرف المركزي.

- يعتمد القانون سعر صرف منصّة مصرف لبنان «صيرفة» لتأمين السيولة بالليرة اللبنانية، لكن هذه المنصّة لا تعكس السعر الفعلي للعملة الأجنبية، ولا يتّسم عملها بالشفافية الكافية، كما أنها استوعبت أقل من ربع مجموع التداول اليومي لعمليّات الصرف، فيما الأجدى اعتماد سعر الصرف في السوق الحرّة ليشمل كل أنواع السحوبات بما فيها التي يجريها المودعون وفق تعاميم مصرف لبنان 151 و158 وغيرهما.

- أجرى معدّو الاقتراح تعديلاً لتضمين حقّ السحب بالعملة الأجنبية بقيمة 400 دولار حدّاً أدنى من دون أيّ ذكر لحقوق السحب بالليرة اللبنانية. لذا، يفترض تحديد حقوق السحب بالليرة، سواء وردت في التعميم 158 أو لم ترد، وإعطاء هذه السحوبات صفة التلقائية فيحظر على المصارف فرض شروط خاصة بها قد تعرقل إجراءها.

- لا يتطرق القانون إلى القيود المفروضة على الأموال التي يحتمل أن يحصل عليها لبنان من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد، فهل تعامل كالأموال الجديدة؟ علماً بأن أحد أسباب إقرار قوانين تقييد السحوبات والتحويلات مرتبط بإساءة التصرّف بأموال هذه المؤسسات وضمان استردادها.

- في الاستثناءات المشروطة المحدّدة بنفقات التعليم والمعيشة للطلاب ونفقات استيراد مواد أولية ومدخلات إنتاج ضرورية ونفقات لازمة للتصدير، ونفقات الطبابة... ماذا عن النفقات اللازمة لاستيراد المواد الضرورية كالمحروقات والفيول أويل، وكيف يتم تمويل استيرادها إذا كانت السيولة المحلية غير كافية لذلك؟

- بالنسبة إلى إنشاء وحدة مركزية للتحاويل الاستثنائية إلى الخارج لدى مصرف لبنان، يمكن تضمين هذه المادة نصّاً صريحاً بأن تتمتع هذه الوحدة بالاستقلال التام عن مصرف لبنان، وأن تكون برئاسة قاضٍ.

- في ما يتعلق بآلية البتّ بطلبات التحويل الاستثنائي إلى الخارج، يجب تحديد المدّة الزمنية القصوى بين إرسال طلب التحويل بعد موافقة المصرف المعني، وبين تنفيذه النهائي من قبل الوحدة المركزية في مصرف لبنان، ضمن مهلة لا تتعدّى 10 أيام. ويجب توضيح إذا كانت الموافقة والرفض يشملان طلبات التحويل من المصارف نفسها؟

- يجب تضمين البنود المتعلقة بمراقبة حسن التنفيذ والعقوبات بنداً يشير إلى معاقبة المصارف التي تخالف أحكام السحوبات النقدية أو التحويل إلى الخارج.

منبر

توضيح من «إنفنتس»:

سرقة برامج الضريبة اتّهام أثبتت التحقيقات اللبنانية والدولية بطلانه

جاءنا من إدارة شركة «إنفنتس» الآتي:

أوردت «الأخبار» (4 تشرين الثاني 2021) خبراً في زاوية «علم وخبر» بعنوان «مطرودة من وزارة المال مستشارة للوزير». لذا نودّ توضيح الآتي:

أولاً، إن المعلومات المشار إليها في الخبر عارية من الصحة وقد تم تلفيقها منذ منتصف عام 2017، من قبل متضررين معروفين من تعيين السيد جهاد أزعور في منصبه في صندوق النقد الدولي، بعد أشهر قليلة من التعيين، وذلك بهدف النيل من سمعته وإضعاف دوره. تضمّنت تلك التلفيقات تشهيراً وافتراءً على الوزير أزعور من خلال معطيات مغلوطة ومفبركة جرى دحضها على الفور بالوثائق من كل من وزارة المال اللبنانية ومنظمة الأمم المتحدة في لبنان ونيويورك. أما في الوقائع، فقد انطوت تلك الاتهامات على وقائع غير موجودة أصلاً حيث لم يتم الحصول على أو تسريب أي برامج تستخدمها الإدارة الضريبية اللبنانية أو أي معلومات أو أنظمة أو أرقام ضريبية.

ثانياً: أما في ما يتعلق بما أورده الخبر عن تسريب برامج تستخدمها الإدارة الضريبية لوزارة المال في إقليم كردستان، فإن النظام الضريبي في العراق هو نظام مركزي، وليس هناك نظام خاص لحكومة إقليم كردستان، كما أن هذا النظام الضريبي مختلف كلياً عن النظام المعمول به في لبنان.

ثالثاً: يحمّل كاتب الخبر مسؤولية التسريب لشركتنا «إنفنتس»، مستنداً الى معلومات خاطئة ومدسوسة تظهر نية الإساءة من الذين لفّقوا هذه الأكاذيب. وللتوضيح، ومنعاً لاستمرار هذا التضليل، نؤكد أن الشركة لا تعمل في مجال المعلوماتية أو البرمجة الإلكترونية.

رابعاً: إن هذه التطبيقات موضوعة من قبل شركات عالمية وتحتاج الى بروتوكولات معينة، وكل من يعمل في مجال المعلوماتية يعرف ذلك جيداً.

وأخيراً، فإن السيد جهاد أزعور قام بواجبه تجاه بلده وبما تقتضيه المصلحة العامة، كما من خلال عمله في القطاع الخاص، عملاً بموجب القوانين.

على الغلاف

كورونا نحو «المرحلة الأخطر»

أكثر من 60% من الإصابات بفيروس كورونا، اليوم، تسجّل ضمن الفئة العمرية التي تقلّ عن 49 عاماً. مشكلة هذا الرقم أنه يحمل الكثير من الدلالات الخطرة، أوّلها أن هذه الفئة هي الأكثر نشاطاً ضمن المجتمع، وثانيها أنها الفئة نفسها التي «أخّرت» مسار التلقيح في واحدة من المراحل لرفضها تلقّي لقاح «أسترازينيكا»، وثالثها أنها الأكثر تفلّتاً من الإجراءات. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن لبنان اليوم يقف في المربع «الرابع» من التفشي المجتمعي الذي ينذر بقرب الدخول في الذروة الثالثة، وهو سيناريو قد لا تستطيع البلاد تلقّفه، كما في المرتين السابقتين، لعدم قدرة القطاع الصحي على مواكبة هذه الموجة، وعجز الدولة وأجهزتها عن مواجهة الكارثة في ما لو حدثت

(هروات بو حيدر)

النقص في الأدوية والمستلزمات الطبية وحتّى الأوكسيجين. وهذه كلها باتت تسعّر بدولار السوق الموازية. السوريالي في المشهد أن المستشفيات اليوم، على عكس كل المرات السابقة، تملك فائضاً من الأسرّة، إلا أنها لن تكون قادرة على استيعاب مرضى الكورونا في ما لو حلّت الموجة الثالثة.

وسط كل هذا، تنشغل الدولة بأزمتها الاقتصادية ومشاكلها السياسية فيما عدّاد كورونا يواصل صعوده يوماً بعد آخر. وباستثناء الإجراءات التي تتخذها لجنة متابعة التدابير والإجراءات الوقائية، وتبقى في معظمها حبراً على ورق لانعدام الرقابة وقصور أجهزة الدولة، فإن أحداً لا يضع تصوراً لاحتواء الأزمة، لتبدو الأمور كأنها متروكة للعناية الإلهية، تماماً كما حدث في أعقاب الموجة الثانية القاسية التي مرّت في فترة الأعياد الماضية. اليوم، «خطر» الأعياد لا يبعد أكثر من أسبوعين على أبعد تقدير، فيما عدّاد كورونا يسير مسرعاً نحو ذروة جديدة، إذ انتقل في شهر واحد من 642 إصابة (4 تشرين الثاني الماضي) إلى 1654 إصابة (5 كانون الأول الجاري)، بزيادة تخطّت الألف. والأسوأ من أعداد الإصابات، هو أعداد الضحايا التي سجلت أمس 10 وفيات، في انتقال واضح إلى مرحلة جديدة لما بعد العشر وفيات يومياً، يضاف إلى ذلك أعداد الحالات الحرجة في غرف العناية الفائقة التي تستقر منذ نحو شهر عند الرقم 252 و257. ولا يعدّ هذا الاستقرار معياراً مطمئناً، إذ إنه بحسب بعض الأطباء يعني أن «غرف العنايات لا تفرغ من المرضى، إذ كلما خرج أحد المرضى منها أو توفي حلّ مكانه آخرون ممّن هم على لائحة الانتظار الطويلة»! وكذلك الحال بالنسبة إلى الحالات الحرجة الموصولة إلى أجهزة التنفس، حيث كان الرقم أمس يسجّل 52 حالة.

ليست هذه الأرقام نهائية. إذ يتوقع المتابعون لـ«نشاط» الفيروس أن تكون المرحلة المقبلة حاسمة، وإن كان ثمة جوّ من التشاؤم يسيطر اليوم مع اقتراب عطلتَي الميلاد ورأس السنة وما تعنيانه من نشاط «السياحة الداخلية». وهذا عملياً يعني أن «تمديد عطلة المدارس كانت وظيفتها نقل الانتشار من المدارس إلى البيوت والمناسبات والشوارع»، على ما يقول أطباء متابعون.

في الشكل وفي المضمون، لا عودة إلى الهدنة. الأرقام تتّجه نحو مزيد من التأزم، وإن كانت بعضها لا تزال ضمن المتعارف عليه عالمياً، ومنها على سبيل المثال عدّاد الوفيات. إذ تشير لائحة أعمار هؤلاء إلى أن «فيروس كورونا لا يزال يكره كبار السن»، على ما يقول عضو لجنة متابعة التدابير والإجراءات الوقائية لفيروس كورونا الدكتور عبد عازار. ولا تزال حالات الوفيات بين صغار السن «حالات نادرة»، وهي تحدث في المجمل بين المصابين بأمراض مزمنة، إذ إن نسبة هؤلاء من حملة الفيروس هي بحدود 90%. أما بالنسبة إلى عدّاد الإصابات الذي انتقل من المستوى الثالث من التفشي إلى الرابع في غضون 3 أسابيع، فتشير التقارير اليوم إلى أن أخطر ما يحدث هو تركّز الإصابات في الفئات الأكثر نشاطاً، أي ما بين 10 و49 عاماً. وهي عملياً «الأعمار الشابة، سواء طلاب المدارس أو الجامعات أو الموظفين»، على ما تقول رئيسة برنامج الترصد الوبائي في وزارة الصحة العامة، الدكتورة ندى غصن. وتستحوذ هذه الفئة على أكثر من 60% من عداد الإصابات، غير أن النسبة الأكبر (نحو 20%) هي ضمن الفئة العمرية من 30 إلى 39 عاماً، تليها من 40 إلى 49 عاماً، ومن ثم 10 إلى 19 عاماً، ومن 20 إلى 29 عاماً.

وثمة أسباب متشعّبة لهذا التركز، منها ما يتعلق بتفلّت هذه الفئات من الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا، وتحديداً الملقّحين منهم، ومنها ما يتعلّق بالموقف «المتصلّب» من لقاح أسترازينيكا ضمن هذه الفئة. في الشقّ الأول، ثمّة خطأ شاع بين الملقّحين أن اللقاح يمنع الفيروس، فيما «الأصح أنه يحمي من العوارض الشديدة للفيروس»، على ما يقول أحد الباحثين في مختبر الجامعة اللبنانية، لافتاً إلى أن نسبة الإصابة بعد التلقيح قد تصل إلى حدود 60% ولا تقلّ عن 40%. أما بالنسبة إلى غير الملقّحين، فقد أسهمت هدنة الأشهر مع فيروس كورونا إلى تفلّت الناس من الإجراءات الوقائية من جهة، واستهتار الدولة بأجهزتها من جهة ثانية.

> **نسبة الإصابة بعد التلقيح تصل إلى 60% ولا تقل عن 40%**

في الشقّ الآخر المتعلّق بموقف معظم من هم ضمن الفئة العمرية من 30 إلى 49 عاماً من لقاح أسترازينيكا، تظهر التقارير أن الهوّة شاسعة بينها وبين الفئات العمرية الأخرى (من 50 إلى 90 عاماً) التي تلقّحت بلقاح فايزر، وهو ما دفع بوزارة الصحة أخيراً، إلى السماح لجميع الفئات العمرية بتلقّي لقاح فايزر. من جهة أخرى، هناك فئة من هم في المدرسة، فهؤلاء لم تصدر أي توصية بعد بتلقيهم للقاحات، فيما النسبة ضعيفة لمن هم بين 12 و19 عاماً، «ولم ترقَ إلى المستوى المطلوب»، على ما يشير البزري. وانعكس هذا كله في «عدّاد المحافظات»، حيث كانت نسبة الإصابات أقوى في المحافظات الطرفية، من البنطية إلى بعلبك والهرمل والبقاع والشمال وعكار. يحدث ذلك في وقت خفّتت فيه مسيرة اللقاح قبل أن تنشط أخيراً، إذ لا تزال أعداد الملقّحين بجرعتين كاملتين تبلغ 33% من إجمالي الملقّحين و39% لمن تلقّوا جرعة واحدة، وهذا يعني أن ثمة شريحة كبرى لم تتلقّ بعد لقاحاتها، وهو ما يفسّر إلى اليوم أن نحو 80% من الإصابات تحدث بين غير الملقّحين، كما أن 98% من الحالات الحرجة هي أيضاً من بين هؤلاء.

راجانا حمية

عملياً، انتهت «الهدنة» التي عاشتها البلاد متخفّفة من فيروس كورونا على مدى خمسة أشهر متواصلة، مع دخول المستوى الرابع من التفشي، وهو المستوى الأخطر والأخير في تمدّد الفيروس. ويأتي هذا التدحرج نحو مربع الخطر بعد «الإنجاز» الذي تحقّق بالوصول إلى المستوى الأول، قبل أن تنزلق الأمور، منذ ثلاثة أسابيع، إلى نقطة اللاعودة التي تنذر بالدخول في ذروة رابعة «هي جدياً الأخطر»، على ما يؤكّد رئيس اللجنة الوطنية لإدارة لقاح كورونا عبد الرحمن البزري.

أخطر ما في هذه المرحلة التي انتقلت معها البلاد إلى أعداد إصابات تقترب من حافة الـ 2000 إصابة يومياً، وبنسبة مخيفة من الفحوص الإيجابية التي قفزت خلال ثلاثة أسابيع من 4 في المئة إلى 10,3%، أنها تأتي في لحظة حرجة يمرّ بها القطاع الاستشفائي الذي يعمل حالياً بأقل من 50% من قدرته، بحسب نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون، لأسباب كثيرة ليس أقلّها

المتحوّرات «اللبنانيّة» الأساسيّة: «ألفا» و«دلتا»

ما يقرب من سبعة متحوّرات مرّ بها فيروس كورونا (دلتا، ألفا، غاما، لامدا، أبسيلون، أوميكرون..)، عدا عن الفيروس الأساسي الذي «ظهر» في مدينة ووهان الصينية. وقد صنفت هذه المتحورات بين «مثيرة للقلق» و«مثيرة للاهتمام». في هذا السياق، توضح منظمة الصحة العالمية أن الصنف الأول من المتحورات توضع في خانته المتحورات التي أظهرت أن بإمكانها زيادة قدرة الفيروس على الانتقال، أو التغيير في المظاهر السريرية للمرض، أو تلك التي تتسبب بانخفاض فعالية تدابير الصحة العامة والتدابير الاجتماعية، وانخفاض فعالية وسائل التشخيص واللقاحات والعلاجات المتاحة. أما بالنسبة إلى المتحورات المثيرة للاهتمام، فهي على العكس من ذلك، تتعلق بالمتحورات التي تسبب الانتقال المجتمعي للعدوى والتي تنحصر في بلدان متعددة فقط.

في لبنان، طغى على مجمل الإصابات التي اكتشفت في لبنان متحوران أساسيان، هما «ألفا» البريطاني و«دلتا» الهندي، اللذان يصنفان كمتحورين «مثيرين للقلق». ولئن كان متحور «ألفا» قد «انتهى» في لبنان، فإن المتحور المسيطر اليوم على جلّ الإصابات اللبنانية هو الـ«دلتا» الذي اكتشف في أيار الماضي. كما يظهر اليوم متحور جديد هو «أوميكرون» الـ«مثير للقلق»، إلا أنه حتى اللحظة الراهنة لم يصل إلى لبنان، ولا يزال محصوراً في عدد من البلدان.

وبالعودة إلى التسميات، فهذه المرة الأولى التي تخرج فيها التسميات من «النسب» إلى الأشخاص أو البلدان التي خرجت منها، حيث جرى نقاش عالمي بضرورة الهروب من الوصمة أو العار والتمييز التي ترافق عادة الأمراض الوبائية. وفي هذا السياق، ارتأت منظمة الصحة العالمية أن تكون التسمية هذه المرة وفق الأحرف اليونانية، فبدأت مع «ألفا» ثم «غاما» ثم «دلتا» و«لامدا» و«مو». وقبل أن تصل التسمية إلى الـ«أوميكرون»، «قفز» الخبراء عن حرفين أساسيين هما «نيو» و«زي» لـ«كون نصف الشعب الصيني يبدأ الاسم لديهم بهذا الحرف»، على ما يقول البزري، ولذلك وقع الاختيار على كلمة «أوميكرون». قبل تلك الاستراتيجية، كانت الأمراض والمتحورات تسمى باسم المناطق التي خرجت منها. هكذا مثلاً، سمّيت الإنفلونزا الإسبانية بهذا الاسم لأنها بدأت في إسبانيا ومتلازمة الشرق الأوسط لأنها بدأت في السعودية وإيبولا سمّيت على اسم منطقة في زائير حيث ظهر الفيروس...

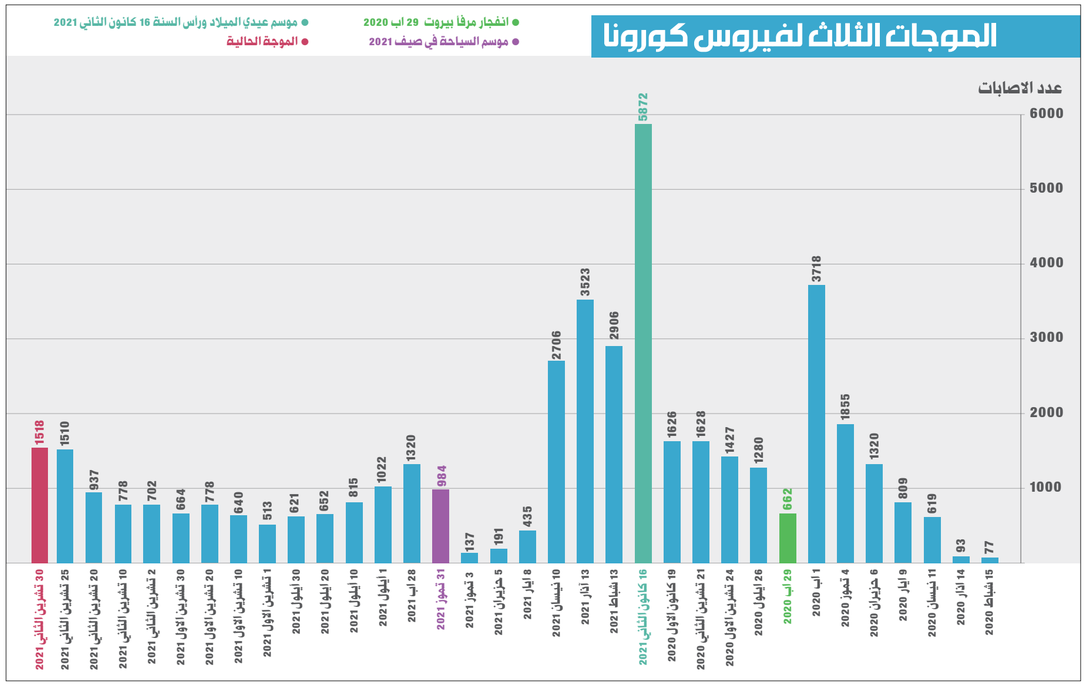

أربع موجات في مسار الفيروس

أربع موجاتٍ أساسية مرّ لبنان بها منذ «إصابته» بفيروس كورونا. اللافت، هنا، أن بداية دخول الفيروس في 21 شباط 2021 لم يحمل معه أية ذروة تذكر، إذ تصاعد عدّاد الإصابات بأرقام كان بإمكان القطاع الصحي استيعابها، ولم تتخطّ الإصابات بالمجمل عتبة المئة أو المئتين في أكثر الحالات سوءاً (155 إصابة في الأول من آب، 145 إصابة في الثاني من آب و197 في 4 و5 آب)، إلى أن كانت الذروة الأولى عقب انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب، حيث وصلت الأعداد بعد عشرين يوماً من الانفجار إلى 600 إصابة دفعة واحدة (15 آب 2020). بعدها، بدأت الأرقام بالتدحرج، من 662 إصابة في 29 آب إلى 1280 إصابة في 26 أيلول 2020 إلى 1427 إصابة في 24 تشرين الأول إلى 1628 إصابة في تشرين الثاني منه. ولم تكد البلاد تستوعب هذه الموجة حتى أتت فرصة عيدي الميلاد ورأس السنة، لتدخل في موجةٍ ثانية هي الأقسى حتى اللحظة، بحسب رئيس اللجنة الوطنية لمتابعة لقاح كورونا الدكتور عبد الرحمن البزري، إذ وصل عدد الإصابات بعد عشرة أيام من انتهاء عطلة الأعياد إلى 5872، ووصلت بعدها المستشفيات إلى قدرتها الاستيعابية القصوى. واستمر هذا الوضع حتى أواخر نيسان الماضي، حيث دخل لبنان ابتداء من أيار الماضي فترة هدنة مع فيروس كورونا، فانخفضت الإصابات إلى ما دون الألف يومياً ووصلت في بعض الأحيان إلى أقل من 200 حالة (5 حزيران 2021). ولم يستمر ذلك لأكثر من شهرين، ليعود العداد إلى زخمه مع موسم السياحة الصيفية، وتحديداً منذ منتصف تموز، فعادت الإصابات لتتخطى الألف، وبلغ عدد المصابين في 28 آب الماضي 1320 واستمر ذلك حتى الأول من أيلول، عادت بعدها الأرقام إلى النشاط، منذ بداية تشرين الثاني، حيث سجل في 20 تشرين الثاني الماضي ما يقرب من ألف إصابة وزادت إلى 1510 إصابات في 25 منه و1518 في 30 منه. ومن المتوقع أن تستمر الأرقام في الارتفاع وصولاً إلى الذروة الجديدة التي تترافق . للمفارقة . مع موسم عيدي الميلاد ورأس السنة.

لجنة عائلات لبنان تساند عائلات فلسطين

الصديقات والأصدقاء المتضامنون الأوفياء
تحيّة مودّة واحترام وبعد،
لقاؤنا الشهري المعتاد يوم الثلاثاء من كل شهر المخصّص لبرنامج التضامن الأهلي والتكافل الاجتماعي بين أسر لبنان وأسر فلسطين، من أسرة إلى أسرة، سيكون هذا الثلاثاء مكرّساً لتحية وفاء وعهد محبّة لصديقنا الحبيب المثقّف الملتزم الدكتور سماح إدريس، سماح القضية كما صار لقبه، سماح فلسطين. ستتخلل اللقاء كلمة عائلات لبنان تلقيها السيدة إكرام شرارة، وكلمة الأسرة تلقيها كريمته الآنسة ناي، وكلمة لممثل لجان مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان، وبحضور ممثلي «أجيال» و«صامدون».
يُخصص ريع الغداء لدعم مؤسسة غسان كنفاني الأحبّ إلى قلب سماح.
المكان: أوتيل غولدن توليب - سرنايدا، برج الطيبة، الحمرا، شارع عبد العزيز.
الزمان: الثلاثاء ٧ كانون الأول من الواحدة ظهراً حتى الثالثة
أهلًا ومرحباً بكم جميعاً.
عائلات لبنان تساند عائلات فلسطين

أوجيرو
من عندنا
مزايدة عمومية
لبيع خردة متنوعة ومواد تالفة غير صالحة للإستعمال وآليات أنقاض
تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة والأشخاص إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لبيع خردة متنوعة ومواد تالفة غير صالحة للإستعمال وآليات أنقاض .
يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن . مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول . الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الإثنين الواقع فيه ٢٠٢١/١٢/٦ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الإثنين الواقع فيه ٢٠٢١/١٢/٢٠.
تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة تماماً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢١/١٢/٢١.
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩.

كأس العرب

«بروفة المونديال» وشرفة العرب المطلّة على العالم

نقلت كأس العرب كرة القدم العربية إلى مستوى آخر بفعل الصورة الجذّابة التي قُدّمت من خلالها للمرة الأولى في تاريخها. هو أمرٌ طبيعي كون الاتحاد الدولي للعبة هو المخطّط والراعي التنظيمي لهذه النسخة على اعتبار أنها «بروفة» حقيقيّة لتنظيم قطر نهائيات كأس العالم 2022. أضفت أن الدولة المضيفة وضعت كل إمكاناتها للظهور بأفضل صورةٍ ممكنة. فهل لهذه البطولة انعكاسات إيجابية على كرة القدم في محيطنا العربي؟

خلف نجم منتخبنا ربيع عطايا حالة خاصة في مصر بعدما استعرض قدراته امام منتخبها (الدوحة ـ طلال سلمان)

شربل كريم

من المستحيل ألا ينجذب جمهور كرة القدم العربي إلى بطولة كأس العرب لكرة القدم بنسختها الحالية، إذ إن مشاهد عدة عوّضت بشكلٍ كبير غياب الجمهور في مبارياتٍ مُعيّنة عن مدرجات الملاعب، وعدم تمكن نجوم الصف الأول من الالتحاق بمنتخباتهم من أجل المنافسة في نسخة تبدو مثيرةً للاهتمام بالنسبة إلى المتابعين في العالم العربي.

الاهتمام بالدرجة الأولى يأتي من منافسة تقليدية حاضرة بين أشقاء وجيران ومنتخبات دخلت في صراع مباشر سابقاً على «الزعامة»، وهو ما يضفي رونقاً من نوع تنافسي عالي المستوى على مبارياتٍ معيّنة، وخصوصاً بعدما تنافست منتخبات عربية مختلفة بشكلٍ مباشر على الحضور بقوة على الساحة الآسيوية، وهذا الأمر انعكس أيضاً على مواجهاتٍ معيّنة ترتبط بمسابقات الأندية.

وبعيداً من المنافسة والحساسية المرتبطتين ببعض المباريات التي تحمل مواجهات خاصة، فإن الاهتمام يأتي أيضاً من خارج دائرة المنتخبات المتنافسة، إذ إن الملاعب كفيلة بجذب الانتباه والاهتمام إلى أي مباراة، وهو أمر طبيعي وكان ليحضر في أي بطولة تطلّ على أرض أحد البلدان المضيفة لكأس العالم حيث الملاعب مثالية من الخارج والداخل وفي استضافة تُنقل عن المتواجدين هناك في الدوحة أنها ستكون ناجحة، وذلك استناداً إلى أن الدوحة تُطبّق اليوم مع المنتخبات المشاركة في كأس العرب كل المعايير اللوجستية والتنظيمية، إذ حتى الباصات المعتمدة للمنتخبات هي نفسها التي ستقلّ نجوم العالم بعد عام.

سوى الاستضافة المونديالية.

> **أكثر من بلدٍ عربي قادر على استضافة كأس العالم مستقبلاً**

من الآن، إضافةً إلى اعتماد ملاعب التمارين والمباريات التي ستستقبل المنتخبات الأبرز المتأهّلة إلى العرس الكروي، وذلك للوقوف على أي خطأ ومعالجته قبل الوصول إلى الامتحان النهائي.

بشكلٍ عام الصورة التي تظهر عليها كأس العرب مفيدة جداً للعالم العربي، أوّلاً لأنها جمعت المنتخبات العربية بعد ما يقارب العشر سنوات على غياب هذه البطولة، وثانياً لتقديم صورة للعالم بأن العرب يمكنهم استضافة حدثٍ كبير وبمعايير عالمية، وثالثاً لمدّ جسر ثقة مع الغرب الذي احتكر غالباً استضافة البطولات، وبالتالي جَعل أي بلدٍ عربي مرشحاً لولوج الساحة المونديالية مستقبلاً، إذ إن بلداناً مثل الإمارات والسعودية اللتين سبقتا أصلاً قطر في دخول ساحة الاستضافة العالمية منذ زمنٍ بعيد يمكنها بلا شك السير على خطى الإمارة الخليجية.

استفادة فنية مطلوبة

بطبيعة الحال، يجب التوقف عند الناحية الفنية أيضاً، إذ صحيحٌ أن البطولة تغيب عنها أسماء كبيرة في المنتخبات البارزة مثل مصر والمغرب والجزائر وغيرها، لكنها تفتح العيون على مواهب شابة، وأخرى كانت مجهولة بالنسبة إلى الجمهور العربي نفسه، والدليل الحالة التي خلقها نجم منتخبنا الوطني ربيع عطايا بعدما استعرض مهاراته أمام منتخَبَي مصر والجزائر اللذين يمثلان عشرات الملايين، فحاز آلاف التعليقات من بلدٍ يعشق الكرة واللاعبين المهرة، ومن بلدٍ رفض مسؤولو أنديةٍ معروفةٍ فيه تجربة الاستضافة العالمية منذ زمنٍ بعيد يمكنها بلا شك السير على خطى الإمارة الخليجية.

استفادة فنية مطلوبة

بطبيعة الحال، يجب التوقف عند الناحية الفنية أيضاً، إذ صحيحٌ أن البطولة تغيب عنها أسماء كبيرة في المنتخبات البارزة مثل مصر والمغرب والجزائر وغيرها، لكنها تفتح العيون على مواهب شابة، وأخرى كانت مجهولة بالنسبة إلى الجمهور العربي نفسه، والدليل الحالة التي خلقها نجم منتخبنا الوطني ربيع عطايا بعدما استعرض مهاراته أمام منتخَبَي مصر والجزائر اللذين يمثلان عشرات الملايين، فحاز آلاف التعليقات من بلدٍ يعشق الكرة واللاعبين المهرة، ومن بلدٍ رفض مسؤولو أنديةٍ معروفةٍ فيه تجربة

صراع سوريّ ـ تونسيّ ـ إماراتيّ على بطاقات التأهّل

فازت سوريا على تونس وخلطت الأوراق في المجموعة الثانية (أ ف ب)

تأمل منتخبات العراق، البحرين، عمان، الإمارات، تونس، سوريا وموريتانيا، في استغلال الفرصة الأخيرة للتأهل إلى الدور ربع النهائي من مسابقة كأس العرب في كرة القدم المقامة في قطر، عندما تخوض الجولة الثالثة الحاسمة اليوم. واختُتمت الجولة الثانية أول من أمس السبت بتأهل كل من الجزائر ومصر والمغرب إلى الدور المقبل بعدما كانت قطر المضيفة أول العابرين يوم الجمعة.

وتقام اليوم منافسات المجموعتين الأولى والثانية. وتتنافس منتخبات العراق وعمان والبحرين على البطاقة الثانية للمجموعة الأولى حيث يلعب العراق مع قطر، وعمان مع البحرين في ذات التوقيت (21:00 بتوقيت بيروت). وتتصدّر قطر الترتيب برصيد ست نقاط مقابل نقطتين للعراق ونقطة واحدة لكل من عمان والبحرين.

في المقابل، تملك المنتخبات الأربعة للمجموعة الثانية فرصة اللحاق بركب المتأهلين مع أفضلية للإمارات المتصدّرة بست نقاط، يفارق ثلاث نقاط أمام كل من تونس وسوريا، في حين تحتل موريتانيا المركز الأخير من دون رصيد.

وفي المجموعة الأولى، لن تكون مهمة العراق، حامل الرقم القياسي في عدد الألقاب في المسابقة، سهلة أمام أصحاب الأرض، لكن الفوز سيضمن له «أسود الرافدين» العبور بغضّ النظر عن نتيجة المباراة الثانية بين البحرين وعمان اللتين لا تملكان مصيرهما بين يديهما. ويحتل المنتخب العماني المركز الثالث بنقطة واحدة، متساوياً مع البحرين لكن بغلة تهديفية أكبر.

لا مفر أمام عمان والبحرين إلا الفوز شرط عدم انتصار العراق على قطر، وفي حال تعادلهما وخسارة العراق يخطف العمانيون بطاقة التأهل.

وقد يكفي العراق التعادل للتأهل في حال انتهاء مباراة البحرين وعمان بالتعادل أيضاً.

وفي المجموعة الثانية، يتصدر المنتخب الإماراتي مع ست نقاط، وخلفه تونس وسوريا بثلاث نقاط. ويكفي المنتخب الإماراتي التعادل أمام تونس ليحسم تأهله بطلاً للمجموعة. لكن في حال خسارته، فإن تأهله يبقى قائماً شرط تعثر سوريا أمام موريتانيا بالتعادل أو الخسارة.

أما منتخب «نسور قرطاج» الذي سقط بثنائية نظيفة أمام السوريين في الجولة الثانية بعد بداية قوية في الأولى على حساب موريتانيا برباعية نظيفة، فيحتاج إلى انتصار على الإمارات، كما أن التعادل يكفيه في حال تعثر سوريا أيضاً أمام موريتانيا بسبب تفوّقه بفارق الأهداف. في المقابل، سيضمن منتخب «نسور قاسيون» تأهله في حال فوزه على موريتانيا وتعثر تونس أمام الإمارات، وقد تجد منتخبات الإمارات وتونس وسوريا نفسها متساوية في صدارة المجموعة برصيد ست نقاط لكل منها، حيث يتم الحسم بفارق الأهداف ثم المواجهات المباشرة، وبعدها فارق الأهداف في المواجهات المباشرة بين المنتخبات المتساوية الأهداف التي سجّلها كل منتخب في شباك المتساوين معه في النقاط، اللعب النظيف وأخيراً القرعة.

> **سيضمن منتخب «نسور قاسيون» تأهله في حال فوزه على موريتانيا وتعثّر تونس أمام الإمارات**

وتمتلك موريتانيا حسابياً حظوظاً ضعيفة بالتأهل إلى ربع النهائي، إذ إنها تحتاج إلى فوز بنتيجة كبيرة على سوريا، وخسارة تونس أمام الإمارات بنتيجة كبيرة أيضاً، لتعبر بالتالي بفارق الأهداف.

أبرز مباريات اليوم

كأس العرب

تونس x الإمارات
17:00

سوريا x موريتانيا 17:00

قطر x العراق
21:00

عمان x البحرين
21:00

مرة جديدة تجتمع عائلة كرة القدم اللبنانية في مناسبة حزينة. هذه المرة لوداع الحاج محمود حمود الذي ذهب في رحلته الأخيرة بعد وفاته متأثرا بإصابته بفيروس كورونا. أبكى الحاج حمود أهل اللعبة بجميع أطيافها، وجمع معظم أركان اللعبة من اتحاد ومسؤولين وأندية باستثناء النادي الأحب إلى قلبه: نادي النجمة! قد تتضارب الآراء حول الحاج حمود، سواء كلاعب أو كمدرب، لكن لا يمكن أن تجد شخصين يختلفان على أخلاق الراحل وصفاته. من الصعب أن تجد شخصية أطهر وأطيب من شخصية الحاج حمود. رحل المدرب الخلوق ولسان حال محبّيه: الله يرحمك يا حاج. (تصوير اسماعيل عبود)

لاعب الأنصار والعهد السابق عندما برزت موهبته في الملاعب بسبب اعتباره «لبنانياً» آتٍ قادمٍ من بلادٍ حيث الدوري ضعيف برأيهم.

من هنا، ستفتح هذه البطولة المجال أمام اختلاط أكبر بين البلدان العربية على صعيد حركة اللاعبين، والأهم أنه بفضل نقل صورة جذّابة إلى العالم من خلال الملاعب والأهداف الجميلة، سيتشجع نجومٌ أكبر من أولئك الذين توافدوا سابقاً وحالياً إلى البلدان العربية، للانضمام إلى أنديتها، وهو أمرٌ يرتبط أيضاً بنجاحات أندية العرب على الساحة الآسيوية، حيث كان آخر الإنجازات تتويج الهلال السعودي بلقب دوري أبطال آسيا.

بكل الأحوال، عاد نبض الكرة ليلفّ العالم العربي مع إقامة كأس العرب بموازاة مسابقات اتحاد غرب آسيا الغائب أيضاً منذ فترة ليست بقصيرة، لكن الأهم أن تبقى هذه البطولات ناشطة، وأن يكون اختيار أماكن استضافتها دقيقاً، لما في الأمر من إفادة على مستوى سمعة الكرة العربية، وعلى المستوى الجماهيري وبالتالي التسويقي، إيذاناً بتطوّر المستوى الفني للمنتخبات بعيداً من وجود لاعبين أجانب كما هو الحال في الأندية، لتسير الكرة في عالمنا العربي بالاتجاه الصحيح وتلحق بركب التطوّر السريع الذي سبقها بسرعةٍ قياسية في أوروبا وحتى أميركا الجنوبية طوال سنوات خلت.

استراحة

كلمات متقاطعة 3903

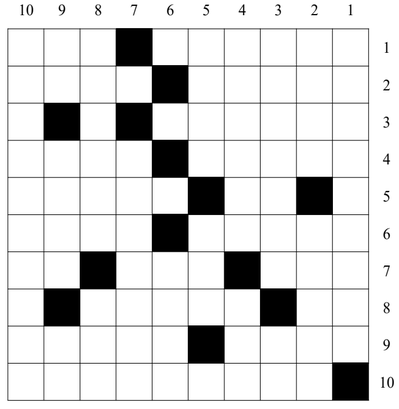

أفقيا

1- حركة جهادية تحكم أفغانستان – خاصتنا – 2- خفاش – من الطيور – 3- آلة يُدخنّ بها التنبك – 4- يُخالف الآراء – مصيف لبناني شمالي – 5- جرذ بالأجنبية – البقرة الوحشية – 6- يتغنّج – خَبلى – 7- ضعف – عكسها يُغلق الباب بإحكام – متشابهان – 8- قصد المكان – ملك صور ساهم في بناء هيكل أورشليم – 9- ماركة حليب مجفف – من أنواع المناخ في العالم – 10- رئيس فرنسي راحل

عمودياً

1- فنان لبناني من أغانيه "يا ريتك جارتي" – 2- لا يسمع – عدم إعطاء أهمية لبحث علمي وإهماله – 3- البستان بالأجنبية – نعم بالروسية – 4- بحيرة روسية – من الأشجار – 5- كتاب الخرائط والبلدان – ظرف بمعنى عندي – 6- دائم وطويل – 7- الواقف في الوسط في علم السياسة – 8- شاهدهما من بعيد – نوع سلاح رشاش حربي – 9- ضمير متصل – مشى الشيخ كأنه في قيد – أصغر نهر في العالم – 10- رئيس لبناني سابق

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ايلي العليا – 2- امستردام – 3- إسم – الب – قن – 4- سر – سرت – كوة – 5- كدمات – نكتب – 6- نأي – اتيه – 7- دبلن – فج – مدّ – 8- وهب – رينو – 9- بن – أرز – ربه – 10- برج العرب

عمودياً

1- الإسكندرية – 2- سرداب – 3- لام – ميلو – 4- يم – سا – نهار – 5- اسارتا – برج – 6- لتلت – تفّ – زا – 7- عرب – نيجر – 8- لد – لـ لـ ك – برع – 9- ياقوت – منير – 10- أمنة بنت وهب

sudoku 3903

	7				4	9		3
	6				9		1	
	3			1		4	6	
6	2			5			7	9
			7		2		4	
		5		6				
			2		1			
	8	1	3	4				7
2			9			1		6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3902

4	2	1	9	6	7	8	5	3
6	7	5	3	1	8	4	9	2
3	8	9	2	4	5	6	1	7
1	9	8	7	3	4	5	2	6
7	4	2	8	5	6	1	3	9
5	6	3	1	2	9	7	4	8
2	1	6	5	7	3	9	8	4
8	3	7	4	9	1	2	6	5
9	5	4	6	8	2	3	7	1

مشاهير 3903

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيسة سابقة لجمهورية الفيليبين خلفاً لجوزيف استرادا. إعتقلتها السلطات بتهمة فساد. تألّت بنشأن الكنيسة والبابا

3+3+6+4+8+4+11+10+7 = عاصمتها مونتفيديو ■ 2+5+9 = عملة إيطالية

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: جوهانا بو عيد

قضية

فتحت وزارة الدفاع الأميركية، أخيراً، تحقيقاً في جريمة حرب ارتكبها «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن في قرية باغوز فوقاني في محافظة دير الزور عام 2019. الجريمة التي أودت بحياة عدد كبير من الضحايا يفوق حتماً المُعلَن أميركياً (80 شخصاً). استُخدمت فيها قذائف الفوسفور الأبيض «نابالم»، والتي سقطت على بقعة جغرافية صغيرة، تحصّن فيها عناصر تنظيم «داعش» مع عائلاتهم، إضافة إلى عدد كبير من المدنيين الذين لم يتمكّنوا من الخروج من جَيْب هجين، مثّل المساحة الأخيرة التي كان التنظيم يسيطر عليها في ريف دير الزور، قبل أن تطلق «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، بدعم أميركي، المرحلة الأخيرة من معركة

ضحايا بالمئات لا بالعشرات... و«النابالم» ألقتْه أميركا
سِرّ الباغوز السورية: مرتكِب المذبحة مُحقَّقاً فيها!

دمشق ـ **محمود عبد اللطيف**

لم تَرِد مساحة مخيّم الباغوز، الذي استهدفه الطيران الأميركي بقذائف الفوسفور الأبيض «نابالم»، ليل 17 آذار 2019، عن كيلومترَين مربّعَين في منطقة قريبة من نهر الفرات، تحصّن فيها عناصر تنظيم «داعش» مع عائلاتهم، إضافة إلى عدد كبير من المدنيين الذين لم يتمكّنوا من الخروج من جَيْب هجين، مثّل المساحة الأخيرة التي كان التنظيم يسيطر عليها في ريف دير الزور، قبل أن تطلق «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، بدعم أميركي، المرحلة الأخيرة من معركة

> **التثبّت من التعداد الحقيقي لضحايا المذبحة لن يكون ممكناً إلّا في حال دخول لجنة تقصّي اممية**

«غضب الجزيرة»، والتي أفضت إلى سيطرتها على كامل الأراضي الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات. وعلى رغم وقوع المذبحة التي يفوق عدد ضحاياها الحقيقي، ذلك المُعلَن من قِبَل واشنطن، والتي أعقبت فشل المفاوضات بين «داعش» و«قسد»، إلّا أن الأخيرة لم تتمكّن من اقتحام المخيّم، لتُستأنف المفاوضات في اليوم التالي، وتفضي إلى خروج عوائل التنظيم من قرية باغوز فوقاني إلى مخيّم الهول في ريف الحسكة الشرقي، إضافة إلى تسليم عدد كبير من عناصر «داعش» أنفسهم لـ«قسد»، ليتمّ نقلهم إلى المعتقلات التابعة لها، وأخرى تشرف عليها القوات الأميركية بشكل مباشر، فيما تمكّن نحو 200 مقاتل من جنسيات أجنبية من الانسحاب، قبل تسليم المخيّم، إلى منطقة الجهفة المُشكّلة من مجموعة من المُغر والكهوف، في تلال الباغوز الواقعة إلى الشرق من القرية نفسها، وعلى الشريط الحدودي مع العراق مباشرة. وفي هذا الإطار، تدعو مصادر مطّلعة على وقائع المذبحة، في حديث إلى «الأخبار»، إلى التحقيق مع قادة مجموعات «قسد» التي شاركت في القتال، وأشرفت لاحقاً على نقل الجثامين، مُبيّنة أنه بمجرّد الوصول إلى موقع المقبرة الجماعية التي دُفن فيها الضحايا، سيتبيّن حجم الكارثة التي ارتُكبت باسم محاربة التنظيم الإرهابي».

تعداد مَن نقلوا من الباغوز إلى مخيّم الهول، أوصل عدد سكّان المخيّم، أوّل الأمر، إلى حوالى 70 ألفاً، علماً أن تعداد سكانه قبل تطبيق الاتفاق كان بحدود 13 ألف شخص، غالبيّتهم من العراقيين الذين لجأوا إلى الأراضي السورية خلال معارك تحرير الموصل. ويشير وجود مثل هذا العدد ضمن القرية قبل أن تسيطر عليها «قسد»، إلى أن ضحايا القصف الأميركي يفوقون الـ80 شخصاً، بخلاف اعتراف واشنطن الرسمي، فيما تفيد مصادر «الأخبار» بأن «قسد»، ومِن خلفها القوات الأميركية، استخدمت الشاحنات لنقل جثث متفحّمة من منطقة المخيم إلى منطقة البادية الواقعة إلى الشمال من قرية أبو خشب في ريف دير الزور الشمالي الغربي، ثمّ عمدت إلى تجريف مكان الجريمة وطمْس أيّ دليل على استخدام «النابالم» من قِبَل المقاتلات الأميركية. وبحجّة البحث عن الألغام والعبوات الناسفة، أبقت المخيّم مغلقاً أمام أيّ أحد من غير «الوحدات الكردية»، على الرغم من رغبة المشاركين في المعارك لمصلحتها في تفتيش المنطقة بحثاً عن «كنوز داعش»، وما كان يُروى عن امتلاكه كمّيات ضخمة من الأموال والذهب، تَبيّن لاحقاً أنها مدفونة في أماكن أخرى.

من جهتها، توضح مصادر كردية معارضة لـ«قسد»، في حديثها إلى «الأخبار»، أن التثبّت من التعداد الحقيقي لضحايا المذبحة لن يكون ممكناً إلّا في حال دخول لجنة لتقصّي الحقائق تتبع الأمم المتحدة، مشيرة إلى أن عمل مثل هذه اللجنة ممكن جدّاً لكون المنطقة تحت السيطرة الأميركية، ولا إمكانية لعرقلته إلّا من قِبَل «قسد» أو القوّات الأميركية ذاتها. وتقدّر المصادر أن تعداد الضحايا قد يزيد عن 300 شخص على الأقلّ، نظراً إلى صِغَر المساحة المستهدفة والكثافة البشرية التي ضمّتها لحظة حدوث الجريمة، فيما تؤكد مصادر ميدانية سورية كانت تنتشر على الضفة المقابلة لباغوز فوقاني «استخدام الطيران الأميركي الفوسفور الأبيض في 5-6 ضربات متتالية في ليلة 17 آذار من عام 2019»، مبيّنة أن مثل هذه الضربات «تُحدث خسائر بشرية كبيرة في مساحة ضيّقة ومكتظة مثل مخيّم باغوز فوقاني، لا يمكن أن تنحصر بـ80 فقط».

تدعو مصادر مطّلعة على وقائع المذبحة، إلى التحقيق مع قادة مجموعات «قسد» (أ ف ب)

جرائم أخرى

قصفت القوات الأميركية سجوناً تابعة لـ«داعش» في مدن كبرى من مِثل الرقة والطبقة وهجين قبل أن تسيطر عليها. وقد فاق حجم الدمار الذي لحق بالرقة، مثلاً، خلال الفترة الممتدّة بين شهرَي أيار وأيلول من عام 2017، 80% من حجم الكتلة العمرانية للمدينة، التي كانت تُعدّ عاصمة لـ«دولة داعش»، قبل أن يسلّمها التنظيم وينسحب نحو ريف دير الزور الشرقي. وعلى الرغم من أن «منظّمة العفو الدولية» نشرت تقريراً في حزيران من عام 2018، تؤكد فيه ارتكاب القوات الأميركية جرائم حرب خلال حملتها على الرقة، إلا أن التقرير لم يثمر إجراء أيّ تحقيق أممي حول ما حدث، وذلك بفعل ضغوط الإدارة الأميركية. وبالتالي، يمكن القول إن الحديث عن «مذبحة باغوز فوقاني» لن يلاقي مصيراً مختلفاً، خصوصاً أن واشنطن تروّج لمعلومات تقول إن عدد المدنيين من إجمالي الـ80 الذين تعترف بهم، لا يزيد عن خمسة أشخاص فقط.

والجدير ذكره، هنا، أنه يمكن الاستدلال على طبيعة الأسلحة التي استُخدمت في قصف الرقة، من خلال الكشف على جثامين الضحايا الذين نقلتهم الفرق التابعة لـ«قسد» من المقابر التي تشكّلت في حدائق المدينة، نحو مقبرة تل البيعة الواقعة إلى الشمال الشرقي منها، إذ سيؤكد تشريح الجثامين، عندها، أن المعلومات التي رُوّجت من قِبَل «قسد» عن أن الجثث عائدة إلى ضحايا جرائم التنظيم، إنّما هي مغلوطة في الحدّ الأدنى؛ فـ«داعش» لم يكن يمتلك «نابالم» ليقصف به الرقة. والأمر نفسه ينسحب على جثامين ضحايا باغوز فوقاني، في حال تمّ العثور على أيّ منها.

أكاذيب الباغوز

خلال معركة باغوز فوقاني، كانت «قسد» والقوات الأميركية تروّج لمعلومات عن احتمال وجود الأب باولو دالوليو، الذي فُقد في مدينة الرقة في تموز من عام 2013، وموظّفة «الصليب الأحمر الدولي» النيوزلندية الجنسية لويزا أكافي، إضافة إلى الصحافي البريطاني جون كانتلي، الذي كان قد نَفَذ بالقوّة مجموعة من الأفلام الدعائية لمصلحة التنظيم. كذلك، تمّ الترويج لوجود قيادات من الصفّ الأوّل في «داعش» في القرية، وعلى رأسهم زعيمه السابق أبو بكر البغدادي. إلّا أنه في أعقاب بسط «قسد» سيطرتها على المنطقة، تَوقّف الحديث عن قيادات التنظيم والرهائن الأجانب لتَبرز صورة الإيزيديين ممّن قالت «الإدارة الذاتية» إنهم كانوا مختطفين لدى «داعش»، وليعلن الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، في أواخر تشرين الأول من العام نفسه (أي بعد 6 أشهر فقط من السيطرة على الباغوز)، مقتل البغدادي في عملية للجيش الأميركي في قرية بريشا في ريف إدلب، فيما أكدت لاحقاً تقارير أوروبية مقتل الأب باولو والممرضة أكافي.

أمّا كانتلي، فتصف مصادر كردية مصيره بـ«المجهول»، مقدّرةً عودته إلى بلاده بسرّية، من خلال القوات البريطانية التي دخلت الباغوز منتصف نيسان 2019، أي بعد السيطرة على القرية بحوالى 25 يوماً، علماً أن الصحافي البريطاني تحوّل حتماً إلى صندوق معلومات مهمّ عن التنظيم وارتباطاته، بعد نحو سنتين من التواجد في كنفه، والتحوّل من معتقَل لدى «داعش» إلى متحدّث باسمه، وإن بشكل غير معلَن. وبمراجعة التسجيلات التي ظهر فيها كانتلي، يتّضح أنه يمثّل أحد أهمّ مصادر المعلومات التي تجب مراجعتها، لكن احتمال أن يكون قد غادر الأراضي السورية إلى جهة مجهولة بالتنسيق مع التنظيم نفسه، يظلّ أمراً محتملاً.

تقرير

غزة على جبهة «السايبر»: تطوّر نوعي يحيّر تل أبيب

> **باتت القدرات «السايبرية» التي تمتلكها فصائل المقاومة في غزة، هدفاً ثابتاً للعدو الإسرائيلي، بعدما أثبتت خلال معركة «سيف القدس» خصوصاً، فاعلية عالية لعبت دوراً أساسياً في إدارة المعركة. ومن هنا، تعكف الفصائل على تطوير تلك القدرات، بوصفها عنصراً رئيساً في أيّ مواجهة مقبلة**

غزة ـ **رجب المدهون**

بعد أشهر من معركة "سيف القدس" في أيار الماضي، تتواصل اعترافات دولة الاحتلال بقدرات المقاومة الفلسطينية، وآخرها تلك المرتبطة بالوصول إلى المعلومات الأمنية الخاصّة التي توفّرها منظومة الأمن الإسرائيلية للمستوطنين، في منطقة غلاف غزة. ومع أن هذه الاعترافات تأتي بعد وقت ليس بقصير من انتهاء المعركة، إلّا أن مصدراً في المقاومة الفلسطينية يعتبرها، في حديث إلى "الأخبار"، "محاولة من قِبَل الاحتلال لتبرير جرائمه ضدّ المنازل والأبراج السكنية في قطاع غزة، خلال المعركة الأخيرة". ويشير المصدر إلى أن "قدرات المقاومة في مجال السايبر سرّية، لكنّها تطوّرت بشكل كبير خلال الأعوام الماضية، وأصبحت أداة مؤثّرة في الحرب مع العدو".

وفي السنوات الماضية، تمكّنت المقاومة الفلسطينية من تنفيذ عمليات اختراق نوعية ضدّ جيش الاحتلال. كما استطاعت الوصول إلى معلومات متقدّمة، كان من أبرزها تلك التي حازتها خلال حرب عام 2014، عندما حصلت على تسجيلات لعمليات نفّذها المقاومون خلف خطوط العدو، بما في ذلك عمليتا "زيكيم البحرية" شمال غزة، و"أبو مطيبق" شرق مخيم المغازي وسط القطاع. وفي السياق نفسه، أكد المصدر أن إفشال عملية "مترو حماس" خلال معركة "سيف القدس"، كان نتاج جهود استخبارية سيبرانية وميدانية، بالإضافة إلى تعاون خارجي مع المقاومة. ولا تقتصر قدرات "السايبر" لدى الفلسطينيين على تلك التي تمتلكها حركة "حماس"، بل إن الفصائل الفلسطينية الأخرى أنشأت، خلال السنوات الماضية، وحدات خاصّة في هذا المجال، بات لها تأثير واضح على دولة الاحتلال. والأكيد أن هذه القدرات لا تزال تتنامى مع مرور الوقت، خصوصاً أن فصائل المقاومة أضحت تعتبرها أساسية في مواجهة العدو، وفي إدارة المعركة معه، قبل المواجهة وأثناءها وبعدها.

قرر جيش العدو خلال معركة «سيف القدس» استهداف منظومة «السايبر» التابعة لـ«حماس» في غزة (أ ف ب)

وكانت قناة "كان" العبرية كشفت أن حركة "حماس" تخترق، عبر تطبيق "واتس آب"، مجموعات أخبار في دولة الاحتلال، تضمّ عناصر من الجيش والمنظومة الأمنية، ثمّ تعمد إلى التواصل مع الشخص الذي يعمل في الأجهزة الأمنية ويرسل الأخبار إلى تلك المجموعات، لمعرفة التفاصيل الكاملة. ولا تكتفي المقاومة بمتابعة المجموعات الإخبارية، بل تراقب كافّة مجموعات الأخبار الخاصّة بمستوطنات غلاف غزة، و"عندما يقوم ضابط الأمن بإرسال تحذير بشأن إمكانية وقوع عملية، تعرف المقاومة بالأمر، وهذا يساعدها كثيراً في تغيير الوضع، واتخاذ قرار بتنفيذ العملية أو إلغائها"، وفقاً للقناة. ونتيجة تأثير المعلومات التي تحصّلت عليها المقاومة، وضررها الكبير على الحياة اليومية في دولة الاحتلال، قرّر جيش العدو، خلال المعركة الأخيرة، استهداف منظومة "السايبر" التابعة لـ"حماس" في غزة، واغتيال قائدها، جمعة الطحلة.

> **تراقب المقاومة كافة مجموعات أخبار «واتس آب» الخاصة بمستوطنات غلاف غزة**

كذلك، أشارت "كان" إلى أن هذه الوحدات شكّلت مصدر قلق كبير لجيش العدو، نتيجة نجاحاتها الاستخبارية، متحدّثة عن أن حركة "حماس" جنّدت، في البداية، القراصنة الذين عملوا في منطقة غزة، وحاولت الاستفادة منهم. وأوضحت أن وسائل عمل هؤلاء "الصيّادين" متنوّعة، وأسهلها جمع المعلومات من المساحة المكشوفة، و"هو ما نُطلق عليه باللغة العلمية التصفّح"، متابعة أنهم "يقومون بجمع المعلومات عن طريق تصفّح الإنترنت، حيث يستطيعون جمع معلومات عن أشخاص، ويستطيعون جمع معلومات عن منظمات". وفي الإطار نفسه، ذكر المراسل العسكري لصحيفة "معاريف" العبرية، تال ليف رام، أن المنظومة الأمنية في دولة الاحتلال لاحظت، خلال الأشهر الأخيرة، أن حركة "حماس" بدأت تبذل جهداً كبيراً في إعادة تأهيل قدراتها العسكرية وتطويرها، بالاستفادة من الدروس المستخلصة من المعركة الأخيرة، بما يشمل مجالات "السايبر" (الحرب الإلكترونية)، والزوارق غير المأهولة، والدفاع الجوّي، والصواريخ المضادّة للدبابات وغيرها.

اليمن

فصلٌ جديدٌ من الانهيار الاقتصاديّ
«التحالف» يترك الجنوب لنفسه

من جديد، انهار سعر صرف العملة اليمنية في المحافظات الخاضعة لسيطرة حكومة عبد ربه منصور هادي، إلى 1700 ريال للدولار الواحد خلال الأيام الماضية، مقابل 1200 ريال للدولار الشهر الماضي. انهيارٌ غير مسبوق منذ 60 عاماً، سرعان ما أثار موجة سخط شعبية ضدّ حكومة هادي والتحالف السعودي - الإماراتي، المتّهم بممارسة سياسة تجويع في جنوب اليمن

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

أمام فشل الإجراءات التي اتّخذها البنك المركزي في مدينة عدن، في وقف انهيار سعر صرف العملة المحلّية، والتي كان أبرزها إغلاق 80 شركة صرّافة واستخدام آلية بيع الدولار عبر المزادات الأميركية، اعترفت حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، على لسان رئيسها معين عبد الملك، أواخر الأسبوع الماضي، بعجزها الكامل عن مواجهة الأزمة، وطالبت الدول المانحة والمنظمات الدولية بمساعدة عاجلة لإنقاذ الوضع الاقتصادي والإنساني. لكنّ الحكومة التي شُكّلت بالمناصفة بين هادي والموالين له و«المجلس الانتقالي الجنوبي» التابع للإمارات، استثنت كلاً من الرياض وأبو ظبي من مطالبها تلك، على رغم تلقّيها وعوداً سعودية في أعقاب تشكيلها بعد عام من توقيع «اتّفاق الرياض» بدعم اقتصادي سخيّ لتحسين وضع الخدمات العامة المتهالكة، ووقف تدهور سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية. غير أن المملكة سرعان ما تنصّلت من وعودها هذه، مُتّهمة حكومة هادي بنهب الوديعة السعودية المُقدّمة مطلع العام 2018، كدعم للعملة اليمنية، بعد أن أكدت تقارير لجنة الخبراء التابعين للأمم المتحدة ضلوع بنك عدن في جرائم غسيل أموال.

وتسبّب الفصل الأخير من الانهيار في ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية والأساسية التي فاقت قدرات معظم المواطنين الشرائية، وأوصلت غالبية الأسر التي تعيش في المحافظات الجنوبية إلى حافّة الجوع، وهو ما دفع بالآلاف في مدن تعز وعدن والمكلا وعدد من مناطق محافظتي لحج وأبين، إلى الخروج في احتجاجات رفعت شعارات مناهضة لـ«التحالف»، وطالبت برحيله ورحيل حكومة هادي. كذلك، أعلنت نقابة الصرّافين وهيئات التدريس في مختلف الجامعات الكائنة في مناطق واقعة تحت سيطرة تلك الحكومة، الإضراب الشامل بدءاً من أمس الأحد. وبالمثل، أغلقت غالبية المحالّ التجارية أبوابها منذ الخميس، ما أدّى إلى شلّ الحركة في الأسواق التي أصيبت بالركود الحادّ، بينما اعتمد قسم آخر من التجّار الريال السعودي كوحدة تبادل في بيع وشراء السلع والمنتجات، رافضين التعامل مع العملة المطبوعة من قِبَل سلطات هادي، والمنتشرة في أسواق المحافظات الجنوبية بشكل يفوق احتياجاتها من الغرض النقدي، فيما فاقت الإدارة العشوائية لـ«مركزي عدن»، وعدم امتلاكه أيّ وسائل للتأثير على ذلك العرض، حالة التضخّم.

من جهتها، حمّلت الغرف التجارية والصناعية في المحافظات الخارجة عن سيطرة صنعاء، حكومة هادي والتحالف السعودي - الإماراتي، كامل المسؤولية عن الانهيار الاقتصادي والمعيشي، وطالبت الرياض وأبو ظبي بتدخّل عاجل لوقفه، كما باستعادة إيرادات الدولة في تلك المحافظات وإعادتها إلى حسابات البنك المركزي. ويحظى المطلب الأخير، تحديداً، بتأييد شعبي كبير؛ كون استعادة إيرادات النفط والغاز، والتي تقدّر سنوياً بمليارَي دولار وتوزّد إلى بنوك سعودية، كفيلة بحلّ أزمة الريال اليمني وإعادة قوّته الشرائية إلى الوضع الطبيعي. وعلى العكس من هذا الاتجاه، تُواصل السعودية مصادرة مبيعات النفط اليمني بشكل شهري، وتفرض توريدها إلى حسابات خاصة بـ«مركزي عدن».

إزاء ذلك، وجد الأطراف الموالية لـ«التحالف»، سواءً حكومة هادي وحزب «الإصلاح» في محافظة شبوة ووادي حضرموت، أو «الانتقالي الجنوبي» في أجزاء من أبين ومدينة عدن ومحافظتي لحج والضالع، نفسها، أمام خطر اندلاع هَبّة شعبية بوجهها. ولذا، فهي استبقت أيّ تحرّكات بإعلانها، السبت، حالة الاستنفار في صفوفها، توازياً مع استعدادها لقمع أيّ تظاهرات غاضبة للمطالبة بإنهاء سياسة التجويع، وإطاحة حكومة المناصفة، كما حدث في أيلول الماضي.

الانهيار الأخير تسبب بارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية والأساسية (أ ف ب)

تونس يبدو أن صبر «الاتحاد العام التونسي للشغل» قد نفد. بعد أربعة أشهر من انتظار ما بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتّخذها الرئيس قيس سعيّد، وتشتّته بعدم إعلان آجال انتهائها، ولا توضيح خارطة الطريق للفترة المقبلة، على رغم مطالبة المنظّمة المتكرّرة بذلك. وفي أحدث موقف للاتحاد، أعلن أمين عامه الاستعداد لـ«قيادة المعركة الوطنية» الآتية في البلاد

«اتّحاد الشغل» يفضّ الهدنة نحو «معركة وطنية» بوجه سعيّد

دعا الاتحاد التونسي للشغل إلى إجراء حوار وطني شامل (الأناضول)

تونس - **أمل الهذيلي**

لم يكن «الاتحاد العام التونسي للشغل»، يوماً، مجرّد منظّمة نقابية تدافع عن حقوق العمّال والموظفين. فمنذ اغتيال الاستعمار الفرنسي زعيم المنظمة وأحد أبرز مؤسّسيها، فرحات حشاد، ظلّ الاتحاد أحد أعمدة مقاومة الاستعمار الفرنسي، وحفر دوره في الكفاح الوطني في الذاكرة الجماعية للتونسيّين. ومع اندلاع انتفاضة 2011، كانت قرارات هذه المنظّمة، التي تضمّ ما يقرب من 700 ألف منتسب، حاسمة في الأحداث والتقلّبات المتتالية في تونس منذ ذاك. وقبل أسابيع، صار جليّاً أن الاتحاد حسم موقفه من الرئيس قيس سعيّد، إذ تتالت التصريحات «النارية» لأمينه العام، نور الدين الطبوبي، الذي لم يفوّت فرصة من دون توجيه انتقادات إلى الرئاسة وقراراتها.

ولئن طالب، مرّات عديدة، بتحديد آجال للإجراءات الاستثنائية وبحوار وخارطة طريق معلّنة، فقد طالت سهام نقده أخيراً «مشروع قيس سعيّد السياسي»، وعبّر بوضوح عن رفض المنظّمة «النظام القاعدي الذي يتبنّاه رئيس الدولة». وأضاف الطبوبي، في ندوة حول إصلاح المؤسّسات العمومية، أن «لا حياة سياسية ولا ديموقراطية من دون أحزاب ومن دون صندوق الاقتراع»، في إشارة واضحة إلى المشروع الذي يتبنّاه الرئيس وتحدّث عنه في خُطبه. وتُعدّ هذه المرّة الأولى التي يعلن فيها الطبوبي موقفه من هذا المشروع. وعليه، يبدو واضحاً أن «الحرب» السياسية قد اندلعت بين الرئيس والمنظّمة ذات الوزن الذي لا يُستهان به سياسياً واجتماعياً، وكانت مواقفها جذرية في كلّ المحطّات السياسية التي عرفتها البلاد منذ 2011، وحتى قبله.

الخيار الثالث

وفي ذكرى اغتيال الزعيم النقابي، فرحات حشاد، المُصادف يوم 4 كانون الأول، أعلن الطبوبي أن الاتحاد اختار المُضيّ في «خيار ثالث» مغاير لما قبل 25 تموز ولما بعده، منتقداً أداء سعيّد الذي اعتبر أنه لم يقدّم شيئاً منذ إعلانه التدابير الاستثنائية. وقال: «تونس لا تُبنى بالفردية بل في إطار تشاركي». وأضاف مخاطباً الأحزاب السياسية والمنظّمات الوطنية: «القطار انطلق، ولن نبقى مكتوفي الأيدي... انطلقنا منذ فترة في خيارنا الثالث، ومرحباً بمضن يريد الانضمام». واعتبر الطبوبي أن الاتحاد كان ذا «نظرة استباقية» بتشكيله لجاناً للنظر في الإصلاحات اللازمة، مُعلناً عزم المنظمة على توسيع التشاور «للدعوة للقاء وطني يثمر قوّة لا يستهان بها بدعم من شخصيات وطنية ثابتة»، وللتأسيس لتوجّه وطني ثالث عنوانه «الإنقاذ في كنف السيادة الوطنية». وهو ما يُفهم منه أن الاتحاد قرّر المُضيّ في حوار وطني لا مكان للرئاسة فيه، بعد أن كان قد دعاها طويلاً إلى الأخذ بزمام مبادرة مماثلة.

وفي السياق، أوضح الأمين العام المساعد في الاتحاد، سامي الطاهري، أن المنطلق في مبادرة المنظمة هو تاريخ 25 تموز، لافتاً، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن التونسيّين «يرفضون العودة إلى ما قبل هذا التاريخ، لكنهم يَعتبرون أن من حقّهم معرفة الطريق الذي ستسير نحوه البلاد، ومن حقّهم مساءلة أيّ مسؤول بشأن ما يعتزم القيام به في إطار مسؤولياته». وبسؤاله عن ما إذا كانت رئاسة الجمهورية مُقصاةً من هذه المبادرة، أجاب الطاهري بأنه «إذا قبلت الرئاسة المشاركة في هذا الحوار فمرحباً بها... لكنها إلى الآن لم تصدر موقفاً».

تدهور العلاقة

في البداية، لم يكن جليّاً أن العلاقة بين «الاتحاد العام التونسي للشغل»، والرئيس قيس سعيّد، آيلة إلى هذا التوتر. ففي 25 تموز، سويعات قليلة قبل إعلان سعيد إجراءاته الاستثنائية وتجميد عمل البرلمان، اعتبر أمين عام الاتحاد، نور الدين الطبوبي، أن «مؤسسات الدولة تفكّكت.. وأن المنظومة الحاكمة انتهى وقتها». بعدها، دأب الرئيس على القول إنه في معركة ضارية مع «المنظومة الفاسدة التي تسعى إلى اختراق الدولة»، ممّا أعطى انطباعاً أوّلياً بأن الطرفين على توافق ضمني. لكن الاتحاد كان منذ البداية حذراً في موقفه المعلن من إجراءات سعيّد. وفي 8 آب الماضي، دعا الطبوبي للعودة إلى الشعب وتنظيم انتخابات مبكرة، مؤكداً أنه لن تكون هناك «هدنة اجتماعية»، مضيفاً: «خلال الثورة في 2011، انهار النظام كله، لكنه لم ينهر اليوم... رأس السلطة منتخَب مباشرة من الشعب، وهو مَن سيقود البلاد ويقدّم لنا رؤيته... وعلى ضوء ذلك، سيبني الاتحاد موقفه». بعدها، تتالت تصريحات قيادات المنظّمة المطالبة بوضع خارطة طريق تشاركية، وتحديد آجال لإنهاء الوضع الاستثنائي، من دون أن تلقى مطالبها أيّ صدى لدى الرئيس، الذي واصل تجاهل كلّ دعوات الحوار.

وقبل أسبوع، أوضح الطبوبي أن «الموقف الرافض للمساندة المطلقة لرئيس الجمهورية، هو موقف مؤسسات الاتحاد بالتشاور مع مختلف هياكلها، وبناءً على تقييم تشاركي للوضع، وليس موقفاً شخصياً من أمين عام المنظمة أو من قياداتها تجاه السلطة التنفيذية». وأشار إلى أن الرئاسة التونسية تريد «مساندة مطلقة وعمياء»، مُعلّقاً بالقول: «نحن لا نمنح صكّاً على بياض لأيّ كان، ولا وجود في الاتحاد لرجل أمر ناهٍ... نحن نستشير مؤسّساتنا ثمّ نقرّر». واستنكر أمين عام الاتحاد «تطلب السلطة التنفيذية هذه المساندة، من دون أن تكشف عن توجّهاتها في حُكم البلاد، وعن مرجعيّتها وخياراتها»، متسائلاً: «هل نساند شخصاً يسير في الظلام؟». كما ذكّر الطبوبي بموقف الاتحاد المبدئي من استقلالية القضاء والرافض لمحاكمة المدنيّين أمام محاكم عسكرية، مؤكّداً: «هنا بلد حريات وبلد عدل، لذا فنحن رافضون للظلم أيّاً كان مأتاه، وبغضّ النظر عن ضحيّته».

> سيدعو الاتحاد إلى لقاء وطني يؤسّس لتوجّه ثالث عنوانه الإنقاذ

الاتحاد يُهاجم الحكومة

في الخامس عشر من تشرين الثاني، التقى نور الدين الطبوبي برئيسة الحكومة المُعيّنة من قِبَل الرئيس، نجلاء بودن، وأعلن بعد اللقاء أن الحكومة أكدت التزامها بالتعهّدات الاجتماعية السابقة، بما فيها الاتفاقيات المُوقّعة مع المنظمة. وأضاف أن بودن تقبّلت مقترح الاتحاد المتعلّق برفع الحدّ الأدنى للأجور، وكذلك النظر في ملفّ المؤسّسات الحكومية. حينها، بدا أن العلاقة بين المنظّمة والحكومة واعدة بالانسجام والتفاهم، خاصة أن الأساس في العلاقة بين الاتحاد والحكومات المتعاقبة منذ الانتفاضة، كان دائماً المفاوضات الاجتماعية وتنفيذ الاتفاقات. لكن أياماً بعدها، تغيّر موقف المنظّمة، واحتدّ خطاب قياداتها من الحكومة الجديدة وخطّطها. فمنذ أيام قليلة، حذّر الاتحاد، في تصريحات متقاطعة لقياداته، من التراجع عن الاتفاقات أو عن توقيع الزيادة في أجور القطاع الخاص، والتي من المنتظر أن تُقرّ خلال هذا الأسبوع. كما هاجم الطبوبي رئيسة الحكومة، معتبراً أنها بـ«لا صلاحيات ولا قرار، وتطلب الرجوع إلى رئيس الجمهورية في كلّ مسألة تُناقش معها»، وفق تعبيره. ووصفها في هذا السياق بـ«المسكينة»، ثمّ اعتذر لاحقاً عن ذلك.

في انتظار «عيد الثورة»

ينتظر الشارع التونسي تاريخ الـ17 من كانون الأول، الذي أعلنه الرئيس قيس سعيّد يوم «عيد الثورة»، بدلاً من تاريخ 14 كانون الثاني. ويعود هذا الترقّب إلى تواتر الأنباء عن نيّة سعيد إعلان جملة من القرارات الهامّة والمصيرية في التاريخ المذكور. ويأتي ذلك فيما من المتوقّع أن يعلن «الاتحاد العام التونسي للشغل»، في الأيام القليلة المقبلة، تفاصيل «خياره الثالث»، لتكون الأسابيع القادمة حافلة بالأحداث والتغيّرات في المشهد التونسي.

تقرير

تصعيد كلامي ينهي «هدنة فيينا»: المفاوضات النووية تنتظر الأصعب

الجوّ المشحون الذي خيّم على المفاوضات النووية، بعد توقّفها يوم الجمعة، من أجل التشاور، تواصل خلال عطلة نهاية الأسبوع، في ظلّ تسعير الاتهامات بين مختلف الأطراف المشاركة، إضافة إلى الجانب الإسرائيلي. ومن المتوقّع أن يستمرّ هذا الجو خلال الأيام المقبلة، في انتظار ما سيحمله استئناف المفاوضات منتصف الأسبوع الحالي

توحي غالبية التصريحات الصادرة في الأيام الماضية، والتي أعقبت توقّف الجولة الجديدة من المفاوضات النووية، في انتظار استئنافها منتصف هذا الأسبوع، بأن ما سيأتي سيحمل صعوبات وعراقيل، ربّما أكبر ممّا شهدته الجولات السابقة، منذ بدئها في نيسان الماضي. تبادُل الاتهامات بين مختلف الأطراف، الغربية من جهة، والإيرانية من جهة أخرى، ودخول الجانب الإسرائيلي بقوّة على خطّ تسعير الخطاب والاستفزازات، تارةً عبر المطالبة باعتماد «الحزم» مع إيران، وطوراً بالدعوة إلى عدم «الرضوخ لابتزازها»، يشي باحتمالات كثيرة، ستتراوح بين السيّئ والأسوأ، خصوصاً في ظلّ التهديدات باحتمال خروج واشنطن من التفاوض غير المباشر في فيينا. الولايات المتحدة، التي اتّهمت إيران، أخيراً، بعرقلة المفاوضات، بينما تواصل الأخيرة تطوير برنامجها، حذّرت من أنها «لا يمكنها أن تقبل» هذا الوضع، لكنّها لم تُغلق باب الحوار. ونقلت وسائل إعلام عدّة عن مسؤول أميركي رفيع المستوى، كان عائداً من المفاوضات في العاصمة النمساوية، أن «إيران لم تُظهر موقف بلد يفكّر جدياً في عودة سريعة» إلى اتفاق عام 2015. وأشار إلى أنها مع عودتها إلى فيينا، قدّمت طهران «اقتراحات تشكّل تراجعاً عن كلّ التسويات التي اقترحتها»، من نيسان إلى حزيران، وذلك بهدف «الاستفادة من كلّ التسويات التي طرحها الآخرون، وخصوصاً الولايات المتحدة، والمطالبة بالمزيد». المسؤول الأميركي أردف مؤكّداً أنه «لا يمكن أن نقبل بوضع تُسرّع فيه إيران وتيرة برنامجها النووي، مع المماطلة في دبلوماسيّتها النووية»، مكرّراً تحذيراً وجّهه إليها وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، بناءً على ما تقدّم، رأى البعض أن واشنطن تبدو على وشك مغادرة المفاوضات، أكثر ممّا بدت عليه في أيّ وقت، إذ تقول إنها تستعدّ لـ«الوضع لم يَعُد من الممكن فيه» إنقاذ الاتفاق. إلّا أن المسؤول المشار إليه أكد أن قرار قطع الحوار وتنفيذ الخطة «ب»، التي لا تزال خطوطها العامّة غير واضحة، والتي تهدّد بإغراق المنطقة في اضطرابات، لم يُتّخذ بعد. ولفت إلى أن واشنطن تأمل في أن تعود طهران، قريباً، إلى هذه المحادثات «مع استعداد للتفاوض بجدية». عموماً، يتطابق الاستنتاج الأميركي مع ملاحظات المفاوضين الأوروبيين، الذين عبّروا عن «خيبة أملهم وقلقهم» إزاء المطالب الإيرانية، بعد أيّام على استئناف مفاوضات فيينا. وقال دبلوماسيون كبار، من فرنسا وألمانيا وبريطانيا، إن «طهران تتراجع عن كلّ التسويات التي تمّ التوصل إليها بصعوبة»، خلال الجولة الأولى من المفاوضات، بين نيسان وحزيران، منذرين بما وصفوه بأنه «خطوة إلى الوراء».

> اتّهم مسؤول إيراني إسرائيل بمحاولة التشويش على المحادثات من خلال شنّها «حرباً نفسية»

إلّا أن اللافت أن كلّ هذه التصريحات، تزامنت مع تصعيد الجانب الإسرائيلي تحرّكاته، التي لا يمكن إلّا أن يصبّ في إطار عرقلة التفاوض في فيينا. إذ دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، قبل يومين، إلى الإنهاء الفوري للمحادثات. وحذّر الولايات المتحدة من ما وصفه بـ«ابتزاز نووي» تستخدمه إيران بـ«تكتيك للتفاوض». ثمّ، شدّد، في مستهلّ اجتماعات الحكومة الإسرائيلية أمس، على ضرورة «أن تدفع إيران الثمن لخرقها الاتفاق النووي». ودعا الدول التي تتفاوض معها، إلى اتّباع نهج حازم ضدّها. ولم يكتفِ بينيت بذلك، بل حثّ مَن وصفهم بـ«أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة»، على استخدام خيارات مختلفة لمواجهة الاندفاع الإيراني في مجال التخصيب. تصريحات بينيت جاءت بعدما كان رئيس الموساد الإسرائيلي، دايفيد برنيع، قد غادر تل أبيب، متوجّهاً إلى واشنطن، لإجراء محادثات تتركّز على الملف النووي الإيراني. ووفقاً لموقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، من المتوقّع أن يُطلع برنيع الجانب الأميركي، على معلومات استخبارية حديثة جمعتها إسرائيل. وكان هذا الأخير قد تعهّد، قبل أيام، بأنّ إيران لن تملك سلاحاً نووياً، لا في القريب العاجل، ولا على المدى البعيد.

وردّاً على ما تقدّم، اتّهمت وزارة الخارجية الإيرانية، واشنطن، بوضع العراقيل أمام مفاوضات فيينا. ورأى مسؤول في الخارجية الإيرانية أن إحياء الاتفاق النووي رهنٌ بإظهار الأوروبيين إرادة ومرونة، معتبراً أن عدم رغبة واشنطن في التراجع عن رفع جميع العقوبات عن طهران، يُعتبر عقبة أساسية أمام المفاوضات. واتّهم المسؤول الإيراني، إسرائيل، بمحاولة التشويش على المحادثات، من خلال شنّها ما وصفها بـ«الحرب النفسية»، القائمة على نشر الأخبار الكاذبة، لكي تؤثّر سلباً في أجواء التفاوض. ويأتي ذلك بينما أكّد غلام حسين إسماعيلي، مدير مكتب الرئيس الإيراني، أن بلاده جادّة تماماً في مفاوضات فيينا، مشيراً إلى أنّ هدفها النهائي من المفاوضات، هو إلغاء العقوبات مع الحفاظ على كرامة البلاد. ونقلت وكالة «إرنا» عن إسماعيلي قوله، أمس: «كنّا على استعداد لمواصلة المفاوضات، إلّا أن الأطراف الأخرى رأت أنّها بحاجة إلى التوجّه إلى عواصمها لمناقشة القضايا المعروضة».

عبّر المفاوضون الأوروبيون عن «خيبة أملهم وقلقهم» إزاء المطالب الإيرانية (أ ف ب)

(الأخبار)

متفرقات

بوتين في الهند اليوم: توقيع 10 اتفاقيات «مهمّة وسرّية»

كشف مساعد الرئيس الروسي، يوري أوشاكوف، أمس، أنّ بلاده والهند ستوقّعان 10 اتفاقيات مهمّة، على هامش زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى نيودلهي.

ونقلت وكالة «تاس» عن أوشكوف قوله إنّه «سيتم توقيع نحو 10 اتفاقيات ثنائية مهمّة، بعضها شبه سرّية. وما زال العمل جارياً بشأنها، ونحن واثقون من توقيع حزمة الاتفاقيات في إطار الزيارة».

(الأخبار)

الإمارات: مقاتلات «رافال» ليست بديلاً من «F-35»

أعلنت الإمارات، أمس، أن صفقة «رافال» الفرنسية ليست بديلاً لمقاتلات «F-35» الأميركية المرتقبة.

ووفق وكالة الأنباء الرسمية (وام)، أوضح قائد القوات الجوية الإماراتية، إبراهيم ناصر العلوي، أن «هذه الصفقة لا تُعتبر خطة بديلة لصفقة F-35 المرتقبة، لكنّها بالأحرى صفقة مكمّلة ضمن الاستراتيجية الشاملة التي نقوم بها لتطوير قدرات القوات الجوية الإماراتية».

وأضاف: «الإمارات كانت تبحث، منذ فترة، في الأسواق العالمية عن بديل لطائرات الميراج الموجودة حالياً في الخدمة، وأجرت محادثات مع الشركات الفرنسية لبعض الوقت، ويسعدنا الإعلان عن توقيع هذه الاتفاقية»، مشيراً إلى أن «الإمارات وقّعت عقداً مع فرنسا يشمل في بنوده شراء 80 طائرة مقاتلة من طراز رافال، لتحلّ محلّ أسطول الميراج في سرب القوات الجوية الإماراتية».

(الأخبار)

تحقيقٌ جديد بحقّ بولسونارو

أمَرَ قاضٍ في المحكمة الفدرالية العليا في البرازيل، أول من أمس، بفتح تحقيق جديد بحقّ الرئيس جايير بولسونارو، على خلفية نشره معلومات كاذبة في مقطع فيديو، ادّعى فيه أن هناك صلة بين اللقاح المضاد لـ«كوفيد - 19» ومرض الـ«إيدز».

ويأتي قرار القاضي الكسندر دي موراييس، عضو أعلى هيئة قضائية برازيلية، استجابةً لطلب من لجنة في مجلس الشيوخ، اتّهمت في تشرين الأول، رئيسَ البلاد، بارتكاب «جرائم خطيرة» خلال الوباء. ويُضاف القرار إلى خمسة تحقيقات أخرى فُتحت بحق بولسونارو، إمّا من دون أن تصل إلى نتيجة، حتى الآن.

ويتعلّق موضوع هذا التحقيق الجديد بمقطع فيديو، يستشهد فيه الرئيس اليميني المتطرّف بتقارير حكومية، يُفترض أنها رسمية في المملكة المتحدة، تشيرُ، على حدّ زعمه، إلى أن «الأشخاص الذين تمّ تطعيمهم بالكامل ضدّ فيروس كورونا، يطوّرون مرض الإيدز، أسرع بكثير من المتوقع».

لكن الحكومة البريطانية أوضحت أن هذه المعلومة «غير صحيحة». كذلك، نفت «الجمعية البرازيلية للأمراض المعدية»، ومنظّمات طبية أخرى، صحّة هذه الادّعاءات.

(أ ف ب)

وفيات

وزارة الداخلية والبلديات
محافظة جبل لبنان
قائمقامية المتن
المجلس البلدي في ضبيه، ذوق الخراب، عوكر وحارة البلانة
عموم أهالي ضبيه، ذوق الخراب، عوكر، حارة البلانة
ينعون إليكم فقيدهم الكبير المأسوف عليه
قبلان ميشال الأشقر
رئيس بلدية ضبيه، ذوق الخراب، عوكر وحارة البلانة
عميد رؤساء البلديات في لبنان
حائز على وسام الأرز الوطني
زوجة الفقيد: سميره يوسف شلالا
ابنه: وليد زوجته رانيا الشاروق وولداهما 649449 – 03
ابنته: جوسلين +33686860577
كورين 800449 – 03
شقيقه: أولاد المرحوم إبراهيم وعائلاتهم
شقيقته: أولاد المرحومة روز زوجة المرحوم ميشال جبر وعائلاتهم
أبناء حميه: أولاد المرحوم داوود وعائلاتهم
ميراي أرملة المرحوم أنطوان وأولادها وعائلاتهم
وعموم عائلات: الأشقر، شلالا، الملاح، الشاروق، جبر، القرطباوي
المنتقل إلى رحمته تعالى نهار الأحد 5 كانون الأول 2021 مزوداً بالأسرار المقدسة.
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه نهار الأربعاء 8 كانون الأول 2021 في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر في كنيسة الصعود – الضبيه.
لنفسه الراحة ولكم من بعده طول البقاء – صلّوا لأجله
تقبل التعازي الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس 6 و7 و8 و9 كانون الأول من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً في صالون كنيسة الصعود – الضبيه.

إعلانات رسمية

فقدان سند ملكية

فُقِدَ سند ملكية برقم 1067 باسم: كارول جوزيف المسن. منطقة بزبينا العقارية. للمراجعة: 70/623036

مبوب

مطلوب

مطلوب موظف(ة) للعمل في مؤسسة فكرية ثقافية إسلامية في مجال السكرتيريا والتحرير.
لمن يرغب الاتصال على الرقم: 76875299

بينديكت كامبرباتش وكودي سميت ماكفي في مشهد من الفيلم

سينما

«قوة الكلب» عن الذكورة والأنوثة والمجتمع

جين كامبيون في أرض الرجال: محاكمة للغرب الأميركي

شفيق طبارة

جين كامبيون في أرض الرجال الذين يحرقون كل شيء في طريقهم. كامبيون في «عصر التقدم» الذي رسّخ ملكية جديدة في أرض كانت سابقاً عذراء، كارثب جائعة، أمسكت بنا كامبيون إلى فخ دموي جهّزته بدهاء. «قوة الكلب» (2021 ـ طُرح أخيراً على نتفليكس)، يعمل كإحساس مرهق بالانجراف نحو مكان ما. لا نعرف الوجهة ولا ما سيحدث لاحقاً. ينقسم الفيلم إلى حلقات، كل حلقة كأنها تحمل بصمة مخرج مختلف تماماً، لم يتم إخباره عن القصة الرئيسية ولا النهاية. هذا الفيلم الغربي يلعب لعبة الغميضة، يضعنا في التناقض القاتل المتمثل في إبرار الإيماءات والتفاصيل التي تنتهي في النهاية بخيانة الطبيعة الحقيقية لشخصياتها. كل شيء يحدث أمامنا مشروط بالتأثير الخبيث والمجنون لأولئك الذين يكرهون أي لفتة أنثوية في الرجل. قدمت كامبيون قصة قوية ومراوغة، مليئة بالتقلبات الواضحة، شفافة في شكلها الظاهر ولكن يصعب فهمها، على الأقل حتى المشهد الأخير الذي هو كيدابة توازن جديد في حياة الشخصيات وظروفها. مرة أخرى مع مخرجة فيلم «البيانو» (1993)، نحن مع رجل عنيف وامرأة تتكيف مع بيئة جديدة، وقمع وتطوير عواطف، ولكن هذه المرة في بيئة أميركية في العشرينيات، حتى إنّ هناك البيانو الذي يلعب دوراً مهماً.

«قوة الكلب» مقتبس من كتاب بالعنوان نفسه للكاتب الأميركي توماس ساڤاج، عن شقيقين وكيفية تعاملهما مع الضغوط الاجتماعية والنظرة المنحطة والقاسية إلى الرجولة. نحن في عام 1925، حيث السهول الواسعة والمناطق الجبلية في ولاية مونتانا. إنها مملكة الأخوة بوربانك، أصحاب المزارع الأثرياء. الأخوان فيل (بينديكت كامبرباتش في أجمل وأقوى أدواره. من المذهل مقدار المشاعر التي يمكن أن يعبّر عنها فقط من خلال الظهور. أوسكار أفضل ممثل قاب قوسين منه) وجورج (جيسي بليمونز) مختلفان تماماً. الأول وقح وفظ وبلطجي، ابتكر درعاً وقائياً لحماية نفسه، قوي إلى حدّ الشر، بالكاد يخلع ملابس رعاة البقر ويستحمّ. يحتقر بيئته ويسلّي الناس الذي يعملون في المزرعة بالنكات المهينة، تزهر إمبراطوريته الصغيرة والاستبدادية والذكورية حتى يجد خصماً جديداً به. من جهته، يرتدي جورج البذلة ويهتم بالشؤون المالية للشركة. يصل الشقيقان وعشرات من رعاة البقر إلى نزل ومطعم تديره روز (كيرستين دانست)، الأرملة والدة بيتر (كودي سميت ماكفي) الذي يعرّضه مظهره الهش والأنثوي ليكون هدفاً مثالياً لسخرية فيل وهسهسته.

> فيلم يخاطر بالانتماء إلى سينما «الوسترن» رغم أنه يفرض نفسه ككحاية عن الهواجس والمشاجرات العائلية والتلميح إلى الدراما القوطية

يقرر جورج الزواج بروز، ومنذ تلك اللحظة ستعيش معهم في القصر العائلي. لا يتدخل فيل في حياة النزيلة الجديدة، لكنّ الازدراء وسوء المعاملة يتجليان عند كل مفترق ولقاء، فتجبرها هجمات فيل النفسية وعبء ماضيها الثقيل على اللجوء إلى الكحول. ويضيف وصول طالب الطبّ بيتر عنصراً جديداً من الخلاف إلى مناخ المكان المتخلخل.

«قوة الكلب» فيلم يخاطر بالانتماء إلى سينما «الوسترن»، على الرغم من أنه يفرض نفسه كحكاية عن الهواجس والمشاجرات العائلية والتلميح إلى الدراما القوطية وحتى المغازلة العرضية. إلا أنه مراجعة معقّدة وغريبة للغرب الأميركي. هو بمثابة تفكيك ناجح للغرب الأميركي، بسائل معنى الذكورة، ليجيب بأنّ نفسية الذكر ما هي إلا نبضات لا يمكن السيطرة عليها ورغبات ومشاعر مكبوتة. تقوم كامبيون بمغازلة أجساد الرجال، وتستمد شخصياتها الرجولية قوتها من البيئة، وتخفي حقيقتها بغطاقة وقسوة. تقول كامبيون إن «تيرانوس» (الطاغية) سيصبح إنساناً عندما نفهم أن حبّ السلطة هو تمويه لحدث غير معلن في الماضي يغذّي الحاضر. تبرّئ كامبيون بطلها فيل، يمكننا أن نشعر بأسفها تجاهه ولكن بعد فوات الأوان، عندما لا يمكن إعادة عقارب الساعة والأحداث إلى الوراء. تعرّفنا كامبيون إلى «الرجل الألفا»، كاشفة التناقضات الداخلية لشخصيته، فالعاطفة والإحساس بالوقوف أمام رجل مقنّع يخيف يقدر غموض نهاية فيلمها.

لا خير ولا شرّ في «قوة الكلب»، بل بشر تعذّبهم بيئتهم. تلعب كامبيون بجدلية البراءة والشرّ في فيلم حسي جداً، يرتبط عدم القدرة على التنبؤ به بالخشونة الطوبوغرافية لتلك السهول الواسعة في ولاية مونتانا. في الحبكة المتقطّعة ببطء، تُتيح كامبيون تدريجاً إلقاء نظرة ثاقبة على العالم الداخلي والحقيقي للشخصيات، وتسقط فقط فتاتاً من المعلومات على الدرب. لا تحلّل المثل العليا للذكورية في النصف الأول فقط، بل تشرّحها بلا رحمة في النصف الثاني. العلاقة بين جميع الشخصيات تقوم على علاقات القوة: القوي يضطهد الضعيف، والضعيف ثاقبة على العالم الداخلي والحقيقي للشخصيات، وتسقط فقط فتاتاً من المعلومات على الدرب. لا تحلّل المثل العليا للذكورية في النصف الأول فقط، بل تشرّحها بلا رحمة في النصف الثاني. العلاقة بين جميع الشخصيات تقوم على علاقات القوة: القوي يضطهد الضعيف، والضعيف من الخارج هو قاس من الداخل. كل شخصية تلعب أوراقها بطريقة ما، وفي لحظة نشعر أنهم شخص واحد مع الكثير من التناقضات. حكاية خانقة في المساحات المفتوحة التي تسكنها شخصيات ذات أجندات سرية، مع الكثير من الرموز الدينية والجسدية والميثولوجية. في «قوة الكلب» نتذكّر أنّ في ألعاب القوة والانتقام، لا ينجو الأقوى، بل الأكثر ذكاءً.

The Power of the Dog
على نتفليكس

مهرجان

التطوّرات المتلاحقة على الساحة اللبنانية، غيّبت الحدث الذي ينظّمه «نادي لكل الناس» لعامين ونصف عام. وها هو يعود اليوم بدورته الخامسة عشرة بمسابقة تضم 35 شريطاً من دول عربية مختلفة، إلى جانب أنشطة متنوّعة تبدأ بتكريم جان شمعون وتوجيه تحية إلى برهان علوية. ولا تنتهي بعرض فيلم «تسعون» لمارون بغدادي

الحَراك الشعبيّ والأزمات السياسية والصحية وهواجس أخرى

«الفيلم العربيّ القصير»: نبض الراهن

نادين كنعان

بعد احتجاب لعامين ونصف عام فرضته التطوّرات التي شهدتها الساحة اللبنانية، بدءاً بانتفاضة 17 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2019 مروراً بجائحة كورونا والأزمة الاقتصادية وليس انتهاءً بانفجار مرفأ بيروت، يعود «مهرجان الفيلم العربي القصير» الذي ينظّمه «نادي لكل الناس» بدورته الخامسة عشرة، ابتداءً من اليوم الإثنين لغاية العاشر من كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي في «المعهد الفرنسي في لبنان» (طريق الشام ـ بيروت)، على أمل أن يكون «محطة مهمة على خارطة الأحداث الثقافية والفنية البيروتية رغم صعوبة الأوضاع المادية».

تتضمّن نسخة 2021 أنشطة متنوّعة بالإضافة إلى مسابقة لأفلام قصيرة (7 و8 و9 كانون الأول) تضم 35 شريطاً من دول عربية مختلفة، من بينها لبنان وتونس والمغرب ومصر وفلسطين وسوريا والعراق.

في اتصال مع «الأخبار»، يشدّد مدير «نادي لكل الناس»، نجا الأشقر، على أنّ الأفلام التي وقع عليها الاختيار للمشاركة في المباراة تنتمي إلى مدارس سينمائية مختلفة من دون أن تخلو من التحريك والتجريب. ويشير كذلك إلى أنّه على صعيد المواضيع، تشكّل الأعمال اللبنانية صدى للواقع الذي نعيشه منذ أكثر من عامين، بما في ذلك الحراك الشعبي والأزمة الصحية العالمية والقلق من تردّي الأوضاع الاقتصادية والهجرة والإحباط.

وكما في لبنان كذلك في دول عربية أخرى، جاءت الأشرطة المنتقاة لتحاكي هواجس هؤلاء المخرجين الشباب وطموحاتهم وآراءهم تجاه راهنهم.

مثلاً، نلمس في الأفلام المصرية تركيزاً على دور المرأة في المجتمع والعنف الممارس ضدّها فضلاً عن غيرها من القضايا. وفي فلسطين، يقدّم السينمائيون الجدد نظرتهم إلى الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه. أما لجنة تحكيم المسابقة، فتتألف من مدير التصوير حسن نعماني (رئيساً)، إلى جانب المخرج بهيج حجيج، والمؤلّف الموسيقي توفيق فروخ، والممثلة ثريا بغدادي والمونتيرة باميلا غُنَيْمة.

عند الساعة السابعة من مساء اليوم، يُفتتح الحدث بعرض لفيلم Alors لجان شمعون (1944 ـ 2017). العمل الذي يمتدّ لـ17 دقيقة، هو مشروع تخرّج المخرج اللبناني الراحل من الجامعة في باريس في عام 1972، وقد غُمر عليه قبل عامين ونصف عام تقريباً بعدما كان ضائعاً.

بعدها، يوجّه الحدث تحية للمخرج اللبناني الراحل برهان علوية (1941 ـ 2021) من خلال عرض فيلمه «رسالة من زمن الحرب» (1985 ـ 60 د) الذي تعرّض لـ«ظلم» خلال العقود الماضية. في هذا الإطار، يوضح نجا الأشقر أنّ هذا العمل الذي يحمل رسالة من بيروت خلال الحرب الأهلية لم يُشاهد لأسباب عدّة، ما دفع بصاحبه للقول بعد عامين من تحرّك الشارع اللبناني في عام 2019 إلى أنّ أوان عرضه قد حان.

وعلى صعيد الأنشطة، يضم «مهرجان الفيلم العربي القصير» مناقشة مع المصوّرة السينمائية موريال أبو الروس وفريق فيلم «زيارة» Empowering Women الذي

> تنقلنا باميلا نصّور إلى عالم جسد المرأة بطريقة غير تقليدية

سيُعرض بداية (12/7 ـ س: 17:30)، على أن يليه عرض فيلم فيليب عرقتنجي القصير Thawra Soul (روح الثورة ـ 11 د ـ س: 18:45) الذي أطلقه المخرج اللبناني قبل فترة وجيزة ويصوّر «طاقة» الحراك في الشارع اللبناني على حدّ تعبيره، على أن يتبع العرض نقاش مصغّر مع عرقتنجي.

بعد غدٍ الأربعاء، يحين موعد «ماستر كلاس» مع موريال أبو الروس يحمل اسم «أنا بيروت» (س: 17:00) ويتركز على «العملية الإبداعية البديهية»، بحضور عدد من المبدعين».

أما الختام، فسيكون مع توقيع باميلا نصّور التي ستكون نجمة الحدث في 9 كانون الأوّل، إذ سيتمكّن الجمهور من متابعة فيلم قصير تجريبي من إخراجها (من خارج المسابقة) بعنوان «إلى حيث» (8 د ـ س: 18:30)، تخوض بعده مناقشة مقتضبة. في تصريحات إعلامية مختلفة، تشدّد نصّور على أنّ هذا الشريط الذي عُرض في البرازيل وأستراليا وبلدان أوروبية عدّة هو «حالة خاصة»، لافتةً إلى أنّه «ينقلنا بدقائقه القليلة إلى عالم جسد المرأة ولكن بطريقة مختلفة وغير تقليدية»، إذ اختارت باميلا أنّ تصور الجسد عن قرب وبدقّة فنية تظهر للمشاهد تفاصيل لم تألفها العين.

الافتتاح مع فيلم Alors لجان شمعون

آخر أيام «مهرجان الفيلم العربي القصير» حافل بالأنشطة. عند الساعة السادسة مساءً، سيوقّع الفنان اللبناني توفيق فروخ أسطوانتين تحتويان على عدد من المقطوعات الموسيقية التي ألّفها لأفلام تحمل توقيع مخرجيْن أمثال محمد ملص، وغسّان سلهب، وجان كلود قدسي، وميشال كمّون وديمة الجندي، وخليل الزعرور وآخرين. وتزامناً، سيوقّع المخرج والأكاديمي اللبناني هادي زكّاك كتابه الجديد «العرض الأخير ـ سيرة سيلما طرابلس» (زاك فيلمز).

عُرفت السينما في الأوساط الشعبية الطرابلسيّة باسم «سيلما» واحتلّت مكانة مهمّة في حياة المدينة، امتدّت من ثلاثينيات إلى نهاية القرن العشرين. يروي هذا الكتاب سيرة صعود وازدهار الـ«سيلما»، فتتكوّن المعابد والطقوس والقصص والأفلام والنجوم وتتشابك السينما مع حياة مدينة عربيّة اختبرت كل أنواع الأفلام في حياتها. تواكب «سيلما» تاريخ طرابلس المعاصر قبلَ أن «تسلّم روحها مخلّفة إرثاً كبيراً من الصور والأصوات»، وفق ما يؤكّد صاحب فيلم «يا عمري» في تعريف عمله الجديد.

أمّا الختام، فسيكون مع وثائقي «تسعون» (60 د) للراحل مارون بغدادي (1950 ـ 1993) الذي يكرّم ويحاور الكاتب اللبناني ميخائيل نعيمة (1889 ـ 1988) في عامه التسعين. الشريط الذي أنجزه بغدادي عام 1981، سيُطلَق (س: 19:30) في عرض جماهيري للمرّة الأولى خلال المهرجان المرتقب، وفق ما يؤكد نجا الأشقر. علماً بأنّ صاحب كتاب «مذكّرات الأرقش» تحدّث في الفيلم بكامل وعيه وبأسلوب «جذّاب وجميل».

الدورة الـ15 من «مهرجان الفيلم العربي القصير» بدأ من اليوم ولغاية 10 كانون الأوّل ـ «المعهد الفرنسي في لبنان» (طريق الشام ـ بيروت). للاستعلام: 03/888763 وللحجز: 76/878649 ـ البرنامج كاملاً على موقعنا

تحيّة إلى برهان علوية وجان شمعون: فيلمان نادران

في ليلة الافتتاح عند السابعة من مساء اليوم، يوجّه «مهرجان الفيلم العربي القصير» تحيّة إلى المخرجين اللبنانيين الراحلين برهان علوية وجان شمعون من خلال عرض فيلمين نادرين لكلّ منهما. يُعدّ علوية وبرهان من أبرز وجوه «السينما اللبنانيّة الحديثة» بتركيبتها الوثائقية والروائية، التي استحوذت عليها أحداث الحرب الأهليّة اللبنانية. يشكّل الافتتاح حدثاً نادراً، مع عرض وثائقي «رسالة من زمن الحرب» لبرهان علويّة. الشريط الذي لم يُعرض إلا في بضع مناسبات، منها مهرجان سينمائي فرنسي، بدأ «نادي لكلّ الناس» رقمنته والعمل على حفظه قبل أعوام. غير أن علويّة الذي رحل في أيلول (سبتمبر)، كان متردّداً في عرضه طوال سنوات، لأسباب لا يودّ مدير النادي نجا الأشقر أن يخوض في تفاصيلها. لكنّه يشير إلى أن المخرج كان قد رأى في انتفاضة تشرين الأوّل سنة 2019، الفرصة لعرضه بعد تردّد في السنوات الفائتة. «رسالة من زمن الحرب» (60 د ـ 1984) هو الجزء الأوّل من ثلاثيّة علويّة التي تتضمّن «رسالة من زمن المنفى» (1990)، و«إليك أينما تكون» (2000). وقد جاءت هذه الثلاثية التسجيلية، بعدما كان علوية قد أنجز آخر أفلامه في لبنان خلال الحرب، وهو رائعته الروائية «بيروت اللقاء» (1981)، إذ كانت وداعاً للمدينة التي هجرها إلى باريس جرّاء الاجتياح الإسرائيلي.

في ثلاثيّته، يلجأ علوية إلى الرسائل، يغطي زمن الحرب وهجرة مواطنيها، والذاكرة المثقلة التي حملوها معهم إلى العواصم الأوروبية كما في «رسالة من زمن المنفى». وبعد انقضاء الحرب، شكّل «إليك أينما تكون» فرصة وثائقية شعريّة لرصد الحرب الراسخة في ليل المدينة، وفي ظلمة أبنائها الذين فقدوا القدرة على النوم، تؤرقهم ذاكرة المدينة الدموية. وبالعودة إلى «رسالة من زمن الحرب»، فقد أنجزه علويّة في عزّ أحداث الحرب الأهليّة منتصف الثمانينيات. يتتبّع المخرج هجرات بعض العائلات بين المناطق اللبنانية والمخيّمات، وعائلات أخرى استطاعت أن تشقّ طريقها إلى الخارج عبر البحر. ومن خلال هذه الهجرات، تظهر كلّ الأحداث والمجازر التي أدّت إليها منها مجزرتا تل الزعتر وصبرا وشاتيلا، إلى جانب الاجتياح الإسرائيلي والاقتتال الأهلي الداخلي، وعمليات الخطف.

من جهة أخرى، سيحضر جان شمعون (1942 ـ 2017)، من خلال فيلمه القصير Alors (17 د ـ 1972) الذي عُثر عليه قبل عامين تقريباً، حيث بدأ النادي بالعمل على حفظه ورقمنته. الفيلم هو مشروع تخرّج شمعون لنيل شهادة ماجيستير السينما من «جامعة باريس الثامنة». وقد أنجزه في باريس قبل عودته إلى بيروت سنة 1974، قبيل سنة واحدة من بداية الحرب الأهلية، ما دفعه إلى خوض تجربته الأولى مع المخرج الفلسطيني مصطفى أبو علي على فيلم يوثّق لمجزرة تل الزعتر سنة 1976. في شريطه التسجيلي بالأبيض والأسود، يلتقي جان شمعون بالطلاب والطالبات اللبنانيين المقيمين في بيت الطلاب في الجامعة، يوثّق أحاديثهم وأفكارهم الثورية، والسياسية تجاه الأحداث العالمية والمحليّة.

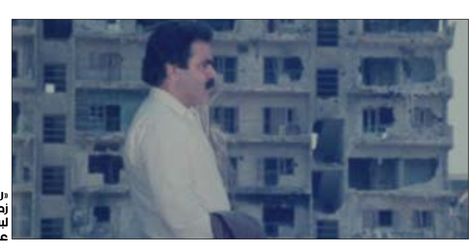
«رسالة من زمن الحرب» لبرهان علوية

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 6 كانون الأول 2021 العدد 4506

قضية

«دويتشه فيله» تجمّد عمل باسل العريضي وزملاءه

إعلام «الديموقراطيات» الغربية عند أقدام إسرائيل!

زكية الديراني

قبل ستّة أشهر تقريباً، طُردت الصحافية إميلي وايلدر من عملها في وكالة «أسوشييتد برس» بعدما انتقدت على حساباتها الافتراضية طريقة تعاطي وسائل الإعلام مع الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيّين في حي الشيخ جرّاح في القدس. ليست وايلدر الضحية الأولى ولا الأخيرة لسلوكيات الإعلام في ما يسمّى «ديموقراطيات غربيّة». الحريّة بالنسبة إليهم تتوقف عند أعتاب إسرائيل، وأي شخص يوجّه إليها نقداً أو يناصر القضية الفلسطينيّة، ستُرفع في وجهه تهمة معاداة الساميّة. نتذكّر أيضاً هنا الصحافية الألمانية الفلسطينية نعمة الحسن التي نُشرت لها صورة على السوشال ميديا خلال مشاركتها في إحدى التظاهرات المناصرة للقضية الفلسطينية عام 2014 ما أدّى إلى تطيير العقد الموقّع بين المحاورة وتلفزيون القناة الألمانية (WDR). كان ذلك في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، حين ضجّت المواقع الألمانية بخبر تجميد ظهور الحسن على الشاشة بسبب مشاركتها في إحدى التظاهرات الداعمة للقضية الفلسطينية في برلين، بدعوى تخلّل التظاهرة «شعارات مناهضة لإسرائيل ومعادية للسامية»، وفق بيان القناة آنذاك. يومها كانت الإعلامية تستعدّ لتقديم برنامج علمي على الشاشة الألمانية، ولكن في اللحظات الأخيرة ذهب المشروع أدراج الريح. وهذا ما حصل أخيراً مع الإعلامي باسل العريضي وزملاء له جُمّد عملهم في القسم العربي في قناة «دويتشه فيله» (DW) الألمانية الناطقة بالعربية. صباح الثلاثاء الماضي، نشرت صحيفة «زود دويتشه تسايتونغ» الألمانية، مقالاً «اتهمت» فيه مجموعة من الإعلاميّين، من بينهم خمسة عرب، يعملون في قناة «دويتشه فيله» (DW) الألمانية الناطقة بالعربية بـ «معاداة السامية». وكشفت الجريدة أسماء صحافيّين يعمل بعضهم في الموقع الإلكتروني للمحطة، وآخرون في القناة، وآخرون متعاقدون معها في مجال التدريب الإعلامي، موجّهة إليهم اتّهامات، بالاستناد إلى تعليقات كتبوها على صفحات السوشال ميديا، إضافة إلى مقالات قديمة نُشرت لهم على صفحاتهم الافتراضية أو في صحف عربية تعود إلى أعوام سابقة (يعود بعضها للعام 2000)، وصنّفت تلك المواضيع ضمن خانة «معاداة السامية». الصحافيون العرب هم: مدير مكتب بيروت لقناة «دويتشه فيله» باسل العريضي، وداوود ابراهيم، ومرهف محمود، ومرام مرقة (مرام شحاتيت)، وفرح سالم. ونبش تقرير الصحيفة تغريدة قديمة (المفاجئ أنها محذوفة عن صفحته) للعريضي تعود إلى عام 2014، يردّ فيها على أحد التعليقات قائلاً «إن كل من يتعامل مع الإسرائيليّين خائن ويجب إعدامه». كما عاد التقرير إلى الهاشتاغ التضامني مع العريضي الذي كان يعمل في قناة «الجديد» وتعرّضه للإصابة (مع مجموعة من زملائه) خلال تغطيته للعدوان الإسرائيلي على لبنان 2006. من جانبه، ذكر التقرير أن الصحافي داوود ابراهيم الذي لا يعمل في القناة، بل يشارك في دورات إعلامية تنظّمها «دويتشه فيله» في بيروت، غرّد في إحدى المرّات معرباً عن رأيه بالمحرقة اليهودية.

أما مرهف محمود، فقد نكش تقرير الصحيفة الألمانية تعليقاً له كتبه عام 2017، متحدّثاً عن قيام الإسرائيليّين بغسل عقول الناس من خلال الأعمال الفنية. تكرّ سبحة الصحافيين المتهمين بـ «معاداة السامية»، ووصل التقرير في «زود دويتشه تسايتونغ» إلى فرح سالم التي كانت تعمل في القسم العربي في القناة، مستنداً إلى مقال كتبته تهاجم فيه «داعش». أما مرام فتعتبر جديدة في القناة وتم نبش تعليقات قديمة لها صنّفت ضمن خانة «معاداة السامية» أيضاً.

لم يمرّ تقرير الصحيفة بهدوء، بل أحدث ضجة في الأوساط الإعلامية الألمانية، على اعتبار أن «معاداة السامية» مسألة دقيقة في ألمانيا، مما دفع القائمين على «دويتشه فيله» (DW) إلى اتخاذ قرار نهار الخميس الماضي بتجميد عمل الصحافيين الخمسة. بناءً عليه، قرّرت المحطة تشكيل لجنة تحقيق في القضية، تألّفت من شخصين هما، وزيرة العدل الألمانية السابقة زابينه لويتهويزر شنارنبرغر، والاختصاصي النفسي الفلسطيني أحمد منصور المعروف بمؤلفاته عن نبذ العنف!

في هذا الإطار، تلفت المعلومات لـ «الأخبار» إلى أنه سبق أن تعرّض القسم العربي في «دويتشه فيله» لمشاكل عدة، إحداها تتعلق بقضايا تحرش قبل عامين، وأخرى لها علاقة ببعض المواقف السياسية للموظفين. لكن كانت المسألة تُحلّ داخلياً من خلال تشكيل لجنة (من إعلاميين، ومسؤولين...) يعملون ضمن إدارة التلفزيون تتولى معالجة المسألة. ولكن في قضية «معاداة السامية» الجديدة، تمّ تشكيل لجنة للمرة الأولى من خارج التلفزيون، للدلالة على أنّ «موضوع «معاداة السامية» لم يعد شأناً داخلياً، بل تحوّل إلى قضية قد تتطور لاحقاً». على أن تبدأ اللجنة خلال الأيام القليلة المقبلة عقد اجتماعات وجمع الملفات والأدلة. وعليه، تم تجميد عمل الإعلاميين «المتهمين» لحين صدور قرار اللجنة المتوقع بعد أسابيع من الآن.

على الضفة نفسها، تلفت المعلومات إلى أن الأداء الإعلامي لـ «دويتشه فيله» العربية منذ تأسيسها كان رمادياً دائماً في ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية. وتصف المحطة نفسها بأنها «محايدة»، بينما ترفع شعارات الحرية في القضايا الأخرى. لهذا السبب لم تحقّق نسبة مشاهدة في العالم العربي، وبقيت على هامش القنوات الناطقة بالعربية. وفي السنوات الأخيرة، حاولت مخاطبة المشاهد الإعلامي عبر برامج اجتماعية ترفع شعار الحرية والمساواة من بينها برنامج «جعفر توك» الذي يقدمه جعفر عبدالكريم وفتحت عام 2019 مكتباً لها في بيروت عيّنت فيه باسل العريضي مديراً له. وتوضح المعلومات بأن إحدى وسائل الإعلام الألمانية أجرت مقابلة مع كاتب المقال في صحيفة «زود دويتشه تسايتونغ» الألمانية، وسألته عن مصدر معلوماته، ليجيب الصحافي بأن رسالة وصلته عبارة عن «سكرين شوت» تتضمن التغريدات والمقالات القديمة لكل صحافي!

إلى جانب الخطّ الأحمر المتمثّل في عدم انتقاد إسرائيل حتى على حسابات الإعلاميّين الشخصيّة، يبدو أنّ هناك «بيغ برادر» يراقب الفضاء الافتراضي ويكتب التقارير ويحاكِم... أما «حقوق الإنسان، وحرية التعبير والرأي والديموقراطية»، فهي شعارات لضرورات التسويق ليس إلا!

كريم شبلي وكاثي يونس: «فرار» إلى «ستايشن»

Flee (الفرار) هو عنوان العرض المسرحي الذي يقدّمه كريم شبلي وكاثي يونس بالاشتراك مع ناديا ساسين، غداً الثلاثاء وبعد غدٍ الأربعاء في «ستايشن بيروت» (جسر الواطي). يندرج العمل في إطار «مشروع زقاق للإرشاد المسرحي». إنّه عبارة عن مسرحية ضمن مسرحية، تُلقي الضوء على ممثلَيْن طموحَيْن يتدرّبان ويشتركان في إخراج La Soif et la faim (الجوع والعطش) للمؤلّف المسرحي الروماني. الفرنسي أوجين يونسكو. أثناء التمرين، يجد الثنائي نفسيهما يرثان مخاوف شخصيّاتهما التي تتغلغل في أفكارهما الخاصة ممّا يجعلهما يدركان اختلافاتهما التي لا يمكن التوفيق بينها وتعطّل مشروعهما.

Flee: غداً الثلاثاء وبعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «ستايشن بيروت» (جسر الواطي ـ بيروت). الدخول مجاني والأماكن محدودة.

شادن فقيه: داوِني بالسخرية!

تعود شادن فقيه (الصورة) إلى KED، غداً الثلاثاء وبعد غدٍ الأربعاء، لتقدّم عرض الستاند أب كوميدي «لقد انتا* الوضع كلياً». بسخريتها المعهودة تتطرّق الشابة اللبنانية إلى الكثير من المواضيع التي اعتادت أن تقدّمها في عروضها السابقة وفي الفيديوات التي تنشرها على السوشال ميديا. هكذا، تتنقّل شادن بين قضايا اجتماعية وسياسية، وبعض ممّا تستلهمه من حياة المثليّين والمرأة في لبنان من المواضيع الآنية ضمن قالب تهكّمي. وكما هو متوقّع، سيكون العرض مساحة شخصية للتعليق على الأوضاع السائدة في لبنان أخيراً والكوارث المتلاحقة.

عرض ستاند آب كوميدي «لقد انتا* الوضع كلياً»: غداً الثلاثاء وبعد غدٍ السبت ـ الساعة الخامسة مساءً ـ KED (الكرنتينا ـ بيروت). للاستعلام: 81/450492

مي قاسم: هذا البحر لي

يحمل الفيلم الوثائقي «أمواج حرّة» (2017) توقيع المخرجة اللبنانية مي قاسم (1975 ـ الصورة)، ويتمحور حول جميع أنواع الموج كأمواج البحر وأمواج الأثير (الراديو) وأمواج المقاومة الشعبية. في التاسع من كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي، سيتمكّن الجمهور من متابعة هذا الشريط في «برزخ» (الحمرا ـ بيروت)، على مدى 70 دقيقة. يتعرّض الشاطئ العام في بيروت لخطر داهم لأنّه مطمع لمشاريع استثمارية مربحة من قبل القطاع الخاص. وهذا ما دفع كثيرين للاحتجاج والدفاع عن الممتلكات العامة في السنوات الفائتة. ينبع هذا الشريط من قلب هذا الحراك الشعبي. في سياق متصل، كوكب الأرض نفسه واقع تحت خطر الاضمحلال في هذا العالم وفي هذه المنظومة الفضائية. تؤكد قاسم في تعريفها في عملها السينمائي أنّه «ما هو إلّا صورة شاعرية ورؤيوية وأحياناً مفعمة بنفحة من الأمل في عصرنا هذا».

علماً بأنّه في رصيد مي قاسم أفلام عدّة، من بينها «نورهان، حلم طفلة» (2016 ـ 72 د) وWinter Ballad (أغنية الشتاء ـ 100 د ـ 2019) وغيرهما.

عرض فيلم «أمواج حرّة»: الخميس 9 كانون الأوّل ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «برزخ» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: info@brzkh.org

زياد جعفر... غناء وعود حاف

في سياق «موسيقى حاف»، يقدّم الفنان زياد جعفر (عود وغناء) حفلة، اليوم الإثنين في «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). سلسلة «موسيقى حاف» عبارة عن مجموعة من المواعيد الفنية المخصّصة للاستمتاع بالموسيقى حصراً والابتعاد عن الأجواء القاتمة التي تخيّم على البلاد، يُحيي كلّ منها عازف أو أكثر يعرّف الحاضرين إلى مزاجه ومهاراته وموهبته. علماً بأنّ المواعيد التي ستجري بدعم من «مبادرة دعم الموسيقى في بيروت»، مجانية مع ضرورة الحجز المسبق.

حفلة «موسيقى حاف» مع زياد جعفر: اليوم ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام والحجز: 01/753021 و 76/309363

الإثنين 6 كانون الأول 2021 العدد 174
Lundi 6 Décembre 2021 no174

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد وهبة
الانغماس في الانكار فجوة أم خسائر؟

03
عبيدة الحنا
الأزمة فرصة للتغطية الصحية الشاملة

04
50% طاقة متجددة توفير 36 مليار دولار

05
ماهر سلامة
483 مليار خسائر التهرّب الضريبي

06
علي عواد
عصر العقود الذكية

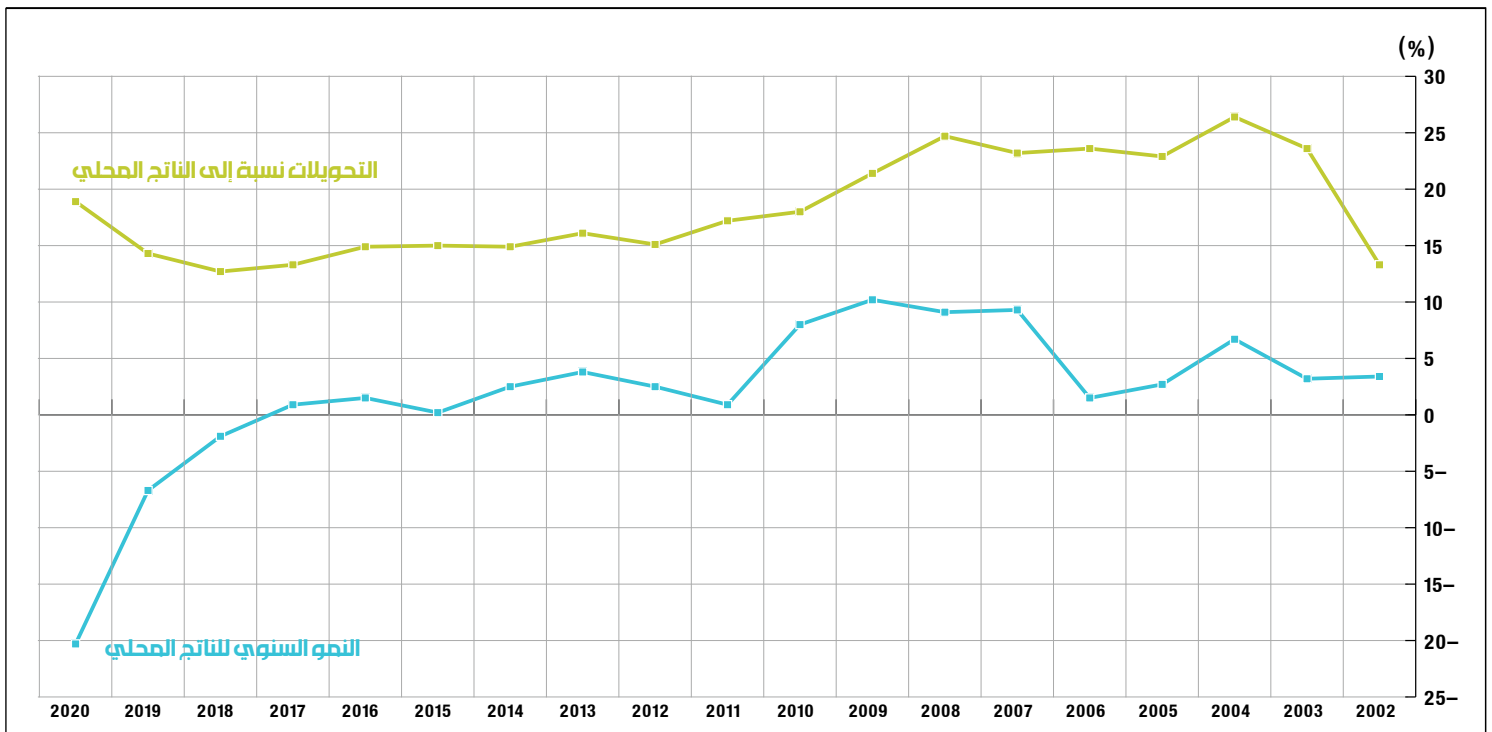

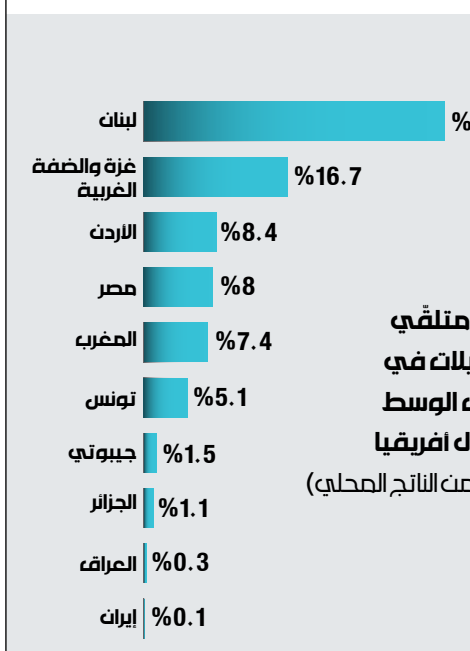

أعلى متلقّي التحويلات في الشرق الوسط وشمال افريقيا
(نسبة من الناتج المحلي)

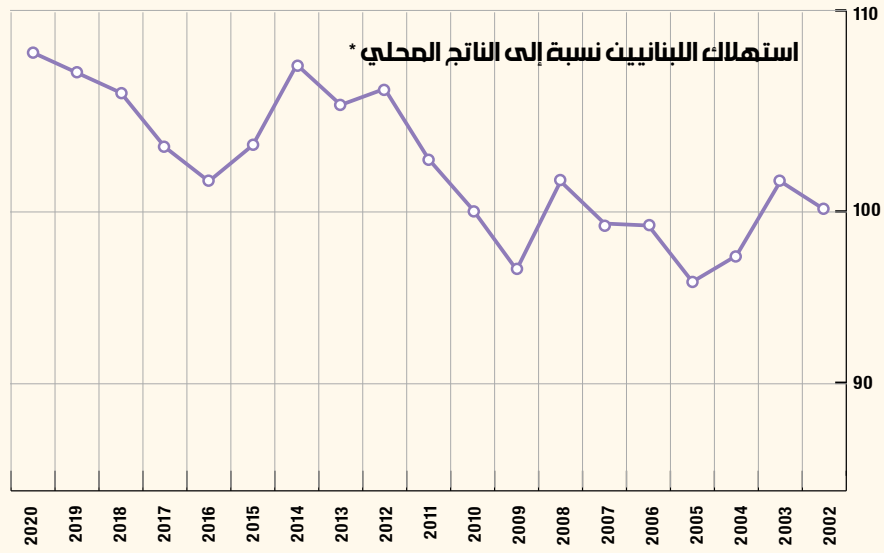

* استهلاك اللبنانيين يفوق الناتج المحلي الإجمالي لانه حسابات الناتج لا تدخل فيها تحويلات المغتربين التي تفتح الباب امام زيادة الدخل الفردي الفعلي

المصدر: البنك الدولي

نعمة التحويلات VS نقمة الهجرة

علاقة لبنان مع تحويلات المغتربين ليست جديدة، إنّما تصبح أكثر وضوحاً في أيّام الأزمات. كلّما غرق لبنان في أزمة، يتبيّن أن التحويلات تمثّل مصدراً أساسياً لدعم مداخيل السكان وتعزيز تدفّق العملات الأجنبية إلى الاقتصاد. الاعتماد على المغتربين كان دائماً موجوداً، إنما رؤيته كانت تتطلّب قراءة مؤشرات تقنية للتمييز بين حسابات الدخل الفردي وبين حسابات الدخل المتاح. فلطالما كان الدخل المتاح أكبر من الدخل الفردي بنحو 40% بسبب هذه التحويلات، ولطالما كانت التحويلات تمثّل نسبة مهمّة من الناتج المحلي الإجمالي وهي لم تقلّ عن 12% في العقدين الأخيرين.

يشير تقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان «التعافي: أزمة كورونا من خلال عدسة الهجرة» إلى أن تحويلات المغتربين إلى لبنان كانت تمثّل 12,7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، ولكنها أصبحت اليوم 34%. لهذا الأمر تفسير مرتبط بانكماش الاقتصاد اللبناني من جهة، وبالثبات النسبي لقيم التحويلات المتدفّقة إلى لبنان خلال الفترة المذكورة. فقد انخفض الناتج المحلي من 51 مليار دولار عام 2019 إلى 33 ملياراً عام 2020، ثم يقدّر أنه سيبلغ 20,5 مليار دولار في السنة الجارية. وفي المقابل، بقيت قيمة التحويلات ثابتة نسبياً، إذ كانت تبلغ 7,5 مليارات دولار عام 2019 و انخفضت إلى 6,9 مليارات عام 2020، ويقدّرها البنك الدولي لهذه السنة بنحو 6,6 مليارات.

ثمّة علاقة واضحة بين النموّ الاقتصادي وبين التحويلات. هي علاقة مرتبطة بالأزمات عموماً. ففي أيام الأزمات يصبح اقتصاد لبنان - وهو بطبيعته يعتمد أساساً على التدفقات الخارجية لتمويل الاستهلاك المحلّي - أكثر اعتماداً على تحويلات المغتربين. فالأزمة تعني انكماشاً في النموّ يعبّر عن ضمور النشاط الاقتصادي وينتج فقراً وبطالة. لذا، فإن الاقتصاد الذي يعتاش على الاستهلاك المموّل بالتدفقات الخارجية، لا يمكنه الاستمرار من دون تمويل خارجي إضافي. وبما أن الأزمات تنعكس سلباً على التدفقات الاستثمارية الآتية من الخارج، فإن التدفقات الآتية من المغتربين لأهاليهم المقيمين في لبنان تكون أكثر أهمية في بنية الاقتصاد وفي صمود السكان.

في الفترات التي شهد فيها لبنان أزمات اقتصادية، كانت دائماً تحويلات المغتربين هي العامل الإنقاذي لصمود المقيمين. في 2004 بلغت نسبة التحويلات إلى الناتج حدّها الأقصى لتمثّل نحو 26,4%. أتى ذلك تزامناً مع انكماش النمو الاقتصادي إلى 3% في تلك الفترة. ولولا مؤتمر باريس 2 والتدفقات التي نتجت منه، لما عادت نسب النموّ إلى الارتفاع لتغطّي على تدفقات المغتربين وانعكاسها الفعلي على المداخيل الفردية للمقيمين. تكرّر هذا الأمر في أكثر من مرحلة من العقود الثلاثة الأخيرة حتى عادت نسبة التحويلات من الناتج إلى الارتفاع مجدّداً اعتباراً من 2019 ولغاية اليوم ربطاً بالانهيار الحاصل ومفاعيله الكارثية المتواصلة.

عملياً، كان لدى اللبنانيّين دخلاً متاحاً يفوق بنسبة 40% الدخل الفردي المحتسب على أساس حصّة كل فرد من الناتج. تظهر معالم هذه المعادلة بصورة أوضح إذا أخذنا حركة الاستيراد التي كانت تمثّل قبل الأزمة 50% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل استهلاك الأسر الذي كان أعلى من 100% من الناتج المحلي الإجمالي. أي أن الدخل المحلّي لم يكن كافياً لتغطية حاجات الأسر، وهذه الأخيرة كانت تموّل الفرق من التحويلات الآتية من الخارج.

كذلك، يمكن الاستنتاج بأنه كلما ازدادت الأزمة تعقيداً، كلما زاد الاعتماد أكثر على التحويلات. ففي الأزمات السابقة التي جرت معالجتها عبر مؤتمرات التسوّل في باريس، لم يسجّل انهياراً في سعر الصرف الاسمي خلافاً لما هي عليه الحال في الأزمة الراهنة. كادت الأزمات السابقة أن تؤدي إلى انهيار كالذي حصل في 2019 لولا تسوّل المزيد من التدفقات الآتية من الخارج. وهذا الأمر بذاته ولّد دينامية أكبر في التحضير للأزمة الراهنة، أي بتأجيلها ومراكمة خسائرها. وليس ذلك فقط، بل جاء الانهيار في ظل ظروف محفّزة إذ ترافق مع أزمات إقليمية ودولية انعكست على لبنان مباشرة، مثل الأزمة السورية وأزمة احتجاز رئيس الحكومة سعد الحريري في السعودية...

على أي حال، التحويلات تأتي من اللبنانيين المهاجرين. وهي ستزيد بسبب موجة الهجرة الحالية. لبنان سيخسر قدراته البشرية مقابل الحصول على المزيد من التحويلات. فالأزمة تمثّل عنصراً طارداً للقدرات البشرية، بينما النموذج الاقتصادي اللبناني يعتاش على هذه التحويلات. وبينما سيراكم المقيمون المزيد من الفقر الاقتصادي، ستكون تحويلات المغتربين علاجاً موضعياً لاستمراريتهم. هذه التحويلات لا تعالج المشكلة الأساسية التي تكمن في بنية النموذج التي يُعمل حالياً على إعادة تكوينها، بل هي تعالج عوارض المرض حصراً. هذه التحويلات ستتيح للمقيمين مواصلة العيش. لن تؤدي إلى ازدهارهم، بل على العكس، إن هجرة القدرات البشرية تعكس انحداراً إضافياً في مؤشرات القدرة على النهوض والازدهار.

الانغماس في الانكار فجوة أم خسائر؟

محمد وهبة

منذ اللحظة الأولى لبدء عمل اللجنة الوزارية المكلّفة بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي وإعداد أو تعديل خطّة التعافي، سُرِّب كلامٌ عن استبدال كلمة «خسائر» بكلمة أخرى أقلّ وطأة وذات مدلول مختلف، هي «فجوة». سريعاً صار استعمال «الفجوة» رائجاً وطاغياً على كل مسار معركة تحديد الخسائر وتوزيعها للدلالة على حجم الخسائر الموجودة في ميزانية مصرف لبنان، وانعكاسها على الخسائر المحقّقة في ميزانيات المصارف. أصلاً لم يكن هناك معركة لتوزيع الخسائر. فالمعركة تستوجب أن يكون هناك طرفان. لكنّ الوضع الحالي هو بمثابة صياغة لانتصار السلطة الرابحة مسبقاً على كل المجتمع. في السنتين الماضيتين تكبّد المجتمع خسائر هائلة في مداخيله ومدّخراته وأصوله من أجل إنكار وجود خسائر النظام المالي (مصرف لبنان، المصارف). في الخطة المرتقبة من الحكومة استمرار لهذا النهج المدروس في إخضاع المجتمع وإجباره على قبول خسائره ومن خلالها ردم «فجوة» النظام المالي.

من أبرز مستعملي كلمة «الفجوة» النائب نقولا نحاس، الذي يكون بمثابة «العضو المقرّر» في اللجنة الوزارية المكلّفة بإعداد وتعديل خطّة التعافي باعتباره الرجل الأول من جانب فريق الرئيس نجيب ميقاتي، إلى جانب الاقتصادي سمير الضاهر، بالإضافة إلى حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف. وباسم المصارف، كتب الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر مقالاً في النشرة الشهرية للجمعية، بعنوان «إعادة هيكلة المصارف: السلطة ذات المصداقية؟». يشير صادر في هذه المقالة إلى أن «أوساطاً حكومية تتحدّث عن معالجة الفجوة المالية البالغة 60 مليار دولار، والتي تكوّنت أساساً لدى مصرف لبنان على امتداد ربع القرن الأخير». ويضيف أن هذه الفجوة «تعود إلى ثلاثة أسباب بكلفة متوازية: الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية تجاه الدولار بكلفة تعادل 20 مليار دولار، وجرّاء إقراض الدولة بالعملات الأجنبية لتمويل نفقاتها بما يقارب الـ20 مليار دولار، وقيام مصرف لبنان بتوفير 20 مليار دولار لتمويل استيراد السلع والخدمات، وخصوصاً المحروقات».

ينطلق صادر من هذه «الفجوة» ليبرّر قيام المصارف بتمويلها (الفجوة) ورفع المسؤولية الائتمانية عنها، لافتاً إلى أن «توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان المركزي ليست قروضاً كما هي الحال مع الدولة وصندوق النقد الدولي أو أيّ مؤسسة مالية دولية أخرى من يعتبر ودائع المصارف لدى البنوك المركزية ديوناً عليها أو على الدولة».

كلام صادر، ليس سوى ترداد لما يقال في كواليس خطّة التعافي التي شارفت على الانتهاء، كما يقال. وفيها يرد أن «الفجوة المالية» للتزامات مصرف لبنان بالدولار الأميركي، تبلغ 85 مليار دولار، وأن العمل ما زال جارياً في وزارة المال لإعداد الإطار الاقتصادي الكلّي الذي سيتضمن المؤشّرات الأساسية المتعلّقة بسعر الصرف المستهدف، وبحجم الناتج المحلي الإجمالي، التضخّم، النظام الضريبي، عجز المالية العامة، الحسابات الخارجية، الدين العام، وسائر المتغيّرات التي تتأثّر وتؤثّر في أرقام الفجوة وفي آليات معالجتها، وتنعكس مباشرة على «فجوة» مماثلة في ميزانيات المصارف. ويتردّد أن معالجة هذه الفجوة، مبنية على عدم إمكانية فتح معركة مع المصارف التي تمثّل السلطة الأقوى في لبنان رغم الانهيار.

بهذا المعنى، يصبح من الواضح أن الفجوة المذكورة، هي شكلية. وبالتالي، يتمحور السؤال الأساسي حول الشكل الذي سيتم من خلاله إظهار ما يمكن القيام به للمعالجة، مع الأخذ في الاعتبار القدرة على فرضها على الناس وإجبارهم على قبولها من دون اعتراضات واسعة تُذكر. فالتعامل مع «الفجوة» باعتبارها خسائر يجب شطبها ليس من ضمن جدول أعمال الحكومة أو اللجنة الوزارية المكلّفة بإعداد خطّة التعافي. أي أن التعامل مع «فجوة» يتيح لمعدّي الخطّة رسم مسارات مختلفة كلياً عن مسار التعامل مع «خسائر». فبدلاً من شطب الخسائر بالطرق المعروفة باعتبارها أموالاً لم تعد موجودة داخل النظام أو الميزانيات، سيتم اللجوء إلى اليات لردمها تتنافى مع معايير المحاسبة الدولية، ولا سيما المعيار المحاسبي IFRS9. أصلاً كان حاكم مصرف لبنان قد أعفى المصارف من تطبيق هذا المعيار من خلال إصدار التعميم 542 الذي يتيح للمصارف ألا تتجاوز نسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على محافظ التوظيفات لدى مصرف لبنان باللبرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية بما فيها شهادات الإيداع والتوظيفات في سندات الخزينة باللبرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية، نسب الخسائر الائتمانية المحتسبة نظامياً المذكورة في الملحق الرقم 6. ويحدّد هذا الملحق نسب الخسائر المتوقّعة على هذه التوظيفات بنحو 0,89%.

إذاً، في رأي مصرف لبنان تكاد تكون الخسائر المتوقّعة من توظيفات المصارف لديه، غير منظورة. وعلى هذا الأساس، صار الحديث عن «فجوة»، وليس عن «خسائر». وفوق هذا الطابق من التوصيف المشبوه لحقيقة ميزانيات النظام المالي، يأتي صادر ليقول إنه ليس في أدبيات صندوق النقد الدولي أو أي مؤسسة مالية دولية أخرى من يعتبر ودائع المصارف لدى البنوك المركزية ديوناً عليها أو على الدولة.

إذاً، فليسمّها صادر وغيره، ما شاؤوا، لأنها «خسائر» سيتم ردمها عبر طباعة كميات هائلة من النقد تسهم في تضخيم الأسعار أكثر وأكثر، وفي انهيار سعر صرف الليرة مقابل الدولار. فالعلاقة بين سعر الصرف وبين التضخّم، وبين الكتلة النقدية قيد التداول، كبيرة جداً ولا يمكن محوها من خلال استبدال كلمة بأخرى. وسواء كانت «فجوة» أم «خسائر»، فإن هذه الأموال بالعملة الأجنبية لم تعد موجودة، بل سيتم خلقها من خلال قدرة المصرف المركزي على طباعة النقود وضخّها في السوق. وفي كواليس خطّة التعافي، يتناقل المصرفيون معطيات تشير إلى أن 20 مليار دولار سيتم تحويلها إلى الليرة اللبنانية وفق سعر الصرف المعتمد على منصّة «صيرفة»، أي أن مصرف لبنان سيصدر كمية من النقود تُقدّر بنحو 360 ألف مليار ليرة في هذه العملية (باعتبار أن سعر صيرفة بلغ الأسبوع الماضي ما معدّله 19500 ليرة لكل دولار). هذا عدا أن مصرف لبنان سيصدر نحو 6 مليارات دولار بسعر صرف يوازي 12 ألف ليرة لكل دولار من خلال التعميم 158 (الذي سيتم تكريسه وتشريعه في مشروع قانون الكابيتال كونترول)، أي ما قيمته 72 ألف مليار ليرة.

عملياً، سيتم التلاعب بالمفاهيم والأرقام من أجل حصر توزيع الخسائر بعموم الناس، كما حصل في السنتين الماضيتين. ففي هذه الفترة، تحمّل المقيمون في لبنان عبء إصدار النقد مقابل ردم «الفجوة»، من خلال تضخّم الأسعار بنسبة تفوق 500%. لكنّ ميقاتي وسلامة والمصارف، لم يكتفوا بهذا الأمر، بل يريدون تحميلهم المزيد من خلال خطّة ستتضمن إصدار كل هذه الكميات من العملة بلا قيمة، ومن خلال زيادة الضرائب قبل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي سيفرض إجراءات تصيب شرائح واسعة من العاملين في القطاع العام والمستهلكين. أما ما سيحصل عليه المقيمون في لبنان، فهو المزيد من الفقر المتعدّد الأبعاد، والبطالة، والهجرة.

«الفجوة» تعني استمراراً للنكران، حالة النكران الشاملة. «الفجوة» تعني أنه سيتم تقديم القصّة للناس من أجل استيعابها وقبولها من دون أي خضات سياسية تهزّ عروش قوى السلطة. بينما الخسائر تعني الاعتراف بأن هناك أموالاً تبخّرت وستُشطب من الميزانيات. حالياً ما زلنا في مرحلة النكران.

سيتم التلاعب بالمفاهيم والارقام من اجل حصر توزيع الخسائر بعموم الناس، كما حصل في السنتين الماضيتين

انجلا بوليغان ـ المكسيك

مقال

الضمان الاجتماعي الفرنسي وُلد بالنضال
الأزمة فرصة للتغطية الصحية الشاملة

عبيدة الحنا*

عشيّة انتهاء الحرب العالمية الثانية، فرنسا منهكة ومدمّرة وتستعدّ لإعمار ما تدمّر. مسكن الفرنسيّين وصحّتهم بوضع كارثي، ومعدل وفيات الأطفال مرتفع جداً. في ظلّ هذه الظروف تحديداً صدر مرسومَي 4 و19 تشرين الأول 1945 ليتحدّد من خلالهما إنشاء النظام العام للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى وظيفته، والمستفيدين منه.

في الأسباب الموجبة لإنشاء النظام العام للضمان الاجتماعي ورد الآتي: «الضمان الاجتماعي يخلّص العمّال من قلق ما قد يخبّئه المستقبل. إن هذا القلق الذي يخلق لديهم شعوراً بالدونية هو الركيزة الأساسية الحقيقية للتمييز بين الطبقات؛ بين أولئك الواثقين بأنفسهم وبمستقبلهم والذين يخيّم عليهم، في كل لحظة وعند كل منعطف خطر، قلق البؤس الذي قد يطالهم وأسرهم...».

أكثر من رواية تناولت تاريخ إنشاء الضمان الاجتماعي في فرنسا. بين سردية «الدولة الثورية» وسردية نسبة إنشاء الضمان الاجتماعي إلى الضغط النقابي العمالي، ثمة سردية تقول إن إرساء النظام هذا كان نتيجة التقاء الإرادة السياسية بضغط عماليّ قاعدي كبير، وهدفهما المشترك إرساء عقد اجتماعي جديد بين الفرنسيين أساسه التضامن الجماعي بعد انتهاء الحرب العالمية. لقد استطاعت النقابات العمّالية أن تترجم ميزان القوّة الذي بنته، إلى قوة جارفة دعمت وزير العمل في حينها أمبرواز كروازا (Ambroise Croizat) في مشروعه لبناء نظام للحماية الاجتماعية على أساس التضامن والعدالة.

لم يأت النظام العام للضمان الاجتماعي من الفراغ. فقد سبقه وجود صناديق تعاضد مهنية كتلك التي جمعت عمال سكك الحديد أو عمال المناجم، والتي أتت بدورها نتيجة نضال عمالي طويل وكانت غايتها تأمين استمرار شروط الحياة للعمال الذين يضربون عن العمل فيتوقف دفع أجورهم. وكان جزء من تغطية اكلاف المرض لبعض الفرنسيين، يمرّ عبر المؤسّسات والجمعيات الدينيّة على شكل مساعدات خيريّة. أما الغالبية العظمى من المقيمين في فرنسا، فكانوا غير مشمولين أو محميّين بأي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي. حوّل النظام العام للضمان الاجتماعي للعام 1945 الحقوق الذاتية «غير الموضوعية» التي تغطّي فئات محدّدة أو تمرّ عبر وسائط دينية أو إحسانية إلى حقوق موضوعية مباشرة تطال الجميع، فالكلّ محصّن في مواجهة المرض وحوادث العمل والشيخوخة وكذلك النساء في الحمل والأمومة.

ما يبدو فريداً في التجربة الفرنسية، هو أن إرساء النظام العام للضمان الاجتماعي جاء عشية انتهاء حرب طاحنة خرج منها الاقتصاد الفرنسي منهاراً. فكانت حماية المجتمع وحماية أفراده وصون كرامتهم، كما جاء في مسوغة إنشاء الضمان الاجتماعي، أساساً لبناء اقتصاد منتج ومتين ومستدام. لم ينتظر الفرنسيون إعادة بناء الاقتصاد وتدفّق المال حتى يبادروا إلى حماية العاملين فيه، بل على العكس، بنوا من المال القليل المتوفّر والمتدفّق، نظاماً متيناً يحمي العاملين والعاملات فيه ليكونوا بذلك عصب الاقتصاد القوي في السنوات التي تلت.

> الأزمة في لبنان هي فرصة لتحويل الحقوق الفئوية غير الموضوعية وغير المباشرة التي تمرّ عبر قنوات طائفية وزبائنية، إلى حقوق موضوعية مباشرة

أزمة لبنان لا تعوّق إقرار التغطية الصحية الشاملة

أكثر من نصف اللبنانيين واللبنانيات غير مشمولين أصلاً بأي نظام للحماية الاجتماعية. واليوم مع الإفلاس، باتوا جميعاً من دون حماية لأن الموظّفين، من إداريين ومعلمين وعسكريين، والمشمولين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأعضاء نقابات المهن الحرة، والمعلمين والمعلمات، الذين كانوا يستفيدون من حمايات معينة قبل عام 2019، فقدوا هذه الحماية بسبب إفلاس كل الصناديق التي تعرّضت للسطو من السلطة وأصحاب المصارف.

وإذا نظرنا بالتحديد إلى المهن الحرّة والمشمولين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فليس بالأمر العابر أن يجتمع نصف المقيمين في أيّ بلد كان على مصلحة مادية واحدة، وأن يكون خصمهم في المقابل واحداً معلوماً: المصارف وأصحابها. نصف المقيمين في لبنان يوازي نسبياً أضعاف العمال الذي انتظموا في الاتحاد العام للعمل في فرنسا، والذين أدّى اجتماعهم في تلك الحقبة، إلى إقرار نظام حماية اجتماعي عام لجميع المقيمين فيها.

الأزمة في لبنان، على مرارتها، هي فرصة لتحويل الحقوق الفئوية غير الموضوعية وغير المباشرة التي تمرّ عبر قنوات طائفية وزبائنية، إلى حقوق موضوعية مباشرة تشمل جميع المقيمين كركيزة أساسية لبناء دولة فاعلة وقادرة ذات شرعية مدنية واثقة واقتصاد متين، فيعيش فيها أبناؤها بكرامة من عملهم وخبراتهم، لأن الخسارة الحقيقية لأي اقتصاد، قبل أن تكون خسارة محاسبية بحتة، هي خسارة العاملين والعاملات فيه. فلنبادر لحمايتهم وحمايتهن.

* عضو في حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» تعمل في مجال الضمان الاجتماعي

مؤشر

«سهولة الإنتاج» متفشّية في لبنان

يُصنّف الإنتاج الاقتصادي بحسب سهولة أو «تعقيد» عمليات الإنتاج لديه. كلما كانت كمية المعرفة المطلوبة لإنتاج السلع أكبر، ارتفع مقياس «تعقيد» عملية الإنتاج. وكلما زاد «التعقيد»، نَدُرَ إنتاج هذه السلع أو الخدمات في بلدان أخرى، ما يُعطيها قدرة تنافسية أعلى.

انخفض مستوى «تعقيد» الإنتاج في لبنان، سواء كان سلعاً أو خدمات، بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة. فقد سجّل لبنان تراجعاً في مؤشّر الـ«تعقيد» من المركز 42 عالمياً في عام 2009 إلى المركز 57 في عام 2019، بحسب هذا المؤشّر (التعقيد الاقتصادي) الذي تصدره جامعة هارفارد. ويُظهر هذا الأمر تحوّل التركيز من الإنتاج المعقّد، والنوعي، إلى الإنتاج السهل الذي لا يتطلّب الكثير من العمل المعرفي. وعندما لا تحتاج عملية الإنتاج إلى الكثير من المعرفة، تنتج قيمة مضافة أقلّ ما يؤدي إلى خفض القيمة الفعلية للمنتجات. كما أنه عندما تكون معظم الصادرات قليلة التعقيد، يكون إيجاد أسواق لتصريفها أمراً صعباً. بهذا المعنى يكون إنتاج هذه السلع سهلاً حول العالم، وهناك تنافس كبير على أسواق تصريفها.

مؤشّر «التعقيد الاقتصادي»، هو مؤشّر لقياس المعرفة الإنتاجية الموجودة لدى اقتصاد معيّن. والمعرفة الإنتاجية هي مجموع المعارف المتراكمة لدى الأشخاص في اقتصاد معيّن، السؤولة عن إنتاج أنواع من السلع. بالإضافة إلى القدرات على تطبيق هذه المعارف إنتاجياً وتحويلها إلى سلع وخدمات. ويعبّر «التعقيد الاقتصادي» عن تنوع وتعقيد القدرات الإنتاجية التي تشملها صادرات كل بلد. ويفسر هذا المؤشّر الفروق في الدخل بين البلدان، بسبب اختلاف نوع الإنتاج بينها. كما يقوم هذا المؤشّر على احتساب أنواع السلع والخدمات التي يتمّ تصديرها، آخذاً في الاعتبار مدى تعقيد عملية الإنتاج. فكلما زاد حجم الصادرات التي تُعدّ «معقّدة» بالنسبة إلى إجمالي الصادرات، زادت نسبة «التعقيد الاقتصادي» للبلد. ويأخذ المؤشر في الاعتبار مدى التنوّع لدى صادرات البلد ومدى «انتشارها» في البلدان الأخرى، أي عدد البلدان التي تنتج مثلها.

بالنسبة إلى الإنتاج اللبناني، فإنه يمتلك العديد من الصادرات ذات التعقيد العالي، إلا أن حجم هذه الصادرات صغير جداً. فأكثر الصادرات اللبنانية تعقيداً، بحسب المؤشّر الصادر عن جامعة هارفرد، هي الماكينات الصناعية، تليها اللوحات الفنية والأدوات المستخدمة في تظهير الصور، وأجهزة الليزر. إلا أن مجموع صادرات كل هذه الصناعات لا يتعدّى 3,8 ملايين دولار. أما المنتجات التي تحتل حصّة كبيرة من التصدير فهي منتجات ذات تعقيد منخفض كثيراً، مثل الخدمات السياحية (يحتسبها المؤشّر كصادرات)، وتصنيع الذهب والمجوهرات والخدمات المصرفية وصناعات تحويلية مثل المواد الغذائية، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية. وتبلغ قيمة تصدير هذه السلع والخدمات الحصّة الأكبر من التصدير، فمثلاً تبلغ قيمة الخدمات السياحية 10 مليارات دولار، والخدمات المالية 1,2 مليار دولار، أما صادرات المجوهرات والذهب فتبلغ حوالى 830 مليون دولار.

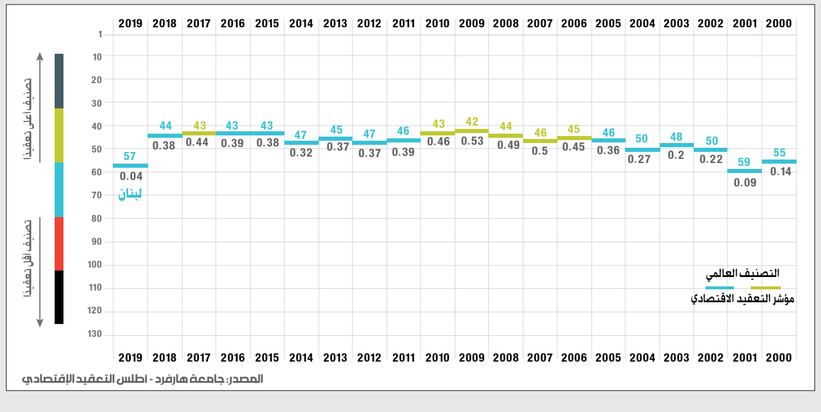

50٪ طاقة متجدّدة في 2030

توفير 36 مليار دولار

النظام الفاشل في لبنان أدّى إلى دين عام بقيمة 40 مليار دولار. وعجز سنوي في المالية العامة بقيمة 1.8 مليار دولار. وجفاف هائل في مخزون العملات الأجنبية. وارتفاع في كلفة الكهرباء وتقنين يصل إلى 20 ساعة يومياً وتلوّث. هذه هي المعطيات الصالحة كمدخل للحديث عن أهمية الطاقة النظيفة في المرحلة الآتية بحسب ورقة أعدّها مدير «منظمة الطاقة المتجدّدة» روني كرم. خلاصة الورقة أن هناك ضرورة لتغيير النموذج الطاقوي للبنان عبر الاعتماد أكثر على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإنتاج 50٪ من حاجات لبنان في عام 2030 وتوفير نحو 36.1 مليار دولار

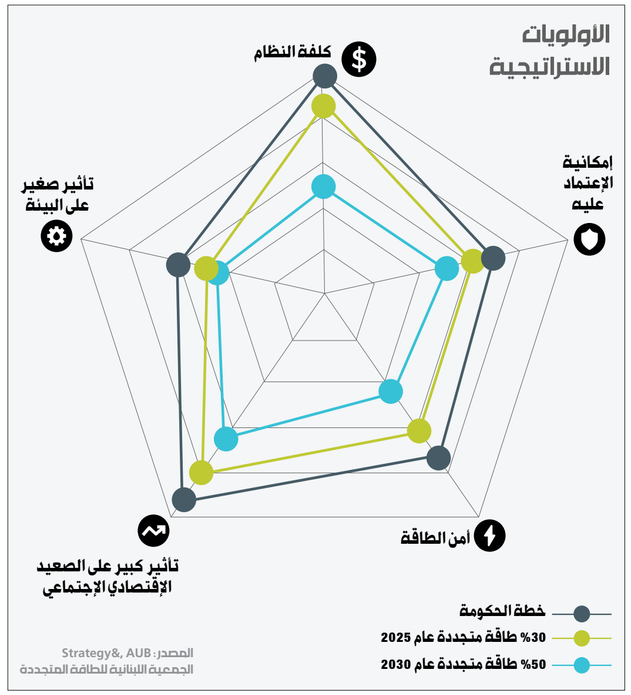

يستورد لبنان 3,4 مليارات دولار من الوقود المخصّص لإنتاج الكهرباء. هذا المبلغ ينخفض ويرتفع تبعاً لمجموعة عوامل متغيّرة أهمها أسعار النفط العالمية والقدرات المحلية على الإنتاج والاستهلاك. طبعاً، الأزمة كان لها أثر واضح على هذا الأمر. في السنة الماضية كانت أسعار المشتقات النفطية مدعومة ما أدّى إلى مواصلة استيرادها بشكل شبه عادي. لكن مع تحرير أسعار هذه المشتقات على سعر الصرف الفعلي في السوق الحرّة، تقلّص استهلاكها ضمن حدود نسبية. بشكل عام، انخفض استيراد لبنان من الفيول أويل والمازوت اللازمين لمعامل الإنتاج في مؤسسة كهرباء لبنان، ولمولّدات الأحياء أيضاً. تُراوح التقديرات بين 30٪ و45٪، إنما ليست هناك إحصاءات دقيقة عن الموضوع لغاية الآن. لكنّ هذا الانخفاض في الاستهلاك لم يظهر بوضوح في كلفة الاستيراد لأنه أتى في سياق ارتفاع أسعار النفط العالمية. ارتفاع الأسعار الذي فاعيل تقلّص الاستهلاك. بمعنى آخر، إن نسبة المشتقات النفطية من الاستيراد الإجمالي ما زالت مرتفعة، بل تتجاوز 25٪.

> **يمكن تأمين حاجات لبنان عبر زيادة القدرات الإنتاجية بواسطة الشمس والرياح والماء إلى 2000 ميغاواط**

ولا تنحصر أكلاف هذا النوع من إنتاج الكهرباء بزيادة العجز في الميزان التجاري، بل تشمل أيضاً أكلافاً إضافية تتعلّق بالتلوّث. بحسب تقديرات «منظمة الطاقة المتجدّدة» (LFRE) فإن الوفيات المرتبطة بالتلوّث الناتج من استعمال الوقود الأحفوري في إنتاج الكهرباء، تُقدّر في لبنان بنحو 2700 حالة وفاة سنوياً، وهو معدل مرتفع بين مماثلة مثل الأردن ومصر والبحرين والجزائر وفلسطين والسعودية وسواها.

انطلاقاً من هنا، يمكن القول إن التحوّل نحو الطاقة المتجدّدة أمر ضروري لتأمين استدامة الحصول على الطاقة الكهربائي، وتوفير الأموال على الخزينة وعلى الاقتصاد، وبالنسبة إلى الأمن الطاقوي أيضاً. لذا يقترح رئيس منظمة (LFRE) روني كرم، زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء في لبنان. في رأيه يمكن إنشاء مزارع طاقة شمسية في الهرمل، ورأس بعلبك وراشيا والبقاع الغربي، بالإضافة إلى مزارع إنتاج طاقة الرياح عبر استخدام الأملاك العامة. القدرة الإنتاجية المتاحة في لبنان لإنتاج الكهرباء من الشمس والرياح على الأملاك العامة تصل إلى 4700 ميغاوات من الشمس و1000 ميغاوات من الرياح، فضلاً عن القدرة على إعادة تأهيل المعامل المائية.

إذاً، التحدّي أن يكون لبنان قادراً وراغباً في هذا التحوّل. عندها يمكن تأمين حاجات لبنان عبر زيادة القدرات الإنتاجية بواسطة الشمس والرياح والماء إلى 2000 ميغاوات تضاف إلى 650 ميغاوات تنتج من المعامل الحالية بعد تحويل جزء منها على الغاز وبقاء جزء آخر على الفيول والمازوت. من أصل الـ2000 ميغاوات، سيكون لدى لبنان 1700 ميغاوات منتجة من الشمس والرياح و300 ميغاوات منتجة بواسطة المياه المتدفّقة. بحسبة صغيرة، فإن الكلفة الإجمالية لهذا الاستثمار تبلغ 1,5 مليار دولار فيما تحتاج الشبكة إلى تأهيل بقيمة 300 مليون دولار.

ثمة من يحاجج بأنه لا مكان لمزارع الشمس والرياح، وبأنها غير مستقرّة على الشبكة وسواها من التعقيدات التي تُلقى بوجه الاعتماد أكثر على الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء. الواقع، أن هناك الكثير من المساحات التي يمكن استخدامها لأنها أملاك عامة، ولأنها أيضاً قريبة من الشبكة الأساسية. في لبنان نحو 2852 مدرسة يمكنها أن تؤمّن 450 ميغاوات على أسطحها. من بين هذه المدارس هناك 1236 مدرسة رسمية، و1617 مدرسة خاصة. في الهرمل ورأس بعلبك مساحات شاسعة من الأراضي المقفرة غير المستثمرة نهائياً وهي أملاك عامة.

يعتقد كرم، أنه بحلول عام 2025 يمكن أن يكون لدى لبنان 30% من حاجاته الكهربائية منتجة بواسطة الطاقة المتجددة، وأن ترتفع هذه النسبة إلى 50% بحلول 2030. وبالمقارنة مع الكلفة الحالية البالغة 3,5 مليارات دولار، فإن الكلفة ستصبح 1,5 مليار دولار إذا دمجت الحكومة اللبنانية خطتها لتحويل المعامل إلى الغاز مع الطاقة المتجددة بنسبة 5%، لكنها ستنخفض إلى مليار دولار سنوياً إذا دمجت هذه الخطة مع 37% طاقة متجددة. فإذا بلغ لبنان مرحلة الاعتماد على الطاقة المتجددة بنحو 50%، فإن الوفر بحلول 2030 سيكون 36,1 مليار دولار.

لا تُختصر القصة بهذا الأمر. فالطاقات المتجددة سهلة التمويل قياساً بالبنى الإنتاج المستندة إلى الوقود الأحفوري. وستكون الكلفة أقلّ على الجميع، وخصوصاً لجهة الكلفة الصحية غير المباشرة المتأتية من التلوّث الذي يأتي من الإنتاج بواسطة الوقود الأحفوري.

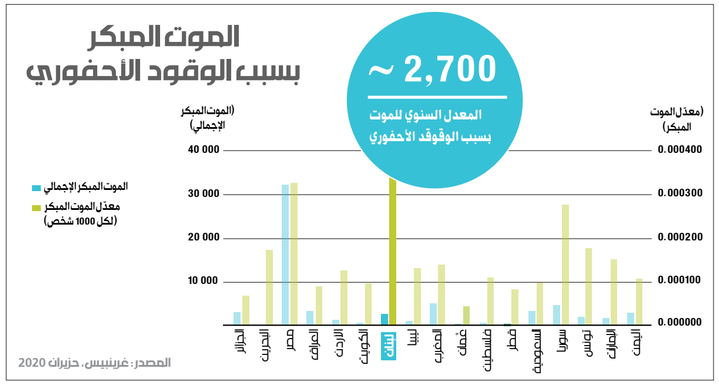

المصدر: غرينبيس، حزيران 2020

483 مليار دولار خسائر التهرّب الضريبيّ

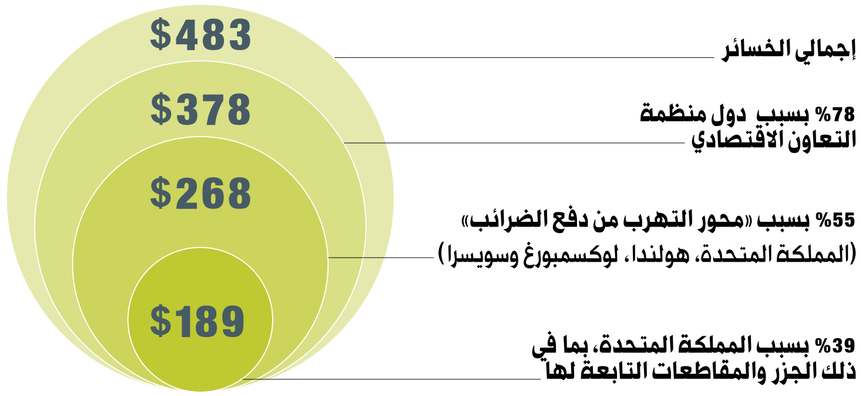

المصدر: تقرير حالة العدالة الضريبية 2021

ماهر سلامة

تُقدّر قيمة التهرّب الضريبي حول العالم بنحو 483 مليار دولار في السنة. «هذا المبلغ يكفي لتلقيح كل سكان الأرض بشكل كامل وبالجرعتين، ثلاث مرات»، هذا ما يُظهره تقرير «حالة العدالة الضريبية» الصادر أخيراً. لكنّ خسائر التهريب لا تتعلق فقط بالتنمية التي يمكن تحقيقها بواسطة المبالغ غير المحصّلة، بل لديها تأثير مرتبط بالامساواة أيضاً. فالخسائر تتركّز في فئات الدول ذات الدخل المنخفض بشكل أكبر، مقابل دول ثرية - ذات الدخل الأعلى، هي المسؤولة عن النسبة الكُبرى من هذه الخسائر. على مستوى قياس آخر، فإن الشركات المتعدّدة الجنسيات تهرّبت من تسديد ما يُقدر بنحو 312 مليار دولار بواسطة قدراتها ونفوذها في استغلال القوانين والتحايل عليها ونقل الأرباح من بلد إلى آخر.

مصادر التهرب

الشركات المتعدّدة الجنسيات مسؤولة عن خسائر في الضرائب المهرّبة بقيمة تقديرية تبلغ 312 مليار دولار، أي ما نسبته 65% من مجمل التهرّب الضريبي. آليات التهرّب، كما وردت في تقرير «حالة العدالة الضريبية» الذي أصدرته... يشير إلى أن هذه الشركات تؤسّس فروعاً لها في الدول التي تفرض معدلات ضرائب منخفضة، أو في الدول التي لا تفرض ضرائب مطلقاً، وتنقل إلى هذه الفروع أرباحاً كبيرة من نشاطاتها في دول أخرى، ما يتيح لها التهرّب من تسديد ضرائب مرتفعة. وتُقدّر الأرباح التي تنقلها هذه الشركات إلى ما يُسمّى «الملاذات الضريبية» بما يُراوح بين 900 مليار و1100 مليار دولار، أي ما يساوي 40% من أرباحها.

لدى هذه الشركات حجم هائل يوازي ثلث الناتج المحلّي العالمي، كما أنها تمثّل نصف الصادرات وربع التوظيف في العالم. وبدلاً من أن تكون مصدراً هائلاً للضرائب المحصّلة في مختلف البلدان التي تنشط فيها، فإنها بسبب نفوذها وقدراتها أصبحت مصدراً هائلاً للتهرّب. لكنّ الخسائر ليست فقط بشكلها المباشر الناتج من التهرّب المرتبط بنقل الأرباح إلى فروع في بلدان أخرى، بل يشمل أيضاً خسائر غير مباشرة. فحجم الأموال التي تنقلها الشركات إلى فروعها في الدول المساهمة «ملاذات ضريبية»، يُشعل المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارات من خلال خفض الضرائب على أرباح الشركات. تنافس كهذا يفاقم الخسائر في الإيرادات الضريبية المحتملة لتصحح الخسائر «أكبر بكثير من الخسائر المباشرة» كما يرد في التقرير. فبحسب صندوق النقد الدولي، فإن قيمة الخسائر غير المباشرة تساوي ثلاثة أضعاف الخسائر المباشرة.

يشير التقرير إلى أن الدول المصنّفة في فئة الدخل المرتفع، تخسر 276 مليار دولار سنوياً بسبب تهرّب الشركات من دفع الضرائب، أي أن 88% من الخسائر الضريبية بسبب تهرّب الشركات هي من نصيب الدول الغنية، فيما تخسر الدول الأخرى 36 مليار دولار سنوياً فقط. هذه الأرقام تؤثّر على الدول الأفقر بشكل أكبر، إذ إن خسارة الـ36 ملياراً تشكّل ما نسبته 4,2% من الإيرادات الضريبية لهذه الدول، في حين أن خسائر الدول ذات الدخل المرتفع لا تشكّل أكثر من نسبة 2,8% من إيراداتها الضريبية.

سرية مصرفية

من أدوات استقطاب الأموال وإخفاء الطرق الأكثر جذباً للأموال والأرباح الهائلة، هي السرية المصرفية. فالعديد من أصحاب الثروات يحوّلون أموالهم إلى دول تتميّز بوجود قوانين تحمي السرية المصرفية من الانكشاف، أو ليس لديها تبادل المعلومات الضريبية مع بلادهم. السرية المصرفية تكبّد الدول خسائر كبيرة في الإيرادات تُقدّر بنحو 171 مليار دولار سنوياً، يمثّل

> **تشكّل السرية المصرفية عائقاً أمام تطبيق أنظمة ضريبية تصاعدية تستهدف ثروات الطبقات الأغنى وتردم هوّة اللامساواة**

هذا الرقم 35% من إجمالي الخسائر الضريبية في العالم، بحسب تقديرات التقرير. وتُعدّ دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) مسؤولة عن 49% من المخاطر المتعلّقة بالسريّة المصرفية في العالم. لكن، واقعياً، هذه الدول مسؤولة عن 92% من الخسائر الضريبية الناتجة من التهرب الضريبي بواسطة السرية المصرفية، أي ما قيمته 157 مليار دولار. ومن أبرز هذه الدول المعنية بالتزام السرية المصرفية: بريطانيا وهولندا ولوكسمبورغ وسويسرا.

تُعتبر بريطانيا أكبر وأسوأ المساهمين في إتاحة قناة السرية المصرفية لتهرّب أصحاب الثروات من الضرائب. هي تستخدم في ذلك شبكة الجزر التابعة لها مثل جزر الكايمان وجزر فيرجن حيث تتيح إقامة نوع من «إمارات» للملاذات الضريبية. هذه الشبكة من الجزر يُشار إليها عادة باسم شبكة العنكبوت البريطانية. وبحسب أرقام تقرير حالة العدالة الضريبية، فإن هذه الشبكة مسؤولة عن مبلغ 88 مليار دولار من الخسائر الضريبية سنوياً.

بشكل عام، تشكّل السريّة المصرفية عائقاً أمام تطبيق أنظمة ضريبية تصاعدية تستهدف ثروات الطبقات الأغنى، وتهدف الى إعادة توزيعها لردم الهوّة الناتجة عن اللامساواة. وكما يشير التقرير المذكور، فإن الإحساس بأن الضرائب والقوانين لا تطبّق على جميع فئات المجتمع بشكل عادل، يخلق نوعاً من الخلل في الثقة لدى المجتمع.

حلول مقترحة

يقترح تقرير حالة العدالة الضريبية عدّة حلول للحد من الخسائر الضريبية، أهمها:

1- إضافة ضرائب على الأرباح الإضافية للشركات المتعددة الجنسيات، هذه الأرباح هي تلك التي تتحصّل عليها هذه الشركات بفعل أزمة كورونا. فمثلاً، شركات الأدوية التي صنّعت لقاحات للفيروس، استغلّت الأزمة لمراكمة أرباح إضافية هائلة.

2- إضافة ضرائب على أصحاب الثروات الكبرى في العالم، بهدف تمويل التعافي الاقتصادي من الجائحة.

3- وتضم الحلول أيضاً فرض حد أدنى للضرائب عالمياً، بحيث تُجبر الدول على الالتزام به. والهدف من هذا الأمر هو الحد مما يحصل من «منافسة ضريبية» على اجتذاب الأموال.

شبكة العنكبوت البريطانية

يصف تقرير «حالة العدالة الضريبية 2021» بريطانيا وشبكة جزرها بـ«شبكة العنكبوت البريطانية» لأنها مسؤولة وحدها عن 32% من جميع الخسائر الضريبية التي تسببها الشركات، ما يجعل المملكة المتّحدة أكبر مساهم في التهرّب الضريبي من قبل الشركات عالمياً. وهذا التوصيف يشير إلى آليات عمل الجزر البريطانية والإقليم التابعة لها (الجزر البريطانية والأقاليم التابعة لها تقع تحت الحكم القضائي البريطاني) باعتبارها شبكة تهدف إلى استقطاب الأرباح والتدفقات المالية غير المشروعة. لندن تقع في وسط هذه الشبكة، إذ يمكن للشركات أن تعيد تحويل الأموال إلى لندن من هذه الجزر والإقليم من أجل فرض مكان الإقامة الضريبية في تلك الجزر والأقاليم حيث معدلات الضرائب منخفضة.

هذه الشبكة تتيح للشركات التهرّب من ضرائب بقيمة مقدرة نحو 101 مليار دولار سنوياً. وعندما نضيف الخسائر الضريبية بسبب الثروات الشخصية، فإن الشبكة تصبح مسؤولة عن 39,2% من جميع الخسائر الضريبية التي تتكبدها البلدان في جميع أنحاء العالم، ما يكلّف هذه البلدان أكثر من 189 مليار دولار سنوياً.

البلدان	أرباح الشركات المحول الى هذه البلدان	أرباح الشركات المحوّلة من هذه البلدان	الخسائر التي تكبدتها دول أخرى من التهرب الضريبي الى هذه البلدان
برمودا	40,9	0,5	10,8
جزر كايمان	141,9	5,3	37,6
جزر توركس وكايكوس		0,04	
جزيرة مان	13,2	1,4	3,5
جيرسي	16,4	0,5	4,3
غويرنسي	0,5	1,6	0,1
غيبرالتار	12,4	0,2	3,3
بريطانيا	143,2	139,7	38
المجموع	368,5	149,24	97,6

بالأرقام

223
مليار دولار من الخسائر الضريبية الناتجة من تهرّب الشركات تذهب إلى دول تفرض معدلات ضرائب فعلية تقل عن 10٪ مثل بريطانيا وسنغافورا وهولندا وسويسرا

21 -32
تريليون دولار هو تقدير مجموع الثروات الموجودة في مايسمّى «ملاذات ضريبية» بمافيها جميع انواع الاصول

9,9
تريليون دولار هو تقدير الاصول المالية الموجودة في «الملاذات الضريبية» اي مايساوي 11٪ من الناتج الاجمالي العالمي

تأسيس الشركات وإدارتها عبر «البلوكتشاين»

عصر العقود الذكية

علي عواد

القصّة لم تكن يوماً عن خوارزميّات وعملات رقميّة بات سعر بعضها عشرات الآلاف الدولارات. الأمر أبعد من ذلك. البلوكتشاين ماضية في كتابة التاريخ المعاصر من دون الالتفات لأحد. هناك من انتبه لذلك، واعتنقه. فعلى مبدأ البلوكتشاين، ظهر مفهوم «المنظّمات المستقلّة اللامركزية» أو الـ«DAO» اختصاراً من (Decentralised Autonomous Organizations)، الذي سيغيّر بنية الملكية في الشركات وتأسيسها وبيع أسهمها، بالإضافة إلى هيكليّة إدارتها. فبدلاً من المدير التنفيذي سيكون لدينا برمجيّات «العقود الذكية»، وستصبح أسهم الشركة من ضمن بنية البلوكتشاين لتصبح حكماً عابرة للقارات. بهذا المعنى، ستنتقل الشركات من عالم المركزية في الدول، إلى عالم اللامركزية على الشبكة ومفتوحة على كل أشكال الاختلاف الطبقي والعرقي. والأهم من ذلك كلّه، لا سلطة للحكومات عليها. فكيف تعمل؟ وما هي أبرز الإيجابيات والسلبيات؟

تعتمد المؤسّسات والمنظمات حول العالم، هيكليّة معيّنة لإدارة شؤونها. يمكن تسميتها هيكليّة كلاسيكيّة مهما طرأت عليها تعديلات. فهي تبقى شركة مملوكة من مساهمين يملك كل منهم حصصاً فيها هي عبارة عن أسهم لها قيمة اسمية وقيمة سوقية ويمكن بيعها وشراؤها وفق آليات معروفة. ومركزية القرار في الشركات الكلاسيكية متصلة بالدول التي أسّست فيها، أي أنّها تخضع للضرائب وتقوم بالأعمال وسواها انطلاقاً من موقعها المركزي ضمن حدود الدول. وأبعد من ذلك، فإن بنيتها التنفيذية تشبهها، أي أن لها مديراً تنفيذياً يطبّق قرارات مجلس الإدارة ويشرف عليها ويكون مسؤولاً أمام المجلس.

> **العقود الذكية (Smart Contracts) هي برمجيات خُلقت لاتمتة غالبية القرارات التي يقوم بها البشر**

الأمر أصبح مختلفاً في ظل مفهوم «المنظمات المستقلّة اللامركزية» أو ما بات يسمى «DAO». فعلى سبيل التبسيط، إذا أراد مدير التسويق في شركة معينة صرف مبالغ إضافية من أجل الإعلانات، سيتوجب عليه تقديم طلب (على شكل مستندات أو ملفات على الحاسوب) إلى مجلس الإدارة الذي يبتّ بهذا الأمر. وإذا وافق المجلس على ذلك، يصدر قراراً موقعاً من أعضاء المجلس وتحال منه نسخة إلى المدير التنفيذي الذي يشرف على حسن التطبيق. لكن في ظل مفهوم «DAO» ستحلّ البرمجيات الذكية محلّ المدير التنفيذي. هذا ما تقدّمه الـ«DAO». باختصار، هي شركة تديرها برامج (عقود ذكية) ومُتفق مسبقاً على آليات الإدارة من قبل مؤسّسيها. لكن كيف يمكن للشركة أن تنمو وتجابه التحديات الجديدة؟ في الشركات أو المنظمات والكيانات، هناك مجلس إدارة مكوّن من أبرز حملة الأسهم يجتمع لدرس ومناقشة استراتيجيات الشركة وأعمالها والقرارات التي تخصّ مستقبلها وتقدمها وازدهارها وحتى إفلاسها. وبالتسلسل الإداري، يبدأ تنفيذ هذه الاستراتيجيات والأعمال عبر المدير التنفيذي ومنه إلى باقي العاملين في الشركة وفق وقعهم في الهرم الإداري. لكن عندما تكون الشركات مؤسّسة وفق مفهوم الـ«DAO»، سيتم استبدال الأسهم بعملة رقمية رمزية اسمها «توكن» (Token) مسجّلة على البلوكتشاين. وكل من اشترى أكبر عدد من تلك العملات يصبح المؤثّر الرئيسي في توجهات الشركة وعملها (يمكن شراؤها مثل العملات الرقمية ووضعها في محافظ رقمية). وكل اتفاق في ما بين هؤلاء على استراتيجية ما أو أعمال محدّدة، فإن تنفيذ هذه الأعمال يتم عبر العقود الذكية التي يتم تحديثها تماشياً مع كل سياسة معينة جديدة أو قرار جديد ليتم بعد ذلك تطبيق القرار فوراً في كامل المنظمة.

أما العقود الذكية (Smart Contracts)، فهي برمجيات خُلقت لاتمتة غالبية القرارات التي يقوم بها البشر. ويمكن إعدادها لتقوم بتوظيف أشخاص جدد، أو زيادة الراتب، والكثير من الأمور. هي برامج مكتوبة بشكل يمكنها من اتخاذ قرارات القبول بأمر ما من عدمه. وظيفتها أن تنفّذ الإجراءات ذات الصلة، أو التحكم فيها، أو توثيقها تلقائياً وفقاً لشروط العقد أو الاتفاقية من دون العودة إلى البشر. مثلاً، لتوظيف شخص جديد، تحوي العقود الذكية المؤهّلات التي تريدها الشركة، وبدورها تطلب من الشخص أن يبرز ذلك وقد يتوجب عليه حلّ مسألة معينة كاختبار له. وإذا قام بكل تلك الأمور بشكل صحيح، يتم توظيفه تلقائياً. وهكذا الأمر بالنسبة لكل القرارات التي تتخذ في الشركات.

إيجابيات وسلبيات الـ«DAO»

■ إيجابيات
- لا خوف من خطأ بشري حيث أن الأمور تديرها برامج.
- لا حاجة للاعتماد على مدير تنفيذي مشهور لتطوير الشركة، أو لإبرازها على مستوى العالم. كما أن البرامج لا تأخذ نسبة من أرباح الشركة مثل الـ«CEOs».
- البرامج لا تأخذ إجازات عمل.
- لا يمكن إغلاقها من قبل أي أحد.
- الكود البرمجي لتلك الشركات هو مفتوح المصدر، بمعنى أنه يمكن لأي شخص مطلع برمجياً أن يراجع ذلك الأمر وحتى تحديثه إن كان هناك أي ثغرة. وهذا يسهم أيضاً في تعزيز الثقة للمستثمر إذا ما أراد التعامل معها أو أن يشتري «توكن» الشركة.

■ سلبيات
- الكود البرمجي المفتوح المصدر هو مصدر قلق أيضاً، إذ يمكن أن يكتشف أحدهم ثغرة برمجية ويسرق أصول او أموال رقمية أو قد يعبث بعمل البرنامج بحيث يقوّض سير العمل.
- لا توجد أسرار شركة مخفيّة. عادة ما تقوم الشركات الطبيعية بإخفاء ما تقوم به من أبحاث وتطويرات. والهدف من ذلك عدم كشف ما ستحضره في المستقبل من منتجات أمام المنافسين. مثلاً شركات سيارات الفورمولا 1 تخفي أجزاء طوّرتها من الهيكل الخارجي للسيارة حتى لحظات قبل السباق. وهكذا تفعل شركة «آبل» مع منتجاتها مثل «ايفون» و«ماك بوك». تسريب معلومات كهذه يضر بارباح الشركة المستقبلية والمتوقعة.
- هناك نوع من الثقة أو الولاء يُبنى بين المستهلك وبين الصانع. مثلاً، غالبية مستخدمي سيارات «تسلا» الكهربائية ابتاعوا هذه السيارات ليس خوفاً على المناخ، بل بسبب شخصية إيلون ماسك والحالة الاجتماعية التي استطاع بيعها مع السيارة. وهذا أمر لا يمكن حصوله مع برامج.

37
مليار دولار
هو حجم سوق شركات الـ«DAO» بحسب موقع «كوين ماركت كاب». وهي موزعة بين عشرات الشركات مثل «يوني سواب» و«داو» و«مايكر»

توضيح

العملات الرقمية التي لها جدوى (Utility) في العالم الرقمي او هي بمثابة اصول الشركة. اسمها «توكن» (Token) وهي تشترى وتباع هنا بقية العملات الرقمية التي تعدّ بمثابة وسيلة دفع الاموال والمسماة «كوين» (Coin)

مستقبل الـDAO

من المحتمل أن تتجه بعض الشركات الطبيعية إلى الـ«DAO» لتحويل حوكمة الشركة من مجلس إدارة ومدير تنفيذي، إلى برمجيات، ومن الممكن أن تخضع الشركات للإشراف من قبل الـ«DAO». ومع ذلك، من غير المرجح أن يحصل هذا الأمر إلى أن تحظى الـ«DAO» بتشريع قانوني داخل الدول، علماً بأن ولاية وايومنغ الأميركية، أقرّت قانوناً في وقت سابق من هذه السنة، يعترف بالـ«DAO» ومنحها ذات السلطة القانونية مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة. لكن على صعيد الدولة، ما زالت الـ«DAO» غير معترف بها في غالبية الدول حول العالم.

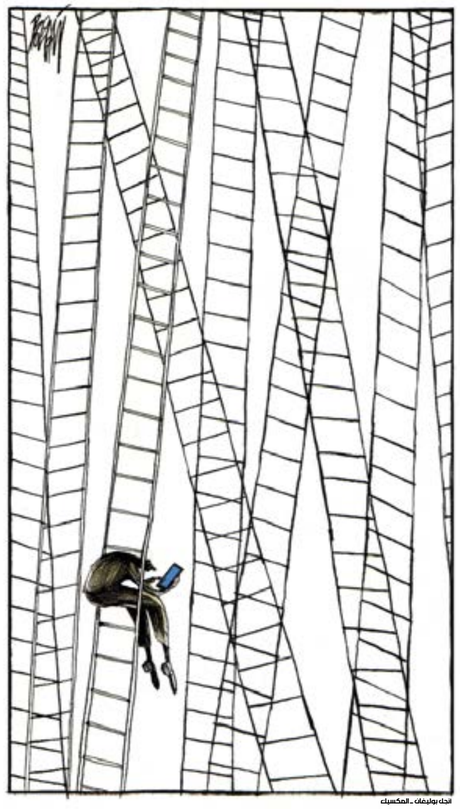
الحل: وليامز ـ المكسيك

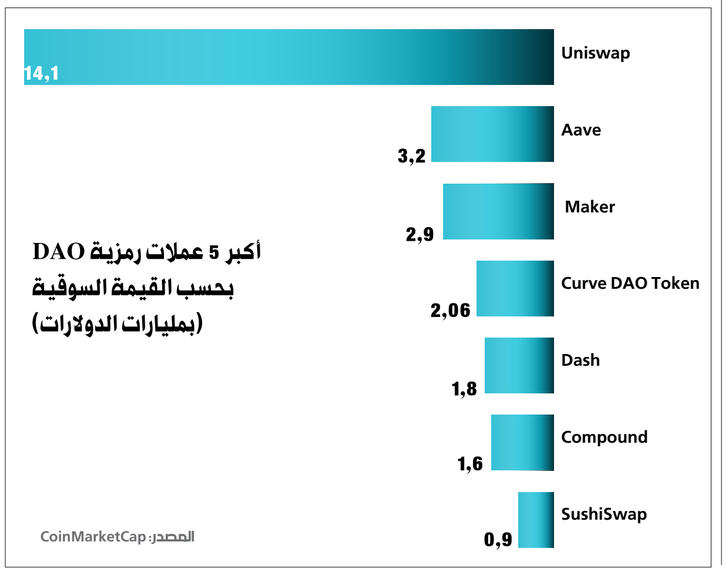

قراءات

مقال

الرأسمالية= الموت *

ديفد روزن

خلال القرون الأربعة أو الخمسة الماضية، أعادت الرأسمالية تشكيل العالم من خلال تحويل كل العلاقات إلى تبادل سلع. صعدت الرأسمالية من «الموت الأسود»، أي من جائحة الطاعون الدبلي، الذي اجتاح أفريقيا وأوراسيا بين عامَي 1346 و1353. والمعروف عن الطاعون أنه تسبّب بالجائحة الأكثر فتكاً في تاريخ البشرية، إذ أدّى إلى وفاة ما بين 75 مليون شخص و200 مليون في أوراسيا وشمال أفريقيا. تُلاحظ محطة الـBBC البريطانية أن «الاتجاه العام لفترة ما بعد القرنين الرابع عشر والخامس عشر، كان في تركّز الموارد - رأس المال والمهارات والبنى التحتية - في أيدي عدد صغير من الشركات الكبيرة». وهذه العملية مستمرة حتى يومنا هذا.

الرأسمالية تحوّل كل شيء، حرفياً كل شيء، إلى سلعة. بنفس الطريقة التي حوّلت فيها العمل البشري إلى «قوّة العمل»، بحيث أصبح الناس يبيعون أنفسهم كما يبيعون أي شيء آخر. الرأسمالية حوّلت الطبيعة إلى سلعة. يُشير جيسون مور في كتابه «صعود الطبيعة الرخيصة» إلى أن «حالة صعود الرأسمالية كانت عبر خلق الطبيعة الرخيصة». ويُضيف: «لكن إذا كان الشيء رخيصاً، هذا لا يعني أنه مجانياً».

على مدى القرون القليلة الماضية، نهب الرأسماليون السكر والقطن والمنسوجات وكذلك الفحم والحديد والنفط. لقد سارت هذه العملية بالتوازي مع نهب العمال والعبيد. يتجلّى ذلك في التحوّل الذي طرأ على المشهد العالمي، مثل إزالة الغابات، الزراعة الصناعية، الامتداد العمراني الضخم في الضواحي، التعدين اللاانهائي للذهب والفحم والجاديت، الانسكابات النفطية في البحر، حوادث ناقلات النفط، وانفجارات الألغام. وينعكس هذا كلّه في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري، وعدد العواصف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات، وفقدان التنوّع البيولوجي، وتحمض المحيطات وتلوث المياه واستنفاد طبقة الأوزون.

> **على مدى القرون القليلة الماضية نهب الراسماليّون السّكر والقطن والمنسوجات وكذلك الفحم والحديد والنفط**

لا يمكن للمرء إلا أن يتساءل عن عدد المؤتمرات البيئية التي سنضطر لأن نجريها حتى يقبل المسؤولون التنفيذيون في الشركات، والبيروقراطيون الحكوميون، وأعضاء جماعات الضغط والأفراد التابعون لهم، التخلّي عن الربح قصير الأجل في مقابل البقاء على المدى الطويل... إن لم يكن لأجلهم فلأبنائهم وأحفادهم.

البلدان الغنية ذات الانبعاثات العالية بسبب الوقود الأحفوري - بقيادة الولايات المتحدة - لا تحتاج إلى خفض الانبعاثات وإنهائها فحسب، بل أيضاً إلى تقديم تعويضات للبلدان ذات الانبعاثات المنخفضة التي تضررت بسببها. والشركات - بما في ذلك مجالس إداراتها - والسياسيون، بحاجة إلى أن تتم محاسبتهم على أفعالهم السيئة.

ومع ذلك، إذا لم تتم معالجة نظرة الرأسمالية إلى القيمة الأساسية للسلعة، لن تتم معالجة الأزمة البيئية العالمية.

* هذا النص هو جزء من مقال نُشر على موقع counterpunch.org في 18 تشرين الثاني 2021

تقرير

من العملات الرقميّة إلى الذهب: أيّهما أكثر أمناً؟

مع ظهور متحوّر «أوميكرون»، أصيبت الأسواق المالية بصدمات عدّة، أبرزها، ما أصاب سوق العملات المشفّرة في نهاية الأسبوع الماضي. فقد أدّى التخوّف من أن يؤدي هذا المتحوّر الجديد إلى إقفالات وغيرها من الإجراءات المُضرّة بالاقتصاد، إلى تخلّي المستثمرين عن العملات المشفّرة ذات التقلبات الكبيرة والمخاطر المرتفعة، واللجوء إلى استثمارات أكثر أماناً.

بشكل متزامن، تهاوت أسعار العملات المشفّرة، مع اكتشاف المتحوّر الجديد من فيروس كورونا، «أوميكرون» وارتفاع أسعار الذهب. انتقال قسم من الأموال الموظّفة في العملات المشفّرة إلى الذهب أمر بديهي في ظل الأخبار السيئة عن متحوّر جديد لا فعّالية واضحة للقاحات في مواجهته. فالأمر قد يعني أن الاقتصادات التي لم تتعافَ بعد من تداعيات كورونا في السنتين الماضيتين، ستكون عُرضة لمزيد من انعدام الاستقرار. وهذا يعني أن التقلّبات في الأسواق ستكون كبيرة وفي اتجاهات مختلفة. لذا، فإنه في مثل هذه الأوقات يلجأ المستثمرون إلى أدوات استثمارية أقل خطراً وأكثر استقراراً. هم يتعاملون مع العملات الرقمية كما يتعاملون مع النفط أو مع الدولار واليورو. فعندما تكون هناك مخاوف من تقلبات كبيرة، الكلّ يستثمر في المعادن التي تُصنّف أكثر استقراراً.

المشهد يبدأ من «بيتكوين»، العملة المشفّرة الأشهر، إذ انخفض سعرها بنسبة 18% في نهاية الأسبوع الماضي من 56925 دولاراً إلى 46583 دولاراً. كذلك، خسرت «إثيريوم» في الفترة نفسها 22% من سعرها الذي تراجع من 4602 دولار إلى 3575 دولاراً. وفي المجمل خسر سوق العملات المشفّرة نحو 650 مليار دولار بين يومي الجمعة والسبت الماضيين فقط. فقد انخفضت القيمة السوقية لإجمالي العملات من 2,65 تريليون دولار إلى نحو 2 تريليون دولار. وفي الوقت نفسه، كان سعر أونصة الذهب يرتفع من 1769 دولاراً إلى 1783 دولاراً لتصبح القيمة السوقية المستثمرة في الذهب 11,3 تريليون دولار، أي بزيادة نسبتها 1% وقيمتها تصل إلى مليار دولار. يعكس هذا الارتفاع في السعر زيادةً في الطلب على الذهب الذي يُعد ملاذاً آمناً للمستثمرين عند الأزمات، ويمثّل هذا الأمر هروباً من مخاطر الاستثمارات الأخرى، مثل العملات المشفّرة. بمعنى آخر قد تكون هناك علاقة بين الأموال التي خرجت من سوق العملات المشفّرة والأموال التي دخلت في استثمار الذهب.

كتاب

يقدّم وولفغانغ ستريك في كتابه الأخير بعنوان «شراء الوقت: الأزمة المؤجلة للرأسمالية الديموقراطية»، قراءة تاريخية لهذه الأزمة انطلاقاً من الستينيات وصولاً إلى ما بعد الأزمة المالية العالمية. ويستند في هذه القراءة إلى الأدلة التي وردت في أدبيات النقد «النيو ماركسية» التي كانت رائجة في فرنكفورت في ذلك الوقت تحت اسم «نظريات الأزمة». النقد النيو ماركسي، توقّع أن تصل الرأسمالية إلى الأزمة التي وقعت فيها اليوم، أي إزاحة الشرعية الاجتماعية عنها. النصّ المعروض هو مقتطف من الكتاب الذي يشرح فيه وولفغانغ ستريك هذه النظريات بأبعادها الاجتماعية وتحوّلاتها وأسباب عدم انحسارها على رغم أنه تبيّن دقّتها في توصيف أزمة الرأسمالية. وفي المقابل، يطرح قراءة تاريخية ليشير إلى أن الديموقراطية «كما عرفناها تعيش آخر أيامها بل إنها على وشك أن تتحوّل إلى ديموقراطية شاملة تهدف إلى إعادة توزيع الثروة»

من أزمة الشرعية إلى الأزمة المالية *

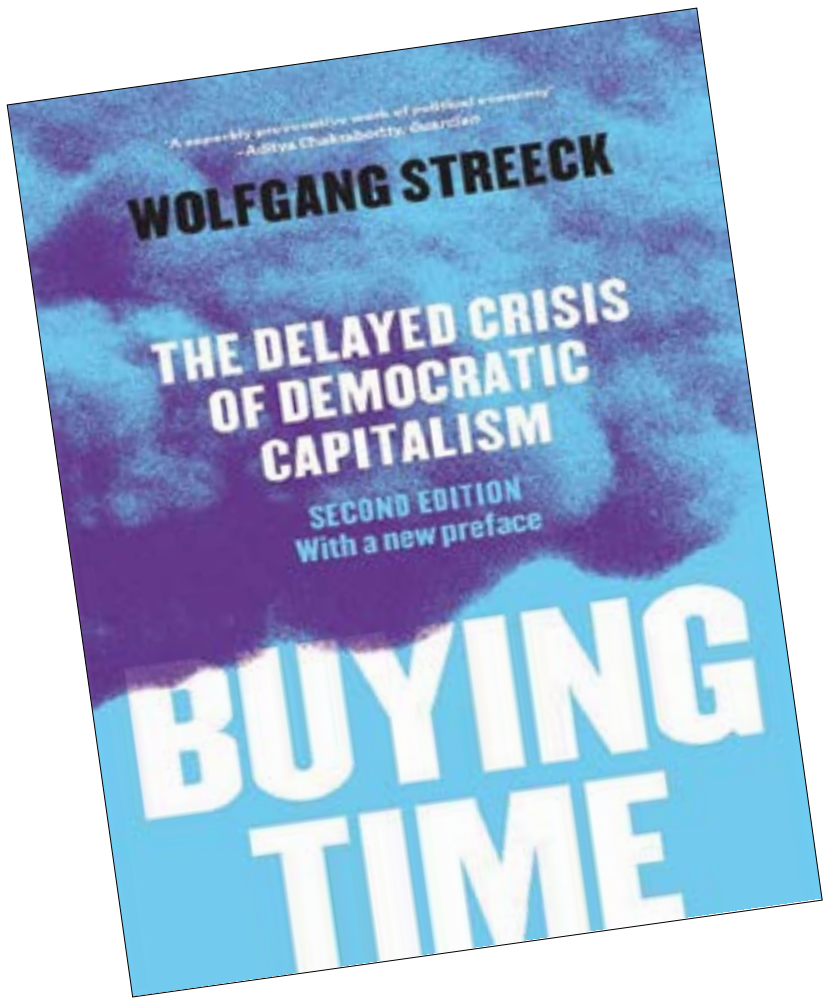

وولفغانغ ستريك

في نظرة على الماضي، يتبيّن أنه لم يعد هناك أي مجال للجدال في أن السبعينيات كانت نقطة تحول: شهدت هذه الفترة نهاية عملية إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية. والانهيار الأولي للنظام النقدي الدولي، الذي كان نظاماً سياسياً عالمياً لرأسمالية ما بعد الحرب. وعودة شبه الأزمات الاقتصادية، وانقطاعات النشاط الاقتصادي كخطوات في مسار التطور الرأسمالي. في ذلك الوقت، كان علماء الاجتماع في فرنكفورت، الذين استوحوا من الماركسية، بطرق مختلفة، في وضع أفضل من غيرهم للاطلاع، بشكل حدسي، على الدراما السياسية والاقتصادية في حينه. ومع ذلك، فإن محاولاتهم لفهم التشوّهات في ذلك الوقت - من موجات الإضراب في عام 1968 إلى أول ما يسمى بأزمة النفط - ضمن السياق التاريخي الأوسع للتطوّر الرأسمالي الحديث، سرعان ما تم نسيانها. حدثت أشياء كثيرة مفاجئة. حاولت نظرية «الرأسمالية المتأخرة» إعادة تعريف التوترات والتصدعات في الاقتصاد السياسي في ذلك الوقت. لكن التطورات التي لحقت النظرية استعصت على الإدراك النظري.

التخلّي عن جزء من إرث ماركس

يبدو أن إحدى مشاكل نظرية «الرأسمالية المتأخرة» كانت تتمثّل في أنها توجهت لتوصيف «السنوات الذهبية» لرأسمالية ما بعد الحرب على أنها فترة إدارة تكنوقراطية مشتركة بين الحكومات والشركات الكبرى. وأن هذه الشراكة تأسست للحفاظ على نموّ مستقرّ، والقضاء على الأزمة البنيوية في نهاية المطاف. لكن ما بدا أساسياً بالنسبة لأصحاب النظرية، كان يتعلق بشرعية الرأسمالية الحديثة الاجتماعية والثقافية، وليس الشرعية التقنية. ما فعله هؤلاء هو التقليل من أهمية رأس المال كفاعل سياسي وقوة اجتماعية استراتيجية، بينما بالغوا في الوقت نفسه في تقدير قوّة سياسة الحكومة على التخطيط والعمل، بالتالي استبدلوا النظرية الاقتصادية بنظريات الدولة والديموقراطية. كانت العقوبة التي دفعوها هي التخلي عن جزء أساسي من إرث ماركس.

كانت «نظرية الأزمة» في فترة عام 1968 غير مهيأة جزئياً أو كلياً لثلاثة تطورات رئيسية؛

- التطور الأول، هو أن الرأسمالية سرعان ما بدأت، بنجاح مذهل، في التحوّل إلى «الأسواق المنظمة ذاتياً»، في سياق السعي النيوليبرالي لإحياء ديناميكية التراكم الرأسمالي من خلال إلغاء القيود والخصخصة وتوسيع الأسواق.

- التطوّر الثاني أتى عكس التنبؤات بأزمة الشرعية. فقد شهدت السبعينيات قبولاً ثقافياً عالياً وسريع الانتشار لأساليب الحياة المعدّلة والموجّهة للتعايش مع فكرة السوق، وهذا الأمر عبّر عنه طلب النساء للعمل المأجور «المغترب» (بحسب تعبير ماركس الذي يقصد فيه العمل فقط بغرض سد الفجوة المادية، ويصف أنه في هذه الحالة ينخفض البشر إلى مستوى الحيوانات) وفي نموّ المجتمع الاستهلاكي الذي تخطى التوقعات.

- التطور الثالث يتعلق بالأزمات الاقتصادية المصاحبة للتحوّل من رأسمالية ما بعد الحرب إلى الرأسمالية النيوليبرالية (بخاصة أزمة التضخم في السبعينيات وأزمة الدين العام في الثمانينيات) والتي بقيت هامشية تماماً بالنسبة لـ«نظرية أزمة الشرعية» - على عكس التفسيرات المستوحاة من دوركهايم للتضخّم باعتباره التعبير عن الشذوذ الناتج من الصراع التوزيعي، أو تفسيرات جيمس أوكونور، الذي توقع في أواخر الستينيات «أزمة مالية للدولة» يليها تحالف اشتراكي ثوري للموظفين العموميين النقابيين وعملائهم من فائض السكان المهملين.

ولا جماعي للاستهلاك

أود أن أقترح سرداً تاريخياً للتطوّر الرأسمالي منذ السبعينيات. هذا السرد يربط ما أعتُبر ثورة رأس المال ضد الاقتصاد المختلط بعد

> **قد تكون التقنيات المختلفة لإدارة الطبقة المسحوقة، والتي تم تطويرها واختبارها في الولايات المتحدة، قابلة للتصدير أيضاً إلى أوروبا**

الحرب العالمية الثانية، مع الشعبية الواسعة لتوسيع أسواق العمالة والسلع الاستهلاكية بعد نهاية السبعينيات، ومع سلسلة من ظواهر الأزمات الاقتصادية منذ ذلك الحين وحتى اليوم (التي بلغت ذروتها في أزمة ثلاثية للبنوك والمالية العامة والنمو الاقتصادي).

أرى «إطلاق العنان» للرأسمالية العالمية في الثلث الأخير من القرن العشرين كنوع من المقاومة الناجحة من جانب أصحاب رأس المال ضدّ القيود المتعدّدة التي اضطرت رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية أن تتحملها حتى تصبح مقبولة سياسياً مرة أخرى في ظل منافسة الأنظمة. يمكن تفسير نجاح هذه المقاومة، وإعادة التنشيط غير المتوقعة للنظام الرأسمالي كاقتصاد سوق، من خلال الإشارة من بين أمور عدّة، إلى السياسات الحكومية التي وفّرت الوقت للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي كان قائماً في ذلك الوقت.

لقد حققوا ذلك من خلال توليد ولاء جماعي للمشروع الاجتماعي النيوليبرالي الذي يرتدي زي المشروع الاستهلاكي. أولاً، من خلال تضخّم المعروض النقدي، ثم من خلال تراكم الدين العام، وأخيراً من خلال القروض السخيّة للأسر، وهو أمر لم تكن نظرية الرأسمالية المتأخّرة لتتخيله. صحيح أنه بعد فترة من الزمن، أحرَقت كل من هذه الاستراتيجيات نفسها بطرق وردت في «نظرية الأزمة» النيوماركسية لجهة تقويض أداء الاقتصاد الرأسمالي. لذا، ظهرت مشاكل شرعية النظام الرأسمالي مراراً وتكراراً، ولكن ليس بين الجماهير بل بين رأس المال نفسه. وقد أتت هذه المشاكل على شكل أزمات تراكم الثروة، والتي بدورها شكّلت مخاطر على إضفاء الشرعية على النظام من قبل سكانه المتمكنين ديموقراطياً. هذه الأزمات لم يكن بالإمكان التغلب عليها إلا من خلال استمرار التحرير الاقتصادي، وذلك لاستعادة ثقة «الأسواق» في النظام.

توتّر بين الرأسمالية والديموقراطية

يأتي تاريخ أزمات الرأسمالية المتأخرة منذ السبعينيات كأنه يكشف عن التوتّر الأساسي القديم بين الرأسمالية والديموقراطية. هي كانت عملية تدريجية أدّت إلى تفكك الزواج القسري الذي تم ترتيبه بين الاثنين بعد الحرب العالمية الثانية. وبقدر ما تحولت مشاكل إضفاء الشرعية على الرأسمالية الديموقراطية، إلى مشاكل تراكمية، فإن معالجتها انطلقت من الدعوة إلى التحرير التدريجي للاقتصاد الرأسمالي، من التدخّل الديموقراطي. هكذا، تحولت عملية تأمين قاعدة جماهيرية للرأسمالية الحديثة من المجال السياسي إلى السوق الذي يُفهم بأنه آلية لإنتاج الجشع والخوف. جاء ذلك، في سياق زيادة عزل الاقتصاد عن الديموقراطية الجماهيرية. هذا تحول للنظام المؤسسي السياسي والاقتصادي الكينزي لرأسمالية ما بعد الحرب، إلى نظام اقتصادي هايكاني جديد.

في الخلاصة، يظهر أنه بعكس السبعينيات، قد نكون الآن قريبين من نهاية التكوين السياسي والاقتصادي لما بعد الحرب. وهي نهاية، وإن كانت بطريقة مختلفة، تم التنبؤ بها من قبل «نظريات الأزمة» الخاصة بالرأسمالية المتأخرة. ما أشعر به هو أن الديموقراطية كما عرفناها تعيش آخر أيامها، بل إنها على وشك أن تتحوّل إلى ديموقراطية شاملة تهدف إلى إعادة توزيع الثروة، كما أنها على وشك أن تتحول إلى مزيج من حكم القانون والرفاهية العامة. لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ عام 2008 في هذا الفصل بين الديموقراطية والرأسمالية من خلال فصل الاقتصاد عن الديموقراطية، أو عملية نزع الديموقراطية من الرأسمالية من خلال إلغاء ديموقراطية الاقتصاد. وقد حدث هذا الأمر في أوروبا تماماً كما في أي مكان آخر.

الرأسمالية في نهاياتها؟

يجب أن يبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كانت الرأسمالية تعيش آخر أيامها أيضاً. من الواضح أن توقعات تحوّل الديموقراطية في ظل النيوليبرالية، بهدف الاكتفاء بعدالة الأسواق، لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع الرأسمالية. لكن، على رغم كل الجهود المبذولة لإعادة التثقيف، فإن التوقعات المنتشرة للعدالة الاجتماعية التي لا تزال موجودة عند فئات عدة من السكان، قد تقاوم التوجّه نحو ديموقراطية السوق الحرّة. بل إنها توفر حافزاً لحركات الاحتجاج الأناركية. تم بالفعل النظر في مثل هذا الاحتمال مراراً وتكراراً في «نظريات الأزمة» القديمة. ومع ذلك، ليس من الواضح أن الاحتجاجات من هذا النوع تشكل تهديداً للدول الغربية الرأسمالية. وقد تكون التقنيات المختلفة لإدارة الطبقة المسحوقة، والتي تم تطويرها واختبارها في الولايات المتحدة، قابلة للتصدير أيضاً إلى أوروبا. ومن ثم، قد يكون السؤال الأكثر أهمية هو إذا كان لا بد من التخلي عن الحيل النقدية، مع آثارها الجانبية الخطيرة المحتملة، في مرحلة ما، فهل ستكون هناك «عقاقير نمو» أخرى متاحة للإبقاء على تراكم رأس المال قيد التنفيذ في البلدان الغنية في العالم؟